شخصيات مصرية

في

عيون أمريكية

د. رءوف عباس

إلى ذكرى جلال السيد

فارس القلم الذى ترجل قبل الأوان ..

كان رمزاً للوطنية، ومثالاً لشرف الكلمة

وصديقاً حميماً..

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا العمل أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حاليًا أو تستحدث مستقبلاً باللغة العربية أو مترجما إلى اللغات الأجنبية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية. للاتصال: info@RaoufAbbas.org

المحتويات

إلى ذكرى جلال السيد 1
فارس القلم الذى ترجل قبل الأوان 1
كان رمزاً للوطنية، ومثالاً لشرف الكلمة..... 1
المحتويات 2
تقديم 5
مقدمة
التراجم فى الوثائق الأجنبية 7
الفصل الأول
رجال السراى 10
حسين سرى باشا 14
حسن يوسف باشا 16
حافظ عفيفى باشا 18
محمد شريف صبرى باشا 19
كريم ثابت باشا 21
الفريق محمد حيدر باشا 25
عبد الفتاح عمرو باشا 27
أحمد مرتضى المراغى بك 30
اللواء حسين فريد بك..... 31
الفصل الثانى
رجال السياسة 33
على ماهر باشا 37
صليب سامى باشا..... 41
عبد الخالق حسونة باشا 42
مريت غالى بك 46
محمد بهى الدين بركات باشا..... 47
محمد حسين هيكل باشا 50
محمد صالح حرب باشا 53

أحمد حسين 55
حسن إسماعيل الهضيبى 60
درية شفيق 65
الفصل الثالث
مجلس قيادة الثورة 68
اللواء محمد نجيب 70
البكباشى عبد المنعم أمين 73
قائد الجناح جمال الدين مصطفى سالم 75
جمال عبد الناصر 76
البكباشى أنور السادات 78
قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى 80
الصاغ محمد عبد الحكيم عامر 81
الصاغ محمد كمال الدين حسين 82
قائد السرب حسن إبراهيم 83
قائد الجناح على صبرى 84
القائمقام محمد رشاد مهنا 85
قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى 87
البكباشى زكريا محى الدين 89
الصاغ صلاح سالم 90
قائد الجناح محمد وجيه أباظة 93
الفصل الرابع
وزراء الثورة 95
سليمان حافظ 97
فتحى رضوان 98
الدكتور نور الدين طراف 100
الشيخ أحمد حسن الباقورى 102
الدكتور محمود فوزى 104
الدكتور عبد الجليل العمرى 106

الفصل الخامس

لجنة إعداد الدستور 110
أعضاء لجنة إعداد الدستور 111
السفير على الشمسى باشا 118
اللواء أحمد فؤاد صادق 120
عبد السلام فهمى محمد جمعه باشا 124
عبد الرزاق السنهورى باشا 127
محمود محمد محمود بك 130
مصطفى مرعى بك 132
صالح مصطفى العشماوى 135

الفصل السادس

رجال الصحافة 137
أحمد أبو الفتح 138
إحسان عبد القدوس 139
على أمين 141
مصطفى أمين 142
إدجار جلاد 144
فكرى اباظة 146
جلال الدين الحمامصى 148
أحمد الصاوى محمد 151
أبو الخير نجيب 153

تقديم

فى رحلة علمية استغرقت صيف عام 1995، قضيت قرابة الشهر بالأرشيف القومى الأمريكى بمدينة واشنطون أبحث فى وثائق مصر هناك للمرة الأولى، وربما كانت الأخيرة، فقد كانت الرحلة مغطاة بمنحة دراسية حصلت عليها من الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى ختام إعارتي لتلك الجامعة (1995-1992) للتدريس بقسم الدراسات العربية، وكانت المنحة من بين الحقوق التى يتمتع بها عضو هيئة التدريس بالجامعة الأمريكية بعد قضاء سنوات معينة فى خدمتها. وكانت سعادتى بالغة بهذه الفرصة التى أتاحت لى الإطلاع على الوثائق الأمريكية غير المنشورة لأول مرة، أما الوثائق الأمريكية المنشورة فى المجموعة التى تحمل اسم "السياسة الخارجية للولايات المتحدة "Foreign Relations of the United States فكانت لى معرفة سابقة بها، فقد اطلعت عليها فى مكتبة السفارة الأمريكية بالقاهرة فى أوائل الثمانينات بحثاً عن مادة لدراسة حول السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وتحتوى الوثائق المنشورة عادة على بعض الوثائق المنتقاة التى ترى الخارجية الأمريكية نشرها بعد انتهاء فترة السرية (وهى هنا ثلاثون عاماً)، ومن ثم فالإطلاع عليها لا يغنى عن الوثائق غير المنشورة، حيث يغوص الباحث فى ملفات وزارة الخارجية الأمريكية ويتتبع صناعة القرار بمختلف مراحله، ويقف على أسرار لم تعد كذلك بعد انقضاء فترة سريتها ، ومن ثم يستطيع أن يرى الأمور من الداخل بصورة أوضح.

لذلك كنت سعيداً بهذه الفرصة التى أتاحها لى العمل فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، فرغم خبرتى بالأرشيف البريطانى (دار المحفوظات العمومية بلندن) لما يقرب من ربع القرن، إذ ترددت عليها عدة مرات، كان بعضها بتمويل من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام، إلا أن الوثائق الأمريكية الخاصة بمصر تكتسب أهمية خاصة منذ الأربعينات حتى أنه لا يمكن أن يكتب تاريخ دقيق لمصر دون الرجوع إليها، وخاصة أننا نعانى من الغياب النسبى للوثائق المصرية التى تعالج الفترة من الأربعينات حتى نهاية السبعينات، ليس لعدم وجودها، ولكن لحجبها عن الباحثين، إذ بقيت حبيسة أرشيف رئاسة الجمهورية وبعض الوزارات السيادية كالخارجية والداخلية والدفاع، ولم تعرف طريقها إلى "دار الوثائق القومية" – مكانها الطبيعى – حتى تصبح متاحة للباحثين، ومن ثم نحتاج إلى تعويض غياب الوثائق المصرية بالإطلاع على الوثائق الأجنبية التى ترصد كل ما يدور على أرض مصر.

وخلال المدة القصيرة التى قضيتها فى الإطلاع على وثائق الخارجية الأمريكية المتعلقة بالأحوال السياسية والاقتصادية المصرية، وقعت على كم هائل من الوثائق بالغة الأهمية تغطى الفترة منذ بداية الحرب العالمية الثانية حتى فبراير 1964 (وهو التاريخ الذى أتيح عنده الكشف عن الوثائق فى صيف 1995). وكان من بين ما أطلعت عليه مجموعة من تراجم الشخصيات السياسية المصرية، حرصت على الحصول على صور منها.

وعندما عدت من تلك المهمة العلمية، التقيت بصديقى الكاتب الوطنى الكبير جلال السيد -المحرر بجريدة الجمهورية القاهرية- وحدثته عما وجدت بالأرشيف الأمريكى من وثائق تلقى أضواء كاشفة على

تاريخ مصر، وخاصة الفترة من 1964-1952، وما وجدته من تراجم لبعض الشخصيات السياسية المصرية، نصحنى -بحسه الصحفى- أن أسارع بنشر تلك التراجم باللغة العربية مع دراسة لها تحت عنوان "شخصيات مصرية فى عيون أمريكية"، وذهب معى للقاء صديقنا المشترك الأستاذ مصطفى نبيل رئيس تحرير "الهلال" ليعرض عليه الفكرة، فأبدى تأييده لها.

وما كدت أتأهب لتلبية نصيحة جلال السيد، وأبدأ العمل فى ترجمة الوثائق حتى فجعنا بوفاة جلال السيد بعد شهور قليلة، ففقدت حماسى للمضى قدماً فى إعداد الكتاب للنشر، وحاول صديقى الأستاذ عبد العال الباقورى أن يشجعنى على متابعة العمل، فطلب منى أن أنشر "بالأهالى" -التى كان رئيساً لتحريرها - بعض التراجم لأعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو وبعض كبار الصحافيين نشرت على حلقات، ثم عكفت بعدها على ترجمة التقارير كاملة منذ عامين، ثم شغلت عن إعداد الكتاب للنشر بالعديد من المشاغل العلمية حتى استطعت فى نهاية الأمر أن أضعه فى الصورة التى بين يدى القارئ الكريم.

وكم كنت أتمنى أن يكون "جلال السيد" أول من يقرأه، ولكن شاء القدر أن ينشر الكتاب بعد رحيله، ولذلك أهديه إلى ذكراه العطرة تقديراً ووفاء.

القاهرة فى **15/12/2001**

د.رءوف عباس

مقدمة

التراجم فى الوثائق الأجنبية

من بين ما تحرص عليه الدول الكبرى صاحبة المصالح الإمبريالية فى بلدان ما كان يسمى "بالعالم الثالث"، رصد الشخصيات العامة فى البلاد التى تدخل فى مجال نفوذها أو تقع تحت هيمنتها، ويتخذ ذلك الرصد صورة تراجم تعدها سفاراتها فى تلك البلاد، بمبادرة منها أو تلبية لطلب وزارة الخارجية فى بلادها، أو حتى أجهزة الاستخبارات فيها. وقد يتم تبادل المعلومات الواردة فى "تقارير التراجم" مع دولة أخرى حليفة أو صديقة إذا تطلب الأمر ذلك. وغالباً ما تتخير تلك التقارير الشخصيات ذات الوزن السياسى والاجتماعى فى الدولة المستهدفة، تستقيها السفارات المعنية من بعض المصادر المحلية من عملائها، أو من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية لرجال السفارات مع بعض أفراد النخبة الاجتماعية الذين يزودونهم بالمعلومات المطلوبة دون إدراك منهم بحقيقة الغرض من جمع تلك المعلومات.

وعلى سبيل المثال، كانت السفارة البريطانية فى مصر حريصة على رصد الشخصيات السياسية البارزة كل ثلاث أو أربع سنوات، وقد أعد السفير البريطانى فى مصر تقريراً جامعاً ضم أكثر من مائة ترجمة لشخصيات سياسية مصرية عند أواخر الثلاثينات، نشرت جريدة "الأهرام" عدداً منها فى منتصف الستينات، وتسبب ذلك النشر – الذى تم بعد الإفراج عن الوثائق – فى تعديل وزارة الخارجية البريطانية لمدة سرية تقارير التراجم لتصبح خمسون عاماً، فقد تضمن ما نشره الأهرام من ترجمة صادق حنين باشا ما يسئ إلى الرجل الذى كان على رأس منظمى إضراب الموظفين فى ثورة 1919، إذ وصمه التقرير بالانتهازية وفقدان الكرامة، مما دفع أسرته إلى مقاضاة الخارجية البريطانية أمام المحاكم البريطانية ذاتها وحصلوا على حكم لصالحهم، فاضطرت الخارجية إلى مد الحظر على تقارير التراجم إلى خمسين عاماً ، وذلك على وجه العموم، ولا يقتصر على مصر وحدها.

أما السفارة الأمريكية بالقاهرة، فقد بدأت رصد الشخصيات المصرية منذ بداية الحرب العالمية الثانية، ولم تهتم بالشخصيات العامة البارزة وحدها، بل امتد الاهتمام ليشمل كل من شغل منصب "المدير العام" بالوزارات والمصالح الحكومية المصرية، وما فوقه من مناصب، وكذلك المشتغلين بالعمل السياسى على اختلاف ألوانهم، ورجال الصحافة البارزين. وكانت الولايات المتحدة تعد العدة لخلافة بريطانيا فى المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك راحت تجمع المعلومات عن مصر باهتمام ملفت للنظر. كما راحت ترصد الشخصيات الهامة فى جهاز الدولة وفى العمل السياسى، ربما للتعرف على نقاط الضعف فى تلك الشخصيات التى يمكن الاستفادة بها فى التأثير عليهم أو تجنيدهم لخدمتها عندما يتطلب الأمر ذلك ، ولعل ذلك يفسر الحرص على إثبات بعض الأخلاقيات السلبية فى التقارير (كالميل إلى النساء، وإدمان الخمر، ولعب الميسر... الخ). وكذلك كان الهدف من وراء تلك التقارير التعرف على الشخصيات التى يمكن الاعتماد عليها بحكم ميلها للولايات المتحدة وتشيعها للغرب، عندما تدخل مصر فى مجال نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت التراجم التى تعدها السفارة الأمريكية بالقاهرة تعتمد على معلومات مستقاة من مصادر مصرية وغير مصرية، وغالباً ما كان رجال السفارة يشتركون معاً فى إعداد بعض تلك التراجم. وتتضمن "تقارير التراجم" المرسلة من السفارة الأمريكية بالقاهرة إلى الخارجية الأمريكية الإشارة – دائماً – إلى احتفاظ السفارة ببطاقة معلومات عن كل شخص ممن تتناولهم تلك التقارير، وغالباً ما كان يرفق بتقارير التراجم بعض الصور الفوتوغرافية للشخصية موضوع التقرير. وعندما كان يتوافر للسفارة المزيد من المعلومات عن شخصية بعينها، كانت توافى وزارة الخارجية الأمريكية بتقرير معدل يتضمن ما سبق إرساله من معلومات إضافة إلى المعلومات الجديدة التى تم التوصل إليها، أو تكتفى بإرسال تقرير بما استمد من معلومات مع الإشارة إلى التقارير السابقة، وتنبيه الخارجية إلى الإضافة الجديدة.

وهذه المجموعة من "تقارير التراجم" التى يضمها هذا الكتاب، كتبت فى الفترة 1953-1951، وجاءت متناثرة بين وثائق وزارة الخارجية الأمريكية فى السنوات الثلاث، وقد قمنا بجمعها من ملفات الوثائق السياسية المتعلقة بمصر فى تلك السنوات الثلاث، وحرصنا على أن نضم ما أضيف من معلومات إلى ترجمة بعض الشخصيات إلى النص الأصلى للتقرير مع الإشارة إلى تاريخ الإضافة. وقد حرصنا أن نقدم النص العربى للتقرير مطابقاً لأصله الذى أعد باللغة الإنجليزية دون حذف أو تعديل، فيما عدا بعض العبارات التى نسبت إلى بعض الشخصيات سلوكيات أخلاقية سلبية تعد – فى عرف الثقافة العربية – سلوكيات مشينة، لأن نشرها لن يفيد التاريخ، ولن يغير من قيمة الشخصية المعنية، فضلاً عن غياب الدليل على صحة تلك المعلومات فيما عدا ما جاء بالتقرير حولها. غير أن إسقاط تلك العبارات لا يخل بجوهر الصورة العامة التى يرسمها التقرير الخاص بتلك الشخصية، ولا يقلل من أهميتها.

وقد وزعنا تقارير التراجم التى يضمها هذا الكتاب على ستة فصول، جمعنا فى كل منها تراجم الشخصيات التى يمكن تصنيفها وفق موقعها من العمل العام، وزودنا كل فصل بمقدمة تحليلية لما تضمنه من تقارير.

وتمثل السنوات 1953-1951 التى كتبت خلالها هذه المجموعة من تقارير التراجم، ذروة الأزمة السياسية فى مصر، فقد بدأت بالغاء حكومة الوفد لمعاهدة 1936 وما أعقبها من قيام الكفاح المسلح فى منطقة القناة ضد الوجود البريطانى، ووقوع حريق القاهرة فى 26 يناير 1952 لتصفية حركة الكفاح المسلح فى ظل الأحكام العرفية، ثم فترة الاضطراب السياسى الذى بلغ ذروته عندما قام الضباط الأحرار بانقلاب 23 يوليو 1952 الذى كان ايذانا بنهاية النظام السياسى الذى وضع أسسه دستور 1923، وقيام نظام سياسى جديد يسعى لتحقيق الأمانى الوطنية فى التحرر من الاستعمار وتحقيق التنمية.

وعلى الصعيد الإقليمى، شهدت الفترة تصاعد اهتمام الولايات المتحدة بمصر كركيزة أساسية فى مشروعها المقترح لإقامة "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط"، فقد عرضت الحكومة الأمريكية المشروع بالحاح على الحكومة المصرية عام 1951، ولقى معارضة شديدة من الحكومة والرأى العام. وانتعشت آمال الولايات المتحدة مع قيام النظام الثورى الجديد فى يوليو 1952، فعلقت الآمال على استجابة صناع النظام الجديد من الضباط الشبان لها، وقبولهم ربط مصر بالمشروعات الدفاعية الأمريكية عن الشرق الأوسط،

وهى آمال اصطدمت -عند منتصف الخمسينات- بتمسك النظام الجديد بالاستقلال الوطنى والحرص على عدم التورط فى سياسة الأحلاف التى تخدم فى نهاية الأمر طرفى الصراع فى الحرب الباردة، ولا تخدم الأهداف القومية للشعب المصرى.

ولعل احتدام الأزمة السياسية، وسخونة الأحداث التى شهدتها السنوات الثلاث 1953-1951 كان وراء هذا الاهتمام المكثف من جانب السفارة الأمريكية بالقاهرة لإلقاء الضوء على الشخصيات السياسية البارزة فى العام 1951، ثم فوجئت بحركة الجيش فى يوليو 1952 فراحت تعد الملفات للعديد من الشخصيات التى دخلت دائرة الضوء مع النظام الجديد.

ويحتوى تقارير التراجم التى يتضمنها هذا الكتاب على معلومات بالغة الأهمية لمن يتصدى لكتابة تاريخ مصر المعاصر، كما تقدم للمثقفين عامة صورة أبرز الشخصيات المصرية فى تلك الفترة، وأسلوب الولايات المتحدة فى تقويم تلك الشخصيات، كما تهدف إلى إلقاء الضوء على نوعية المعلومات التى تجتذب اهتمام كتاب تقارير المعلومات عن الشخصيات البارزة، والمعايير التى توجه اهتمام سفارة الولاية المتحدة إلى شخصيات بعينها، وهو عمل لازالت سفارات الدول الكبرى فى بلادنا تمارسه، فترصد كل من يطفو على سطح الحياة العامة من شخصيات، ولابد أن تصل هذه المعلومات يوماً إلى أيدى الباحثين بعد انقضاء فترة السرية (30 عاماً)، فيكشف يومئذ ما كان مستوراً، وتبقى الكلمة الأخيرة للتاريخ.

وقد قدمنا فى الفصل الاول بعض تراجم رجال السراى سواء من كان يشغل منهم منصباً فى الديوان الملكى أو من كان يعد من "محاسيب السراى" ممن شغلوا مناصب كبرى خارج السراى. أما الفصل الثانى، فضم تراجم بعض رجال السياسة ومعظمهم ممن تولوا الوزارة أو شاركوا فيها فى الشهور السابقة على ثورة يوليو 1952، إضافة إلى تراجم رؤساء حركات مصر الفتاة والإخوان المسلمين والحركة النسائية. وكان من الطبيعى أن نخصص الفصل الثالث لرجال الثورة، ويضم تراجم أعضاء مجلس قيادة الثورة التى كانت أكثر تقارير التراجم تعرضا للتبديل والإضافة بحكم ندرة المعلومات عن أولئك الضباط الشبان الذين أصبحوا – فجأة- يمسكون بمقاليد الأمور. وضم الفصل الرابع تراجم وزراء الثورة الذين شاركوا فى وزارة على ماهر الأخيرة ووزارة محمد نجيب. وقد لفتت "لجنة وضع مشروع الدستور" التى شكلها مجلس قيادة الثورة فى 13 يناير 1952 من خمسين عضواً، لفتت أنظار السفارة الأمريكية، فأبرقت إلى الخارجية الأمريكية بتراجم مختصرة لأعضاء اللجنة، وخصت بعضهم بتقارير مطولة نسبياً كونت الفصل الخامس من هذا الكتاب، أما الفصل السادس والأخير فقد ضم تراجم بعض رجال الصحافة البارزين عندئذ ممن اهتمت به السفارة الأمريكية.

الفصل الأول

رجال السراى

يضم هذا الفصل تسع تراجم لرجال شغل بعضهم أرفع المناصب فى القصر الملكى، وكان لبعضهم الآخر نفوذاً واسعاً بحكم كونهم من أصفياء الملك فاروق الذين يعتمد عليهم فى مد سلطته على المجالات الحيوية فى البلاد وخاصة الجيش والداخلية، وقد اهتمت السفارة الأمريكية بالقاهرة بهؤلاء الرجال التسعة بحكم بروزهم فى دوائر القصر فى مطلع الخمسينات، وإن كان خادم الملك فاروق -الذى يتولى أمر ملبسه وهندامه- كان أكثر من هؤلاء جميعاً من حيث الأهمية بالنسبة للتأثير على الملك،وهو ما لم تدركه السفارة عندئذ.

وقبل أن نلقى نظرة على هذه التراجم التسع، نود إلقاء الضوء على مؤسسة القصر، فقد حظى الملك بسلطات واسعة فى دستور 1923 جعلت من القصر (أو السراى) قطباً مركزياً فى السياسة المصرية، ولذلك كانت له إدارة واسعة الاختصاصات على رأسها "رئيس ديوان الملك" وكان من يشغل هذا المنصب يتساوى فى الدرجة مع رئيس الوزراء، وانقسمت إدارة القصر إلى عدد من الدواوين : كديوان الخاصة والأوقاف الملكية، وديوان كبير الأمناء، وديوان كبير الياوران (الحرس الملكى)، وديوان جلالة الملك (الذى يختص بالشئون السياسية) ويتبعه عدد من الإدارات : الإدارة العربية، والإدارة الإفرنجية، وإدارة التوقيع (التى تختص بتحرير الأوامر والبراءات الملكية)، وإدارة الحسابات والمستخدمين، ثم إدارة المحفوظات والالتماسات.

وقد استحدث الملك فاروق وظيفتان خارج إطار الكادر الوظيفى لمؤسسة القصر هما وظيفة المستشار الاقتصادى (وعين فيها الياس اندرواس) ووظيفة المستشار الصحفى (وعين فيها كريم ثابت) وقد فاق نفوذ الرجلين ما كان لموظفى القصر من اختصاص بحكم صلتهما الوثيقة بالملك، وحرصهما على إرضاء مطالبه ونزواته، ويليهما من حث الأهمية (الفعلية) والنفوذ خادم الملك محمد حسن، وأنطوان بوللى (الذى كان يعد موظفاً فنياً) والسائق الخاص للملك، وهم من يصفهم حسن باشا يوسف فى مذكراته (القصر ودوره فى السياسة المصرية 1952-1922، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1982) بالرجال غير الرسميين، ويعتبرهم المسئولين عن انهيار وفساد مؤسسة القصر.

* * *

والترجمة الأولى لحسين سرى باشا، وهو من الساسة الذين ربطتهم بالقصر رابطة الولاء المطلق، ويلعبون دور الحراس الساهرين على مصالح القصر، ولذلك يبرز دورهم فى أوقات الأزمات عندما يحتاج القصر إلى لعب دور حاسم على الساحة السياسية لخدمة مصالحه. وقد ورث حسين سرى باشا ولاءه للقصر وتفانيه فى خدمة العرش عن والده إسماعيل سرى باشا الذى كان وزيراً للأشغال العمومية والحربية والبحرية، تارة يجمع بينهما، وأخرى ينفرد بإحداهما، طوال الفترة من 1908 حتى 1926 متصلة دون انقطاع سوى مرتين إحداهما لم تدم أكثر من أربعين يوماً والأخرى بلغت نحو العام. وقد ورث حسين سرى

باشا – فيما ورث – عن أبيه هاتين الوزارتين، ولكنه فاق والده بتولى رئاسة الوزراء خمس مرات فيما بين 1940 و 1952، كانت أقصرها وزارته الأخيرة التى لم تدم سوى عشرين يوماً (22 – 2 يوليو 1952).

وكأحد أبناء الأرستقراطية ذات الأصول التركية التى تتصل بالأسرة المالكة برباط المصاهرة، تلقى حسين سرى تعليماً هندسياً جيداً بانجلترا، وعاد ليعمل مساعداً لوكيل وزارة الأشغال العمومية عام 1925 (وكان والده عندئذ وزيراً لها)، ثم أصبح وكيلاً للوزارة، وحصل على رتبة الباشاوية عام 1936، وتولى وزارة الأشغال العمومية فى وزارة محمد محمود باشا (1937)، كما تولى وزارة الحربية والبحرية (1939)، وتولى وزارة المالية لفترة قصيرة، ثم عاد لوزارة الأشغال العمومية قبل تشكيله لوزارته الأولى فى نوفمبر 1940 . وعندما عين رئيساً للديوان الملكى فى يناير 1952، عقد العزم على تطهير القصر من العناصر التى أساءت إلى المؤسسة والملك، ولكن نفوذ هؤلاء على الملك أدى إلى إجباره على الاستقالة (فى 3 أبريل 1950) فلم يمكث فى المنصب سوى سبعين يوماً.

ويرجع اهتمام السفارة الأمريكية بحسين سرى باشا بمناسبة تشكيله لوزارته الأخيرة.

والترجمة الثانية لحسن يوسف باشا الذى كان نموذجاً لموظفى القصر الذين لا يتطرق الشك إلى ولائهم للملك، والذين كانوا يحرصون على دعم مؤسسة القصر وتخليصها من المخاطر التى تقودها إليها حاشية السوء التى أحاطت بالملك، وترجع صلة حسن يوسف بالملك فاروق إلى عام 1935، عندما كان يدرس فى بريطانيا، وكان حسن يسف دبلوماسياً بالمفوضية المصرية بلندن، وكلف بلعب دور ضابط الاتصال بين الأمير الفتى (ولى العهد) والسفارة، وعندما تولى وظيفة الرقيب على الصحف فى بداية الحرب العالمية الثانية، كان همه الأول تتبع ما ينشر عن القصر فى الصحف للحيلولة دون الإساءة إلى الملك، ثم شغل عام 1943 وظيفة رئيس الإدارة العربية بالقصر، ورقى إلى منصب وكيل الديوان، وأصبح رئيساً للديوان بالنيابة بعد وفاة أحمد حسنين باشا رئيس الديوان من 1944 حتى 1951 فيما عدا الأيام السبعين التى عين فيها حسين سرى باشا رئيساً للديوان، وخدم كوكيل للديوان تحت رئاسة حافظ عفيفى باشا (من 24 ديسمبر 1951 حتى 26 يوليو 1952). ومن الجدير بالذكر أن حسن يوسف باشا لم يتعرض للتحقيق أو المحاكمة بعد قيام الثورة على نحو ما حدث لزملائه ممن خدموا بالقصر، ولعل ذلك يرجع إلى ما عرف عنه من نزاهة. وقد حرص محمد حسنين هيكل على الاستفادة بما لديه من معرفة عن دهاليز السياسة المصرية ، فعينه رئيساً لوحدة الدراسات التاريخية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وقد عرفته عن قرب فى السنوات الأخيرة من عمره عندما زاملته فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وكنت من بين من ألحوا عليه لكتابة مذكراته التى نشرت عام 1982.

والترجمة الثالثة لحافظ عفيفى باشا الذى يعد نموذجاً فذا لظاهرة تقلب المثقف السياسى بين الاتجاهات السياسية المتناقضة بأسلوب لا يخلو من الانتهازية، فقد ولد حافظ عفيفى بالقاهرة عام 1886، وتخرج فى مدرسة الطب الخديوية عام 1907، وعمل طبيباً بالقصر العينى، ثم سافر فى مهمة تدريبية لمدة ستة شهور فى إيرلندا وأخرى لمدة سنة فى باريس للتخصص فى طب الأطفال، وعاد لينشط فى صفوف "الحزب الوطنى" بزعامة محمد فريد، وكان ممن يتولون التدريس للعمال الحرفيين فى مدارس الشعب التى أقامها

الحزب لمحو أمية العمال وتوعيتهم سياسياً. وهذه الصلة بالحزب الوطنى رشحته لكى يرأس بعثة الهلال الأحمر المصرى فى طرابلس (ليبيا) عام 1912 أثناء الحرب التركية الإيطالية فى مواجهة الغزو الإيطالى لليبيا، وبهذه الصفة أيضاً (عضوية الحزب الوطنى) انضم إلى الوفد المصرى عند تأسيسه مع زميله مصطفى النحاس كممثلين للحزب الوطنى، وسافر مع الوفد إلى باريس وشارك فى نشاطه، ولكنه انشق عن الوفد عام 1921 واشترك مع المجموعة التى أسست "حزب الأحرار الدستوريين" فاختير نائباً لرئيس الحزب، وتولى وزارة الخارجية فى حكومة محمد محمود باشا لما يزيد عن العام، استطاع خلاله أن يوثق علاقته بالملك أحمد فؤاد. وعمل وزيراً للخارجية لمدة شهر واحد فى وزارة إسماعيل صدقى (1930) ثم استقال من الوزارة ليعين وزيراً مفوضاً لمصر لدى بريطانيا، ثم أصبح سفيراً (بعد رفع درجة التمثيل الدبلوماسى مع بريطانيا إلى درجة السفارة) عام 1936، واستقال من وظيفته عام 1938. وخلال شغله للمنصب شارك فى المفاوضات المصرية البريطانية التى أدت إلى عقد معاهدة 1936. وقد عبر حافظ عفيفى عن إعجابه الشديد بالإنجليز من خلال الكتاب الذى نشره بعنوان "الإنجليز فى بلادهم"، وكافأه الإنجليز على صداقته الحميمة لهم بفتح الطريق أمامه ليشغل منصب رئيس "بنك مصر" بعدما أجبر طلعت حرب باشا على الاستقالة من منصبه (فى أكتوبر 1939) كثمن اشترطته الحكومة و"البنك الأهلى المصرى" (الذى كان تحت إدارة إنجليزية) لمساندة بنك مصر فى مواجهة أزمة زيادة الطلب على الودائع بسبب ظروف الحرب، وكان دور حافظ عفيفى تحجيم نشاط بنك مصر كقاعدة للتنمية الوطنية بالكف عن تكوين الشركات وخاصة الشركات الصناعية. وقد ظل رئيساً للبنك يعمل على خدمة أهداف السياسة البريطانية بإخلاص ، حتى استقال من رئاسته عندما اختاره الملك رئيساً للديوان الملكى (فى 24 ديسمبر 1951). وجاءت ثورة يوليو 1952 لتصنع نهاية لتاريخه الوظيفى. وكان من دلائل تقدير الإنجليز لدوره المتميز فى خدمة مصالحهم اختياره رئيساً للاتحاد المصرى البريطانى عام 1943. ولعل هذا السجل الحافل بالتقلب السياسى من النقيض إلى النقيض، والارتباط بالقصر والإنجليز، يفسر افتقاد حافظ عفيفى باشا للشعبية، وتمتعه ببغض الجماهير، وقد تم التعبير عن ذلك فى صحافة المعارضة عندما عين رئيساً للديوان الملكى.

والترجمة الرابعة لمحمد شريف صبرى باشا – شقيق الملكة نازلى- وخال الملك فاروق- وقد أشار تقرير السفارة الأمريكية إلى كونه من أحفاد سليمان باشا الفرنساوى (الكولونيل سيف) الذى يذكر التقرير أنه جاء إلى مصر بصحبة نابليون، وفى الحقيقة جاء سيف للعمل فى خدمة محمد على عام 1820 لتدريب نواة الجيش المصرى الحديث. وبعد إسلامه وتسمية باسم "سليمان الفرنساوى" عين رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى، وخدم تحت قيادة إبراهيم باشا فى كل الحروب التى خاضها الجيش المصرى الحديث فى عهد محمد على. وقد زوج إحدى بناته لابن محمد شريف باشا (الذى كان قاضياً تركياً عندئذ) وكان محمد شريف صبرى وأخته نازلى من بين الأحفاد الذين انحدروا من هذه الزيجة. أما المغنية المشهورة التى ورد ذكرها فى التقرير كمشروع زواج لمحمد شريف صبرى باشا فكانت أم كلثوم، ولم تتم الزيجة لرفض الملك (مجلس البلاط) الموافقة على ذلك.

واهتمام السفارة الأمريكية بمحمد شريف صبرى باشا يرجع إلى ما كان له من نفوذ واسع فى دوائر

القصر، ولصلاته الوثيقة بقادة الأحزاب السياسية، مما رشحه دائماً للعب دور الوسيط (غير الرسمى) بين الملك وقادة الأحزاب السياسية فى أوقات الأزمات.

والترجمة الخامسة ترجمة مستفيضة لكريم ثابت باشا، وهو صحفى لبنانى الأصل، استطاع أن يوثق صلته بالملك فاروق وأن يلعب دوراً مركزياً فى دوائر اقصر وعلى الساحة السياسية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، وكان من بين "مصادر المعلومات" الهامة للسفارة الأمريكية منذ الأربعينات، فضلاً عن صلاته الوثيقة والحميمة بدوائر السفارة البريطانية، ولما كان قد أصبح مثاراً لاهتمام الرأى العام السياسى وموضع سخط الجماهير بعد تعينه وزيراً فى وزارة حسين سرى باشا الأخيرة، فقد كان لزاماً على السفارة الأمريكية أن توافى الخارجية بتقرير مفصل عن رجلها فى القصر.

أما التراجم الأربعة الأخيرة، فلرجال خدموا مصالح القصر فى مواقع بالغة الأهمية، يأتى على رأسهم الفريق محمد حيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة الذى حرصت السفارة على إعداد تقريرها عنه بمناسبة الدور الذى لعبه الجيش فى مواجهة أحداث حريق القاهرة (26 يناير 1952) باعتباره من أعمدة النظام (الذى كان يحتضر عندئذ). وكذلك ترجمة لعبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر لدى بريطانيا ومستشار الملك للشئون الخارجية (ديسمبر 1951) وجاء التقرير تحسباً لما قد يترتب على صعوده السياسى من نتائج فى المستقبل. يلى ذلك ترجمة أحمد مرتضى المراغى بمناسبة تعيينه وزيراً للداخلية فى وزارة على ماهر (27 يناير 1952)، باعتباره من أقرب العناصر ذات الخبرة بهذا المجال إلى الملك. والترجمة الأخيرة للواء حسين فريد بك رئيس الأركان بالقوات المسلحة باعتباره أحد العناصر الهامة التى تلعب دوراً فى ضمان ولاء الجيش للملك، وسرعان ما أثبتت الأحداث عكس ذلك، فبعد ما تولى حسين فريد منصب رئيس الأركان فى 14 مارس 1952 بما يزيد قليلاً على الأربعة شهور، فاجأته حركة الجيش بقيادة الضباط الأحرار بقدر ما فاجأت كل القوى السياسية الوطنية والأجنبية، وكذلك السفارة الأمريكية بالقاهرة.

حسين سرى باشا(*)

خلف حسين سرى باشا إبراهيم عبد الهادى باشا (السعدى) فى رئاسة الوزارة فى 26 يوليو 1949 ، وشكل حكومة ائتلافية تمثل كل الأحزاب الرئيسية بما فيها الوفد. ورغم أن الوزارة شكلت على أساس أن تكون وزارة انتقالية لتعد وتدير الانتخابات، أعلن سرى باشا -فى الثانى من أغسطس- أن هدف حكومته تحقيق جلاء الإنجليز عن قاعدة قناة السويس ووحدة وادى النيل، والحفاظ على الأمن العام، وإدارة انتخابات حرة، وبذلك أعطى انطباعاً بأنه يأمل أن يبقى طويلاً فى منصبه، غير أن المناورات التى قامت بها الأحزاب المشاركة فى الائتلاف، وسعى كل منها لتحسين وضعه بالنسبة للآخرين فى الانتخابات المرتقبة، أعاق إمكانية تحقيق الحكومة لأى سياسة بناءة.

وما لبث سرى أن أسقط السعديين والأحرار من اعتباره لصالح الوفد، ومن أبرز الأمثلة على محاباة الوفد نقل عبد الرحمن عامر بك وكيل وزارة الداخلية صاحب الميول السعدية من منصبه إلى نفس وظيفته بوزارة المواصلات، وبذلك أصبح تحت رئاسة فؤاد سراج الدين وزير المواصلات الوفدى. وأعقب ذلك موافقة مجلس الوزراء على حركة تنقلات واسعة فى المناصب الإدارية بوزارة الداخلية وكان الغرض المعلن لتلك الحركة التأكد من حياد موظفى الحكومة المسئولين عن إدارة الانتخابات. وفى كثير من الأحوال تم إبعاد الموظفين المعروفين بميولهم نحو السعديين أو الأحرار، واستبدل بهم آخرون محايدين أو متحمسين للوفد.

وقد تسبب تصلب الوفد وعناد الأحزاب الأخرى أخيراً فى سقوط الوزارة (3 نوفمبر 1949)، عندئذ طلب الملك من حسين سرى باشا أن يشكل وزارة "محايدة" لتدير الانتخابات، فتم تشكيل الوزارة الجديدة بالكامل من المستقلين الذين عرف معظمهم بالولاء للقصر. وحقق الوفد انتصاراً فى الانتخابات التى جرت فى يناير 1950، فاستقال سرى باشا وخلفه مصطفى النحاس باشا (12 يناير 1950).

وعين حسين سرى باشا فور استقالته من رئاسة الوزارة، رئيساً للديوان الملكى. وكان سرى باشا أثناء رئاسته للوزارة قد قام بتنفيذ تعليمات الملك ورغباته بإخلاص وولاء. وكانت علاقته الشخصية بالملك جيدة، رغم أن حرم سرى باشا –خالة الملك فريدة – كانت تنتقد علناً الملك عندما طلق فريدة عام 1949 مما أغضب الملك. ولكن علاقة سرى باشا بالملك تدهورت بعد ما تولى رئاسة الديوان الملكى، فقد تعامل مع الملك بجفاء، وعارض زواجه (من ناريمان)، وسعى للعب دور أكبر من الدور المحدد له، ورغبته فى الصلح مع إسرائيل، وخلافاته مع النحاس باشا، ورغبته فى تطهير القصر من "العناصر غير المرغوب فيها" وأخيراً، أجبر على تقديم استقالته فى 3 إبريل 1950.

وبعد استقالته من رئاسة الديوان الملكى، تفرغ سرى باشا لإدارة أعماله الواسعة إلى جانب عضويته بمجلس الشيوخ وبالمجلس الاقتصادى الاستشارى الأعلى.

وقد ورد اسم حسين سرى باشا كخليفة محتمل لأحمد نجيب الهلالى باشا قبل سقوط وزارة الأخير

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 776, 521/ 7-1152, Cairo, July, 11, 1952.

ببضعة أسابيع، فقيل أنه فى حالة استقالة الهلالى باشا، قد يتم استدعاء سرى باشا لتشكيل حكومة "محايدة " تقوم بإجراء الانتخابات تماماً، كما حدث عام 1949. فعلى الرغم من نفور الملك منه، كان يحظى بالقبول عند جميع الأحزاب. وبعد تقديم الهلالى لاستقالته فى 28 يونيو، تم استدعاء سرى باشا لتشكيل الوزارة الجديدة.

ونتج عن ذلك وقوع أطول أزمة وزارية فى تاريخ مصر الحديث، لأن سرى باشا لم يستطع أن يعلن عن تشكيل وزارته إلا فى الساعات المبكرة من الثانى من يوليو. ويرجع ذلك إلى عاملين : أولهما إصرار سرى باشا على أن يكون كريم ثابت باشا من بين الوزراء (ولقى ذلك معارضة قوية من المرشحين الآخرين للوزارة)، وثانيهما أن المراغى باشا الذى كان وزيراً للداخلية ووزيراً للحربية والبحرية فى الوزارة السابقة أصر على الاحتفاظ بالوزارتين معاً فى التشكيل الوزارى الجديد. وقد تم حل المشكلة بإبعاد المراغى من التشكيل وتعيين كريم ثابت وزيراً للدولة. واحتفظ حسين سرى باشا لنفسه بوزارتى الخارجية، والحربية والبحرية.

وفى خطاب قبول التكليف الذى رفعه إلى الملك والذى ضمنه الخط السياسى الأساسى لحكومته، ذكر سرى باشا أن حكومته سوف تبذل كل جهدها لتحقيق الأهداف الوطنية فى وحدة وادى النيل والجلاء، ولكن الكلمة النهائية سوف تترك للبرلمان، وأضاف أن حكومته تسعى لإقامة الحكم البرلمانى على أساس ديمقراطى سليم، وعلى قواعد متينة يتعاون من خلالها الجميع لما فيه مصلحة الأمة.

وقبيل تولى حسين سرى باشا تشكيل الوزارة، عبر عن وجهة نظره فى الشئون الجارية من خلال مقابلة صحفية نشرت بالطبعة الأولى من جريدة "الأخبار" اليومية التى يملكها الإخوان أمين، فى 15 يونيو ، فهاجم حكومة الهلالى باشا من طرف خفى بإعلان معارضته لأى تعديل غير منظم للدستور أو العدول عن الانتخاب المباشر. وفيما يتعلق بالنزاع المصرى – البريطانى قال أن مصر لم تتخير الوقت المناسب لحل النزاع بطريق التفاوض لأن الأمة كانت منقسمة على نفسها، والأحزاب تختلف مع بعضها البعض. وأكد أن أى حكومة بريطانية سوف تجد صعوبة فى إعطاء مصر حقوقها فى الجلاء ووحدة وادى النيل فى مواجهة رأى عام بريطانى معادى "وخاصة أن الحكومة المصرية الحالية لا تحظى رسمياً وفعلياً بتأييد غالبية الأمة". وبالنسبة لوحدة وادى النيل أعلن "إننا نصر على الوحدة لا لنستعمر ونستغل السودان، ولكن لأننا لا نقبل أن تسيطر دولة أجنبية على مياه النيل. فالوحدة فى مصلحة مصر والسودان معاً". ولما كان سرى باشا معروفا بميله نحو الإنجليز، فهو لم يستطع أن يحسن وضعه أمام أى قطاع هام من الرأى العام المصرى بمثل هذه التصريحات، ولا يبدو أن أعداءه سوف يسمحون بنسيانها.

حسن يوسف باشا(*)

إلى : القائم بأعمال الوزير

من : بايرود – مساعد الوزير للشرق الأدنى

الموضوع : حسن يوسف باشا – مقابلتكم معه الساعة 11 صباح أول يوليو.

مرفق ترجمة لحياة حسن يوسف باشا – وكيل الديوان الملكى – الذى سيقابلكم يوم الثلاثاء الأول من يوليو (1952) الساعة الحادية عشر صباحاً.

واقترح أن يتخذ حديثكم معه الاتجاهات التالية :

فيما يتعلق بالأحداث السياسية التى شهدتها مصر فى نهاية الأسبوع (الماضى)، فإن وجهة نظر حسن يوسف باشا فى سرى باشا والحكومة الجديدة على درجة من الأهمية، وخاصة أنه قيل أن حسن يوسف لعب دوراً هاماً ومؤثراً فى تعيين سرى باشا رئيساً للوزراء عام 1949.

وبينما لا نستطيع أن نحكم على ما قد يترتب على التغير الوزارى من أثر على المفاوضات (المصرية – البريطانية)، فإننا نأمل أن تبذل الحكومة الجديدة قصارى جهدها لتبقى على المحادثات مستمرة وتحركها من حالة الجمود الحالية. والولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لبذل كل ما تستطيع من جهد لمساعدة البلدين الصديقين (مصر وبريطانيا) على التوصل إلى عقد اتفاقية مشتركة مرضية.

كما أننا سوف نؤيد استمرار المحادثات المصرية مع السودانيين، كما نؤيد توسيع مجالها لتشمل ممثلى كل الفصائل السياسية فى السودان حتى تغطى المشاورات كل الآراء. ونحن نعتقد أنه باستطاعة المصريين والسودانيين التوصل إلى تفاهم قد يكون مقبولاً من البريطانيين. وفى جميع الأحوال، نعتقد أنه من الأهمية بمكان ألا تقطع الاتصالات ونحن نعلم أن البريطانيين يشاركوننا نفس الرأى.

مرفق ترجمة حياة حسن يوسف باشا

معلومات أمن سرية

تقرير ترجمة شخصية

حسن يوسف باشا – وكيل الديوان الملكى – خدم فى السلك الدبلوماسى فى حيفا وبرلين وطهران ، وبريطانيا، والولايات المتحدة. يبلغ من العمر الآن 49 عاماً، وقد درس القانون واشتغل – فى مطلع حياته - بالمحاماة بالقاهرة. وقد شغل بعض المناصب بوزارة الداخلية، فكان مديراً عاماً للنشر فى البداية، ثم أصبح مديراً للوزارة. وفى مطلع الحرب العالمية الثانية – عندما تعاون بعض المصريين مع الألمان لإبعاد البريطانيين عن مصر – تولى حسن يوسف مسئولية الرقابة على الصحافة والمطبوعات، فكان بذلك فى وضع يسمح له بمعاقبة من ينشرون مقالات معادية للألمان، وقيل أنه كوفئ على ذلك بمنحه وساماً ألمانياً.

(*) USNA, Confidential Security Information, DOS 774-521/6-3052, from the Assistant Secretary to the Acting Secretary, June 30, 1952.

وعندما وصل النحاس باشا إلى الحكم فى 1942، طرد حسن يوسف من وظيفة الرقيب بضغط من الإنجليز الذين اعتبروه موالياً للألمان، عندئذ وقع عليه الاختيار للعمل فى القصر، ولكن الملك فاروق كان حائراً بين تعيينه فى وظيفة تشريفاتى ثان أو فى غيرها من وظائف البلاط، وأخيراً عينه مديراً للقسم العربى بالديوان الملكى. وفى عام 1945، عين وكيلاً للديوان الملكى، وبعد وفاة أحمد حسنين باشا عين رئيساً مؤقتاً للديوان فى أكتوبر 1946. وقد رغب حسن يوسف فى الاستقالة، ولكنه استمر فى منصبه استجابة لطلب الملك.

وفى أعقاب سقوط حكومة إبراهيم عبد الهادى باشا فى 1949، كلف الملك سرى باشا بتشكيل حكومة ائتلافية قبل إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها أوائل يناير 1950. وقيل أن حسن يوسف -باعتباره الرئيس المؤقت للديوان الملكى- كان مسئولاً عن هذا التغيير الوزارى بسبب ما كان له من تأثير على الملك. ووفقاً لما يذكره حسنين هيكل – مراسل مجلة "آخر ساعة" الأسبوعية الموالية للحكومة – نصح حسن يوسف الملك بأنه ما لم تتوقف المعارضة الوفدية؛ فإنه لن تكون هناك إمكانية للتفاوض مع بريطانيا حول عقد معاهدة جديدة، ولذلك من الأفضل تشكيل حكومة محايدة، ومن ثم أسند تشكيلها إلى السياسى المستقل حسين سرى باشا. وعندما كسب الوفد الانتخابات، عين سرى باشا رئيساً للديوان الملكى، وظل حسن يوسف وكيلاً للديوان، ولكنه اعتبر مرشحاً متوقعاً لشغل منصب السفير المصرى بالولايات المتحدة. وفى أبريل 1950 استقال سرى باشا من رئاسة الديوان بحجة حالته الصحية، وقام الملك على الفور بتعيين حسن يوسف باشا قائماً بأعمال رئيس الديوان الملكى.

وقد زار حسن يوسف باشا الولايات المتحدة عدة مرات. وقد جاء إلى هنا (أمريكا) وبصحبته زوجته فى عام 1947 لحضور اجتماع الأمم المتحدة فى ليك سكسس. وتنتمى زوجته إلى الأسرة المالكة، وهى شديدة الجاذبية، وهما يعتبران من أصدقاء الولايات المتحدة. ومن الناحية الاجتماعية، يعيشان حياة هادئة ، ويفضلان التمشية على شاطئ النيل على حضور حفلات الكوكتيل. ورغم أنه يعد "رجل الملك" إلا أنه يساند حالياً سياسات الغرب دون تردد. وبالنسبة للمسألة الكورية ذكر أنه "من الواضح للجميع، على ضوء القصور فى الاستعداد عند الكوريين الجنوبيين والقوات الأمريكية فى كوريا أنه لا يمكن اعتبار الأمريكان أو الكوريين الجنوبيين هم المعتدون فى الصراع الكورى". وعندما صدر التصريح الثلاثى الذى شجبته معظم البلاد العربية فى صحفها، قال حسن يوسف باشا أنه بغض النظر عما قيل فى الصحافة العربية عن التصريح الثلاثى، فإن "الملك لا يزال سعيداً به". ويقول البريطانيون – أيضاً – أن حسن يوسف باشا يتحدث بلسان الملك، مما يجعل لتصريحاته سالفة الذكر مغزى حقيقياً.

حافظ عفيفى باشا(*)

كان حافظ عفيفى باشا عضواً فى الوفد المصرى فى مفاوضات إعادة النظر فى المعاهدة المصرية – الإنجليزية عام 1946. وقام بتمثيل مصر فى نفس السنة بالأمم المتحدة وقام برئاسة جلسات مجلس الأمن لفترة قصيرة.

وتمسك حافظ عفيفى باشا بموقف التقاعد عن العمل السياسى، وصرف اهتمامه إلى إدارة أعماله الخاصة ومصالحه المالية الواسعة حتى أغسطس 1951. وأشيع فى إبريل عام 1950 أنه سوف يستقيل من رئاسة بنك مصر، ومن ثم يترك منصبه القوى الذى يتيح له صلاحيات واسعة فى إدارة شركات بنك مصر ، ولكن يبدو أنه قد طلب منه إعادة النظر فى تلك الاستقالة، فقد قيل أنه يلعب دوراً هاماً فى جمع شمل المجموعات المتنافرة داخل شركات بنك مصر الكبيرة.

وبرز حافظ عفيفى باشا فجأة من تقاعده عن العمل السياسى فى 25 أغسطس 1951، فأجرى مقابلة هامة مطولة مع جريدة الأهرام اليومية، طالب فيها بإبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا، ودافع عن معاهدة 1936، وطالب بمد جسور التعاون بين مصر والغرب. فكان السياسى المصرى الوحيد الذى أعلن ميله إلى الغرب عشية إلغاء معاهدة 1936 المصرية – البريطانية.

وفى 24 ديسمبر 1951، اختاره الملك رئيساً للديوان الملكى، وهو المنصب الذى ظل شاغراً لوقت طويل. وجاء هذا التعيين مؤشراً له دلالة خاصة لما عرف عن حافظ عفيفى من ميل للتفاهم مع بريطانيا ، وكذلك ميله نحو الغرب، فضلاً عن كونه مستقلاً، وبذلك يعد منتمياً إلى المعارضة. وقد رحبت صحافة المعارضة باختياره للمنصب، بينما وصفه المتطرفون بأنه "رأسمالى أنجلو-أمريكى"، ونقدوه نقداً مراً.

(*)USNA, Confidential Biographic Data, Hafez Afifi Pasha DOS 774.521/1-1052, Cairo, Jan 10, 1951.

محمد شريف صبرى باشا (*)

محمد شريف صبرى باشا، ولد بالقاهرة فى 1895 لأسرة بالغة الثراء، مرموقة اجتماعياً، وهو شقيق الملك نازلى والدة الملك فاروق، ومن أحفاد سليمان باشا (الكولونيل سيف) الفرنسى الذى جاء إلى مصر مع نابليون، واعتنق الإسلام وأصبح يسمى سليمان باشا.

وقد تخرج محمد شريف صبرى فى مدرسة الحقوق الخديوية، والتحق بخدمة الحكومة عام 1919 ، وبعد ذلك بعامين، عندما أصبح عدلى يكن رئيساً للوزراء اختار صبرى مديراً لمكتبه، وما لبث صبرى أن تزوج من ابنة عدلى يكن (التى توفيت عام 1933)، وأثمر هذا الزواج ولدان وبنت واحدة.

وقد عين صبرى عام 1922 مساعداً للسكرتير العام لمجلس الوزراء. وفى 16يوليو 1923، عين مديراً عاماً لمصلحة البلديات بوزارة الداخلية، ثم نقل إلى وزارة الخارجية ليشغل منصب سكرتير عام الوزارة (1925-1931) ثم وكيلاً لوزارة الخارجية (1931-1936). وأنعم عليه الملك فؤاد برتبة الباشاوية فى 26 مارس 1936.

وعند وفاة الملك فؤاد، عين محمد شريف صبرى باشا عضواً بمجلس الوصاية الذى رأسه الأمير محمد على، وكان العضو الثالث هو عبد العزيز عزت باشا (8 مايو 1936). وظل عضواً بالمجلس حتى بلوغ الملك فاروق السن القانونية فى 29 يوليو 1937. وبعد ذلك أصبح صبرى عضواً بمجلس الشيوخ بقرار تعيين أصدره الملك فاروق، وظل بالمجلس العديد من السنين.

ومنذ عام 1937، تفرغ صبرى باشا لإدارة أعماله الواسعة، فهو رئيس الشركة المصرية للإنشاءات والهندسة، ورئيس شركة النيل للتأمين، ورئيس الشركة المصرية للأعلاف والصناعات الكيماوية، ونائب رئيس كل من البنك الأهلى المصرى، وشركة فرغلى للأقطان والاستثمار، وعضو مجلس إدارة شركات : قناة السويس، والشركة العامة للسكر، والشركة المساهمة لمياه القاهرة، وشركة الثلج المصرية، وشركة أسمنت بورتلاند – طره.

وكان صبرى باشا مستقلاً دائماً فيما اتصل بالسياسة. ورغم أنه لم يتول منصباً وزارياً، إلا أن أسمه تردد كثيراً كرئيس محتمل لحكومة ائتلافية. وعرض عليه منصب رئيس الوزراء مرتين : أولهما، بعد اغتيال النقراشى باشا فى فبراير 1946؛ وثانيها، بعد سقوط حكومة إبراهيم عبد الهادى باشا فى 25 يوليو 1949. ويعود ما يتمتع به من نفوذ فى الدوائر السياسية إلى علاقته الحميمة بالملك وصلاته الودية مع قادة جميع الأحزاب السياسية. وفى الوقت الحالى يتردد اسمه كلما وقعت أزمة سياسية. ولما كان يعتبر ضعيفاً ، يفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرار، فقد اعتبر شخصية مقبولة عند جميع الأحزاب السياسية، يشعر كل منها أن باستطاعته احتوائه، ولهذا السبب، كان الاعتقاد بأنه لا يستطيع أن يحقق السلام بين الأحزاب المختلفة فى حكومة ائتلافية، ولذلك رفض دائماً أن يتولى منصب رئيس الوزراء.

وظل صبرى باشا على علاقة طيبة بالملك فاروق، رغم الخلافات التى نشبت بين الملك، وأمه الملكة

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/6-1952, Cairo, June 19, 1952.

نازلى بسبب زواج الأميرة فتحية من رياض غالى على غير إرادة الملك فاروق، الذى أصدر مرسوماً ملكياً (رقم 38 بتاريخ 7 أغسطس 1950) بحرمان أمه من اللقب الملكى. وقيل أن الملك قد تأثر بما أبداه صبرى باشا من الولاء خلال أزمة فبراير 1942 الخاصة بتكليف النحاس بتشكيل الحكومة، فقام صبرى باشا بمبادرة شخصية من جانبه بالدعوة إلى عقد اجتماع خاص لقادة الأحزاب السياسية، وطلب منهم الاحتجاج بشدة على ما يطلب فرضه على الملك.

وصبرى باشا نشيط للغاية على الصعيد الاجتماعى، ويرى البعض أنه متملق. ولا يقبل التعاون مع الصحافة، ويرفض دائماً إجراءات مقابلات صحفية معه. ولكنه يتمتع بسمعة طيبة من حيث الاستقامة والنزاهة. ولم يتزوج مرة أخرى منذ توفيت زوجته عام 1933، ولكن سرت إشاعة منذ سنوات بأنه على علاقة بمغنية مشهورة وأنه يعتزم الزواج بها.

وصبرى باشا رجل على درجة عالية من الثقافة، يتحدث الفرنسية والإنجليزية بطلاقة، إضافة إلى العربية، وهو رئيس الجمعية الجغرافية المصرية الملكية، وكذلك المجلس الأعلى للمتحف العربى. ولقضاء أوقات الفراغ، يفضل مشاهدة الأفلام السينمائية ويستمتع بلعب البليارد.

كريم ثابت باشا(*)

كريم ثابت باشا، وزير الدولة، ولد بالخرطوم – السودان فى 1902 حيث كان والده، خليل ثابت – وهو مصرى من أصل لبنانى – يعمل صحفياً. وكان مولد خليل ثابت بدير القامة بلبنان عام 1873 وتعلم بالجامعة الأمريكية ببيروت، وكان عضواً بمجلس الشيوخ (المصرى) من 1936 حتى استقالته عام 1951. ووالدة كريم ثابت كانت ابنة الدكتور مكاريوس، وهو أيضاً من أصل لبنانى ويمتلك جريدة "المقطم" اليومية المسائية بالاشتراك مع الدكتور نمر باشا والدكتور يعقوب صروف.

ورغم أن كريم ثابت وعائلته من البروتستانت المشيخيين، تلقى تعليمه بالمدارس الكاثوليكية بالقاهرة، ولكن تعليمه لم يتجاوز المرحلة الابتدائية. وقد كانت بداية عمله بالصحافة مع والده بالسودان ، وعندما نزحت العائلة إلى القاهرة انضم كريم ثابت إلى أسرة تحرير "المقطم" التى أصبح والده رئيساً لتحريرها.

وكان أول بروز لكريم ثابت كصحفى وكاتب، عندما نجح فى إجراء مقابلات مع عدد من زعماء العصر السياسيين بما فى ذلك موسولينى، وهتلر، وأتاتورك وغيرهم، مما زاد من قدره فى دنيا الصحافة . وبنفس الطريقة، استطاع مقابلة معظم قادة العالم العربى، ورافق الملك فيصل الأول ملك العراق عند زيارته لإيران عام 1932، ونشر عدداً من كتب التراجم منها كتاب عن الملك فؤاد بعنوان : "الملك فؤاد، ملك النهضة" نشر عام 1944، وترجمة أخرى للملك فاروق نشرت فى العام التالى.

وفى عام 1935، ترك كريم ثابت أسرة تحرير "المقطم" ليشترك مع محمود أبو الفتح فى تأسيس جريدة "المصرى" (أبرز الصحف المؤيدة للوفد اليوم)، وبعد ذلك بعام واحد، اشترى أبو الفتح نصيب شركائه ومن بينهم كريم ثابت الذى عاد إلى "المقطم" براتب أكبر بما كان يحصل عليه من قبل. وخلال عمله الصحفى، اشتغل كريم ثابت أيضاً بعدد من الدوريات العربية المعروفة.

ونجح كريم ثابت – كصحفى صاعد – أن يشق طريقه داخل دوائر القصر، وجذب انتباه الملك فؤاد أثناء مرافقته له فى رحلته إلى أوربا عام 1927. وقد عرف الملك فاروق منذ كان طفلاً، ولكنه أبعد عن القصر بعد موت الملك فؤاد لأن أحمد حسنين باشا الذى تولى رئاسة الديوان الملكى كان يمقته. وبعد وفاة حسنين باشا عام 1944، عاد كريم ثابت إلى الظهور فى دوائر القصر، وما لبث أن نال تقدير الملك الشاب بسبب الترجمة التى كتبها عنه. ولم يمض سوى وقت قليل حتى أصبح كريم ثابت، وادجار جلاد باشا ، والدكتور يوسف رشاد، يشكلون مجموعة أصدقاء مقربين للملك وموضع ثقته.

وكانت الملكة فريدة تمقتهم ولا ترتاح لنفوذهم على الملك (ويشاع أن زوجة يوسف رشاد كانت عشيقة فاروق)، وطالبت الملك أن يقطع صلته بهم. ورداً على موقف الملكة الذى سبب له الكثير من الضيق، قام الملك بتعيين يوسف رشاد طبيباً للبلاط، وعين زوجته ناهد رشاد وصيفة للملكة فريدة، كما خلق وظيفة المستشار الصحفى للديوان وعين بها كريم ثابت. وبعد طلاق فريدة، قام الملك – عام 1949- بتعيين

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/7-1852, Cairo, July 18, 1952.

هيلين سركيس زوجة كريم ثابت وصيفة الشرف بالقصر.

كان تعيين كريم ثابت مستشاراً صحفياً للملك فى عام 1946، رغم أن ميزانية الدولة لم تتضمن اعتماداً مالياً لتلك الدرجة، وظهر اسم كريم ثابت لأول مرة بهذه الصفة فى 28 مايو 1946 فى البيان الصحفى الذى صدر عن اجتماع الملوك والرؤساء العرب بأنشاص، الضيعة الملكية التى تقع بالقرب من القاهرة.

وإضافة إلى عمله مستشاراً صحفياً للملك، ما لبث كريم ثابت أن أصبح مستشاراً للإذاعة المصرية ، وكان قد منح رتبة البيكوية فى 28 مايو1946، وفى 30 يوليو 1949 منحه الملك رتبة الباشاوية. كما حصل على عدد من الأوسمة المصرية الهامة من بينها وشاح النيل الأكبر (29 مارس 1951). وكريم ثابت متوسط الثراء، يتولى رئاسة عدد من الشركات الكبرى فى مصر، وجلى عن البيان أنه حصل على معظم تلك المناصب بسبب علاقته بالقصر، وفى عام 1948، زار عمان وبغداد وبيروت ودمشق، ممثلاً شخصياً للملك لتسليم بعض الهدايا والأوسمة التى منحها الملك فاروق لملوك ورؤساء تلك البلاد.

وبلغ تأثير كريم ثابت على الملك الذروة منذ ثلاث سنوات عندما استطاع أن يوفق بين الملك من ناحية والنحاس باشا والوفد من ناحية أخرى. وفى حديث له مع أحد أعضاء السفارة (الأمريكية بالقاهرة) شرح لرجلنا كيف أقنع الملك بأنه لم يعد من الممكن أن يستمر تداول الحكم بين "وزارات القصر" التى كانت تحكم مصر خلال السنوات السابقة، وأن الناس يرون أنه من الضرورى أن توضع الأسس للعودة إلى الحياة البرلمانية، وأنه من مصلحة البلاد والملك أن يتم التوفيق بين القصر والوفد. ونجح كريم ثابت فى تحقيق ذلك طوال وجوده بالقصر (حتى يونيو 1951) فكانت علاقة الوفد بالقصر قائمة على التعاون.

وقد وقع معظم سخط الرأى العام على سلوك الملك وما يرتكبه من أخطاء – فى معظم الأحوال – على ما سمى "شلة القصر"، وهم أصدقاء ومستشارى الملك الذين كان معظمهم – دون شك – فاسدين، لا تهمهم إلا مصالحهم الشخصية. ولما كان كريم ثابت معروفاً بتأثيره الكبير على الملك، فقد حظى بنصيب الأسد من كراهية الرأى العام، وهو يعد الآن من أكثر الناس حرماناً من الشعبية فى مصر.

وفى عام 1950، تورط كريم ثابت فى فضيحة، أضرت بمركزه ضرراً بليغاً. فقد استقال محمود محمد محمود بك – رئيس ديوان المحاسبات – لأنه رفض تحمل مسئولية بعض التلاعبات فى السجلات المالية ، وكان من بينها ما نسب إلى كريم ثابت، وطلبت الحكومة إغماض الطرف عنه. وكان ذلك الأمر يتعلق بمبلغ خمسة آلاف جنيهاً حصل عليها كريم ثابت من مستشفى المساواة بالإسكندرية بصفة "عمولة" حتى يسعى لدى وزارة المالية لتخصيص إعانة للمستشفى قدرها مائة ألف جنيهاً. وفى مايو، أثيرت المسألة فى استجواب قدم فى مجلس الشيوخ، وحاولت الحكومة الدفاع عن كريم ثابت الذى قدم استقالته إلى الملك ، ولكنه رفض قبولها (30 مايو). ولحسن حظ كريم ثابت، عدل عضو المجلس الذى أثار المسألة – مصطفى مرعى بك – عن المطالبة بإجراء تحقيق فى الموضوع، فتم إسقاط الاستجواب الذى عارضته الحكومة معارضة قوية.

وبدأ الخلاف يدب تدريجياً بين كريم ثابت والملك بعد وصول الوفد إلى الحكم. فقد أحس كريم ثابت أن الملك يجب أن يغير من سلوكه الشخصى ويلعب دوراً قيادياً بناءً، إذا قدر للملكية أن تستمر فى الوجود . ففى حديث دار بين كريم ثابت وأحد رجال السفارة (الأمريكية بالقاهرة) فى يونيو 1951، أكد أنه لا يمكن تحسين الوضع السياسى فى مصر إلا من خلال موقف جديد من جانب أصحاب الثروة والجاه وفى طليعتهم الملك نفسه، وانتقد عجز وفساد حكومة الوفد نقداً مراً. وأضاف أنه يعتقد أن مركزه عند الملك وصل إلى نقطة الأزمة، وأنه ينوى أن يواجه الملك بآرائه عندما يعود فاروق من رحلته الأوربية، ويعرض عليه تحليله للوضع السياسى، فإذا لم يستجب الملك لمشورته، فسوف يتقدم إليه باستقالته فوراً ويصر على قبولها.

وفى 15أكتوبر 1951، أعلن أن الملك قد قبل استقالة مستشاره الصحفى الذى أرسل بخطاب الاستقالة من أوربا حيث سافر إلى هناك بحجة العلاج، وأسندت الاستقالة إلى أسباب صحية. ومن الطريف أنه بعد عودة كريم ثابت من أوربا فى مايو 1952، ذكر – فى حديث إلى رجل السفارة نفسه – أسباباً أخرى لاستقالته للملك. فقد علم أثناء وجوده بأوربا – فى صيف 1951 – أن اقارب الملكة شنوا ضده حملة شعواء (عند الملك)، ولما أحس بعدم استطاعته التصدى لهم، وجد من الأفضل أن يقدم استقالته قبل أن تحقق الحملة غرضها، وفى الوقت الذى لا يزال فيه الملك متمسكاً بخدماته.

ووفقاً لمصادر أخرى، استقال كريم ثابت بناء على نصيحة أصدقائه من "شلة القصر" بسبب تزايد العداء الشعبى له لدرجة يخشى عندها أن يضطر الملك إلى طرده من خدمته، وبذلك ينسحب من القصر قبل أن يسوء وضعه، ثم يعود بعدما تخمد نيران المعارضة. ومهما كان السبب وراء استقالته الذى ربما تضمن مزيجاً من ذلك كله، فلا زال لثابت موضع قدم بالقصر، فهو لم يستقل من منصبه كمستشار للإذاعة المصرية، ولازالت زوجته وصيفة بالقصر الملكى، ولاشك أن علاقته استمرت طيبة بالملك بعد الاستقالة ، فقد كان فاروق يشير إليه فى أحاديثه الخاصة بقوله "صديقى كريم ثابت".

وكريم ثابت يكن روح الود والصداقة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان دائماً من مصادر المعلومات الهامة للسفارة (الأمريكية بالقاهرة)، فهو يعد من أدق العقول السياسية وأكثرها معرفة بالواقع المصرى . وهو يؤكد أنه الشخص الوحيد من بيت المحيطين بالملك الذى يستطيع الحديث إليه بصراحة تامة، وأن يقول له ما لا يحب أن يسمعه، عندما تدعو الضرورة إلى ذلك. ويبدو من ذلك أن تأثيره على الملك كان عظيماً ، على الرغم مما يشاع عكس ذلك، والقول بأنه يستثمر وضعه بالقصر لخدمة مصالحه وحدها. ولاريب أنه استفاد من كل فرصة أتاحها له وضعه لدعم مركزه، ولكنه إذا لم يفعل ذلك لكان أمره غريبا على ضوء العادات السائدة فى مصر.

وفى أوائل مايو 1952، بعد عودته من أوربا، رسم كريم ثابت إطاراً لوجهات نظره – فى حديث طويل مع نفس رجل السفارة (الأمريكية بالقاهرة) – عن الأوضاع السياسية السائدة فى مصر. فذكر أن نجاح أو فشل كل حكومة فى مصر فى ظل الملك فاروق، إنما تحدده درجة ومدى تأثير اتصالها بالملك . وأشار إلى أن الهلالى باشا – رئيس الوزراء عندئذ- فشل فى تحقيق جميع أهدافه، فلم ينجح فى بث الفرقة فى صفوف الوفد، أو فى الوصول إلى اتفاق مع الإنجليز، أو فى تطهير الإدارة. وذكر ثابت أن الهدف الأخير لو

تحقق لنتج عنه نتائج سيئة، لأنه سوف يجعل المواطن العادى يعرف أن حكامه فى السنوات العشر الأخيرة – على الأقل – كانوا من اللصوص، وأن إدراك الجمهور لهذه الحقيقة قد يؤدى إلى تدهور سمعة الملك باعتباره المسئول عن تعيين الحكومات.

ولهذا السبب، رأى ثابت ضرورة قيام الملك بطرد حكومة نجيب الهلالى باشا بأى ذريعة لا تتصل بالعلاقات المصرية – البريطانية، وأن يستبدل به أحد "رجال الملك" مثل المراغى باشا (الذى كان – عندئذ – وزيراً للداخلية والحربية والبحرية) أو حسين سرى باشا. ويجب أن يطلب الملك من الحكومة الجديدة أن تعد خطة إصلاح اجتماعى واسع ومشروع للإصلاح الزراعى، يقدمان للجمهور بشكل يكفل إعادة بناء مكانة الملك المتداعية. ومضى كريم ثابت يقول أن هذه الحكومة يجب أن تركز على الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى بدلاً من التركيز على النزاع المصرى – البريطانى، وأن تعد العدة لإجراء انتخابات حرة خلال ستة أو سبعة شهور. فإذا نفذت هذه الحكومة برنامجها الإصلاحى، استطاعت أن تستمر فى الحكم نتيجة نجاحها فى الانتخابات، ويصبح على الوفد أن "يطهر" نفسه إذا أراد البقاء على الساحة.

وقد عقد كريم ثابت سلسلة من الاجتماعات مع الملك، وفى 28 يونيو 1952، قدمت حكومة الهلالى باشا استقالتها، وعين كريم ثابت باشا وزير دولة فى الوزارة الجديدة التى شكلها حسين سرى باشا، وقد جاء تشكيل هذه الوزارة بعد أطول أزمة سياسية فى تاريخ مصر الحديث، وكان جانباً من الصعوبة التى واجهت تشكيل الوزارة اعتراض المرشحين الآخرين على أن يكونوا فى نفس الوزارة التى تضم كريم ثابت فى عضويتها.

ولعل قرار سرى باشا بضم ثابت باشا إلى وزارته رغم ما سببه ذلك له من متاعب هو الحرص على أن يلعب دور همزة الوصل مع القصر، فسرى باشا لا يرتاح فى التعامل مع الملك رغم أنه يخدم مصالح القصر بولاء تام. وعندما كان سرى باشا رئيساً للديوان الملكى عام 1950، رفض – فى بداية الأمر – التعامل مع الملك من خلال ثابت الذى كان شديد الارتباط بالملك. ولكن عندما تبين له أن تلك كانت الطريقة المثلى للوصول إلى الملك، عدل عن موقفه. لقد كانت هناك خلافات بين سرى وثابت فى الماضى، ولكنهما يجيدان العمل سياسياً معاً من أجل مصالحهما المشتركة.

المصادر : مراسلات السفارة – سليم عهد – ألفرد حداد – ماهر نسيم

الفريق محمد حيدر باشا(*)

الفريق محمد حيدر باشا – القائد العام للقوات المسلحة – تولى منصب وزير الحربية والبحرية من 19 نوفمبر 1947 حتى عودة الوفد للحكم فى 12 يناير 1950 محتفظاً بمنصبه فى أربع حكومات متعاقبة هى حكومات : محمد فهمى النقراشى، إبراهيم عبد الهادى باشا، وحكومتى حسين سرى باشا.

وحيدر – الذى لا ينتمى إلى أى حزب سياسى – خادم مطيع للملك وعدو لدود للوفد. وعندما كان ضابطاً بالبوليس تحت قيادة السير توماس راسل باشا – عام 1934 – اشتهر بصرامته فى ضرب وفض المظاهرات السياسية الوفدية.

وبعد عودة الوفد إلى الحكم فى يناير 1950، كان الملك حريصاً على تعيين محمد حيدر باشا فى منصب رفيع خارج الوزارة، وفى أوائل فبراير أنشئ منصب القائد العام للقوات المسلحة خصيصاً من أجل حيدر، فكان بمثابة تنازل هام من جانب الحكومة قدمته للملك. وفى 19 فبراير 1950 صدر مرسوم ملكى بتعيين حيدر باشا فى هذا المنصب.

وكقائد عام للقوات المسلحة، لا يحظى حيدر باشا بشعبية بين الضباط الشبان الذين يعتقدون أنه يعطى الأفضلية فى الترقيات للضباط الموالين للملك ولشخصه. وخلال بضعة شهور، عبر نحو ثلاثمائة من الضباط عن ضيقهم بأسلوبه، وقدموا الالتماسات للملك، وطبعوا المنشورات التى تطالب بتنحيته عن منصبه.

وفى ربيع عام 1950 اتهم عدد من ضباط الجيش المصرى وبعض الشخصيات الهامة بارتكاب تجاوزات تتصل بصفقات شراء الأسلحة والذخائر للجيش المصرى خلال حرب فلسطين، ووجه حيدر باشا خطاباً فى يونيو إلى وزير الحربية والبحرية طالباً فيه تكليف النائب العام بالتحقيق فى التهم الموجه ضد ضباط الجيش "لإزالة جميع الشكوك حولهم". ولما كان حيدر وزيراً للحربية والبحرية عند وقوع تلك التجاوزات، فقد اتهمته الصحافة بالإهمال، واعتقد قطاع كبير من الرأى العام أن حيدر نفسه كان متورطاً فى تلك التجاوزات.

وحتى خريف 1950 لم يكن معروفاً ما إذا كان الضبط المتهمين سوف يحاكمون أمام محكمة مدنية أو محكمة عسكرية. ولما كان تعيين القضاة فى حالة المحاكمة العسكرية يقع فى اختصاص حيدر باشا باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، فقد كان حريصاً على الاستقالة ليتفادى النقد فى حالة تبرئة الضباط المتهمين. وفى 8 نوفمبر 1950 اقترح النائب العام فى تقريره الذى رفعه إلى وزير العدل إبعاد بعض كبار الضباط بما فيهم حيدر باشا حتى تضمن النيابة أن يدلى الضباط بشهاداتهم بحرية أمام المحكمة فيما هو منسوب إلى هؤلاء الضباط الكبار من تهم. وكان حيدر باشا قد عرض على الملك، قبل عدة أسابيع من ذلك التاريخ أن يقبل استقالته من منصبه، ولكن الملك حثه على الاستمرار فى موقعه. وفى 9 نوفمبر، قدم حيدر باشا استقالته مرة أخرى فقبلها الملك بعد يومين بعدما التقى بالنحاس باشا رئيس الحكومة. وفى ذلك الوقت ،

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/2-752, Cairo, Feb. 7, 1952.

كان بعض أعضاء حاشية الملك قد اتهموا بالتورط فى تلك الفضيحة وكانت تضحية الملك بحيدر باشا تهدف إلى تخفيف ضغوط المعارضة التى طالبت الملك بإبعاد أولئك الأشخاص من الحاشية، تمشياً مع توصية النائب العام، وتلبية لرغبة حيدر باشا نفسه. ورغم أنه قد نشر بالصحف وجاء ببيانات الحكومة أن استقالة حيدر باشا كانت ذات طابع مؤقت لتسهيل مهمة التحقيق، فقد تم نسيان ذلك فى خضم المزايدات التى حدثت عندئذ.

وتجلى حرص الملك على عدم التضحية بحيدر باشا بصفة نهائية فى تعمده الظهور معه فى المناسبات العامة، فى الوقت الذى كان فيه على لائحة التقاعد. وفى 29 أبريل 1951، صدر مرسوم ملكى بإعادة حيدر باشا إلى منصبه بعدما تقررت محاكمة الضباط المتهمين أمام محكمة مدنية بدلاً من محاكمتهم عسكرياً، وبدأت تهدأ ثورة السخط الذى صاحب إعلان الفضيحة.

وقد تدهور وضع حيدر باشا كثيراً فى الشهور الأخيرة بسبب تدخلات القصر فى إدارة شئون الجيش، وقد بلغ السخط أبعد مدى بين صفوف صغار الضباط، ولكن ليس هناك دليل على غياب الولاء، ولازال حيدر باشا يتمتع بالرضا الملكى. وإذا كان حيدر قد اتهم بميله نحو الإنجليز، فإن أفكاره السياسية الآن تعكس أفكار القصر تماماً. وهو يتمتع بقدر كبير من الثراء، إذ يمتلك مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية، وقد رفض لبعض الوقت استلام راتبه من الحكومة، وهو مسلم ملتزم.

وفى 26 يناير 1952، عندما كان الأمور على شفا الهاوية وقف حيدر باشا بحزم إلى جانب سيده الملك، وقام الجيش بقيادته بالسيطرة على القاهرة فى ظروف بالغة الصعوبة.

عبد الفتاح عمرو باشا(*)

عين عبد الفتاح عمرو باشا – مؤخراً – مستشاراً للشئون الخارجية للديوان الملكى وسفيراً لمصر لدى بريطانيا. ولد فى صعيد مصر فى 14 يناير 1909، درس القانون والاقتصاد بجامعة فؤاد الأول (القاهرة)، ودرس بعد ذلك القانون الدستورى، والبنوك والتأمين بجامعة اكسفورد بانجلترا، وقد سجل محامياً أمام المحاكم البريطانية فى لندن عام 1931.

وقد برز عمرو كلاعب اسكواش مشهور فى إنجلترا، ففاز ببطولة الهواة عام 1930، وظل بطل بريطانيا فى الاسكواش فيما بين 1937-31 فيما عدا عام 1934 الذى لم يدخل فيه المسابقة وأصبح كابتن الفريق البريطانى للاسكواش عام 1936 وبطلاً ومستشاراً فنيا لاتحاد الاسكواش البريطانى فى 1938 و1939. وألف كتابان فى هذه اللعبة أحدهما بعنوان "فن الاسكواش" والثانى بعنوان "سيكلوجية المباريات"، وهوايته الأخرى هى مراقبة الطيور، وألف شيئاً ما حول هذا الموضوع أيضاً.

وقد عين عبد الفتاح عمرو مستشاراً قانونياً للسفارة المصرية بلندن عام 1939، وظل فى هذه الوظيفة أربع سنوات، كما شغل منصب سكرتير غرفة التجارة المصرية البريطانية من 1940 حتى 1942، وفى عام 1943 منح رتبة الباشاوية من الملك فاروق، وفى عام 1944 عين وزيراً مفوضاً بالسفارة المصرية بلندن، ثم سفيراً لدى بريطانيا العظمى عام 1945.

ويعود ارتقاء عمرو باشا لسلم الترقى بسرعة فى السلك الدبلوماسى إلى صداقته الحميمة لأحمد محمد حسنين باشا الذى كان رئيساً للديوان الملكى لعدة سنوات حتى وفاته عام 1946. وقد استخدم حسنين باشا نفوذه لتعيين من يوثق بهم وبولائهم للقصر فى المناصب الهامة بالحكومة، ويبدو أنه مهد الطريق لتعيين عمرو باشا بسفارة لندن، عندما أوعز إلى بعض الصحف أن تصف عمرو بأنه "سفير مصر غير الرسمى ببريطانيا، وتمت الإشادة بما قدمه لمصر من خدمات من خلال اشتراكه فى مباريات الاسكواش، وبصلاته الاجتماعية الواسعة فى إنجلترا.

وقد هاجمت المعارضة حكومة النقراشى باشا هجوماً شديداً عندما عين عبد الفتاح عمرو باشا سفيراً فى بريطانيا، وانتقدت صحافة الوفد هذا التعيين لصغر سنه، ولأنه يبدو منتمياً إلى بريطانيا أكثر من انتمائه إلى مصر بعد تلك الإقامة الطويلة هناك، ولافتقاره إلى الخبرة التى تؤهله للمنصب العام. وقد كتب طه حسين باشا سلسلة مقالات ينتقد فيها هذا التعيين.

وكان منصب السفير المصرى بلندن شاغراً لما يقرب من العام بعد استقالة حسن نشأت باشا الذى كان يشغله قبل عمرو. ويعزى التأخير فى شغل المنصب الشاغر إلى عدم استطاعة الحكومة والقصر الوصول إلى اتفاق حول الشخص المناسب للمنصب، وكان تعيين عبد الفتاح عمرو باشا يعد انتصاراً بارزاً للقصر.

وعندما تولى عمرو باشا منصبه كسفير لدى بريطانيا، قيل أنه بدا للوهلة الأولى غير واثق من نفسه ومن مقدرته على القيام بأعباء المنصب، فكان أداءه أقل مما كان متوقعاً، ولكنه ما لبث أن تغلب على ذلك

(*) USNA, Confidential Biographic Information, DOS 7740521/1-1952, Cairo, Jan 15, 1952.

لمعرفته بالإنجليزية وبالعادات والتقاليد البريطانية ولخبرته الطويلة التى اكتسبها نتيجة إقامته الطويلة ببريطانيا، وصلاته الوثيقة بالدوائر المتنفذة. وبذلك أثبت أنه ممثل قدير لبلاده، وتشير التقارير إلى أنه نجح فى استخدام نفوذه الشخصى لحث الصحف البريطانية على عدم نشر الأخبار التى تمس سمعة الملك فاروق وتسبب الحرج للحكومة المصرية وللقصر. والملك فاروق، يثق تماماً فى عمرو باشا، وأعرب غير مرة عن سعادته لأن يكون لديه فى لندن سفير موضع ثقته التامة.

وقيل أن صدقى باشا الذى شغل منصب رئيس الوزراء من 16 فبراير حتى 8 ديسمبر 1946، قد ساروه الشك فى كفاءة عبد الفتاح عمرو باشا، ولكن بعد ما تم التوصل إلى مشروع معاهدة صدقى – بيفن 1946 من خلال المفاوضات التى شارك فيها عمرو باشا، تشير التقارير إلى أن صدقى باشا صرح بأن 90% من فضل النجاح الذى تحقق يعود إلى عمرو باشا.

وعبد الفتاح عمرو باشا معروف بميوله البريطانية، ولا يخفى إعجابه الشديد بالمؤسسات البريطانية . وكان على علاقة طيبة بمحمد صلاح الدين باشا – وزير الخارجية الوفدى – حتى يونيو 1951، ولكن بعد ذلك التاريخ كان عمرو باشا يقصر اتصالاته على القصر ويتجاهل وزير الخارجية بسبب عدم موافقته على السياسة الخارجية للحكومة. وقد تشاجر مع صلاح الدين باشا بعد ذلك بنصف شهر – خلال زيارة قام بها للقاهرة، وهدد بعدم العودة إلى لندن إلا إذا أعطته الحكومة حرية العمل دون قيود. وعارض عمرو باشا إلغاء معاهدة 1936 واتفاقية الحكم الثنائى للسودان عام 1899. وخلال زيارته لباريس فى ديسمبر 1951 بعد استدعائه من لندن، رفض حضور مؤتمر للدبلوماسيين المصريين عقده وتولى رئاسته محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية، واقتصر عمرو على إعداد الترتيبات للاجتماع الذى تم بعد ذلك بين صلاح الدين وأنتونى ايدن وزير الخارجية البريطانى.

وعند عودته إلى القاهرة بناء على استدعاء الحكومة المصرية له احتجاجاً على بريطانيا، قصد عمرو باشا القصر الملكى مباشرة بدلاً من توجهه إلى وزارة الخارجية. أضف إلى ذلك أنه أجرى اتصالات مع بعض الساسة البارزين المعروفين بمعارضتهم للسياسة الخارجية الحكومية حتى أن إبراهيم فرج باشا وزير الخارجية بالنيابة اضطر إلى أن يطلب من الصحف توخى الحذر فيما قد ينشر عن اتصالات عمرو باشا بعد عودته إلى القاهرة، باعتبارها تصرفات شخصية لا علاقة لها بوزارة الخارجية. وقيل أن عمرو باشا نصح الملك بتعيين حافظ عفيفى باشا رئيساً للديوان الملكى قبل ذلك بعدة شهور، وقد أعلن تعيين عفيفى باشا فى هذا المنصب فى 24 ديسمبر 1951، كما أعلن فى نفس الوقت قرار تعيين عبد الفتاح عمرو باشا مستشاراً للشئون الخارجية بالديوان الملكى. ورغم عدم ارتياح الوفد لقرارى التعيين إلا أن الشعور بعدم الارتياح لتعيين عمرو باشا يفوق ما يضمره الوفد من شعور مضاد لتعيين حافظ عفيفى باشا، والتدخلات ضد عمرو ملحوظة وقد يكون لها أثرها الفعال. والحق أن بقاءه فى هذا المنصب طويلاً سوف يكون مثيراً للدهشة.

وتشير مصادر موثوق بها إلى أن عمرو باشا متزوج سراً من سيدة إنجليزية وقد أبقى الزواج سراً لأن القانون المصرى لا يسمح بزواج الدبلوماسيين المصريين من أجنبيات. ومن الطريف أن نذكر أن حسن

نشأت باشا -الذى شغل منصب سفير مصر فى لندن قبل عمرو باشا- قد اضطر إلى الاستقالة من منصبه بسبب زواجه من إنجليزية.

أحمد مرتضى المراغى بك(*)

أحمد مرتضى المراغى بك وزير الداخلية، ولد بالمراغه، مديرية جرجا فى 14 يوليو 1908، وهو نجل الشيخ مصطفى المراغى الذى كان شيخاً للأزهر. وقد عاش فترة صباه بالسودان حيث كان والده مفتياً هناك. تلقى تعليمه فى كلية غوردون بالخرطوم، والمدرسة الخديوية الثانوية بالقاهرة، وجامعة فؤاد الأول . تخرج فى كلية الحقوق عام 1932. وعمل بعد تخرجه بوزارة العدل لعدة سنوات. وعندما أصبح محمد محمود باشا رئيسا للوزراء (1939-37) اختار المراغى سكرتيراً خاصا له.

وقد تم انتخابه عن دائرة المراغة عام 1938، ولكنه لم يشغل مقعد الدائرة بمجلس النواب، فقد ألغى انتخابه لعدم بلوغه السن التى حددها القانون لعضوية المجلس. وعاد إلى خدمة الحكومة عام 1941 عندما عين وكيلاً لمحافظة بورسعيد، واكتسب سمعة طيبة فى ذلك الموقع، وفى منصبه كوكيل لمحافظة الإسكندرية لإدارته بكفاءة تامة لشئون التموين وترشيد استهلاك الغذاء. وفى عام1944، رقى إلى وظيفة محافظ السويس، وشغل بعد ذلك منصب مدير بنى سويف، ثم مدير القليوبية، فمدير قنا (1947-46). وكانت مديرية قنا تعانى فى ذلك الوقت صراعاً ثأرياً بين عائلتين كبيرتين استمر لعدة أعوام، فاستطاع مرتضى المراغى أن يسوى الخلاف بين العائلتين، وأن يعيد الأمن والنظام إلى مديرية قنا.

وفى 13 نوفمبر 1947، عين المراغى مديراً عاماً للأمن العام بوزارة الداخلية خلفاً لعبد الرحمن عامر بك الذى رقى وكيلاً للوزارة. وفى 27 يونيو 1948 تمت ترقية المراغى إلى درجة وكيل وزارة الداخلية . وفى أبريل 1950 استقال أحمد مرتضىالمراغى من وزارة الداخلية بعد وقوع سلسلة من الخلافات بينه وبين فؤاد سراج الدين باشا الذى تولى وزارة الداخلية بعد عودة الوفد للحكم فى يناير 1950. وفى 20 أبريل 1950، عين المراغى محافظاً للإسكندرية، وظل فى منصبه حتى عين وزيراً للداخلية فى وزارة على ماهر باشا (27 يناير 1952).

وقد ظل المراغى مستقلاً سياسياً، وهو شديد الولاء للقصر، تربطه وشقيقه حسن المراغى بك (عضو مجلس النواب المستقل) صداقة شخصية بالملك فاروق. وترجع هذه الصداقة إلى أيام تولى والدهما مشيخة الأزهر، وزمالة حسن المراغى للملك فاروق فى الدراسة. ولاشك أن علاقات المراغى القوية بالقصر ساعدته فى حياته الوظيفية. وهو يوصف بأنه يتمتع بقدرات إدارية عالية. ورغم فظاظته فى التعامل مع المصريين إلا أنه متحفظ فى التعامل مع الأجانب، ميال إلى الإنجليز.

(*) USNA, Confidential Biographic Information, DOS 774.521/2-1652, Cairo, Feb. 16, 1952.

اللواء حسين فريد بك(*)

رئيس الأركان

حسين فريد بك، ولد فى ديسمبر 1898، التحق بالمدرسة الحربية فى أكتوبر 1915 وتخرج فيها برتبة ملازم ثان فى مارس 1917، وخلال ما بقى من سنوات الحرب العالمية الأولى خدم بالجيش المصرى بالسودان، حيث التحق بفرقة تدريبية على استخدام القنابل اليدوية، وبذلك أصبح أول ضابط مصرى متخصص فى ذلك المجال. وبعد ترقيته إلى رتبة اليوزباشى (النقيب) فيما بعد، عين مدرساً بالمدرسة الحربية وظل هناك عدة سنوات، ومعظم الضباط المصريين من رتبة القائمقام (العقيد) والأميرالاى (العميد) اليوم كانوا من بين تلاميذه. أصبح أركان حرب المدرسة الحربية بعد ترقيته إلى رتبة البكباشى (المقدم) وتولى قيادة مدرسة التربية البدنية، وعندئذ رقى إلى رتبة القائمقام.

وعند إنشاء كلية أركان الحرب، كان حسين فريد من بين أوائل الضباط الذين اختيروا للدراسات العليا، وعندما تخرج فيها كان ترتيبه الأول على دفعته، فأوفد إلى إنجلترا عام 1945 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ليتلقى تدريباً راقياً، وعند عودته من البعثة عين مديراً لإدارة التدريب العسكرى والتنظيم بالجيش، وهى إدارة مسئولة عن ميزانية الجيش وشئونه المالية. وفى عام 1947 رقى إلى رتبة الأميرالاى وعين قائداً للحرس الملكى الذى شارك تحت قيادته فى حرب فلسطين، ورقى خلال خدمته بالحرس الملكى إلى رتبة اللواء. وترك الحرس الملكى فى عام 1948 ليصبح قائداً لمنطقة القاهرة، وعين فى العام التالى مساعداً لرئيس أركان الجيش.

وفى نوفمبر 1950، عندما أعفى حيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة والمهدى باشا رئيس أركان الجيش من منصبيهما فى إطار فضيحة الأسلحة، أصبح حسين فريد بك قائماً بعمل رئيس الأركان حتى مايو 1951 عندما أعيد حيدر باشا والمهدى باشا إلى منصبهما، فتمت إحالة فريد بك إلى الاستيداع.

وفيما يتعلق بتقاعد فريد بك فى مايو 1951، ورد فى تقرير للملحق العسكرى بالسفارة (الأمريكية) بتاريخ 30 يونيو 1951 مايلى:

"…. تفيد المصادر أن فريد بك لم يكن يعلم أنه عين قائماً بعمل رئيس الأركان بصفة مؤقتة، وتوقع أن يرقى إلى منصب رئيس الأركان. وعبر عن خيبة أمله بتقديم استقالته التى رفضها نصرت باشا (وزير الحربية والبحرية)، وأحيل بدلاً من ذلك على الاستيداع، وهو وضع يتيح له الحصول على نصف راتبه ويجعله عرضة للاستدعاء للخدمة فى أى وقت".

وفى 14 مارس 1952، استدعى حسين فريد بك للخدمة العاملة، وعين رئيساً لأركان الحرب بالجيش خلفاً للمهدى باشا الذى أحيل إلى التقاعد. وجاء فى مذكرة أعدها الملحق العسكرى للسفارة(الأمريكية) بتاريخ 14 مارس 1952 مايلى:

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/4-1152, Cairo, April 11, 1952.

"يشتهر فريد بك بالأمانة والحرص والانضباط، وقد أبلغني وكيل المخابرات بالأمس أن المهدى باشا، أحيل إلى التقاعد بسبب رخاوته فى قيادة الجيش الملكى المصرى. وقد فهمت من حديث وكيل المخابرات أن فريد بك سعيد بعودته إلى الخدمة، وأنه يحظى بشعبية بين ضباط الجيش، وأن عودته للخدمة سوف تدعم الوضع الحالى للجيش.

وقد عرف المهدى باشا بأنه كان مجرد أداة فى يد حيدر باشا، ومن المعتقد أن هذه الحركة التى تمت بأوامر من الملك دون شك، تمثل محاولة أخرى من جانب الملك ليضمن دعم الجيش له".

ويشير التقارير إلى أن فريد بك الذى يحظى بعلاقة جيدة مع القصر ميال إلى الغرب، وقد سبق القول أنه كان يفضل التعاون مع بريطانيا وأنه كان مشايعاً للإنجليز، ولكن ذلك – على ما يبدو – تهويل مقصود يشيعه أعداؤه للإنقاص من قدره فى عيون الآخرين.

الفصل الثانى

رجال السياسة

اهتمت السفارة الأمريكية بالقاهرة بإعداد تقارير تراجم لبعض من شاركوا فى السلطة بعد حريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد (27 يناير 1952)، فقد كانت مصر عندئذ تعيش عند مفرق طرق، تعانى من الاضطراب السياسى والاجتماعى فى ظل نظام سياسى بدت عليه علامات الاحتضار. ولما كان "الوفد" قد غيِّب عن الساحة بعدما حمِّل مسئولية حريق القاهرة، وأسندت الوزارة إلى على ماهر باشا، الذى وصفته صحافة "أخبار اليوم" برجل الساعة الذى جاء لينقذ ما يمكن إنقاذه، فقد اهتمت السفارة الأمريكية بإعداد ترجمة مستفيضة له إلى جانب بعض من شاركوا فى وزارته مثل صليب سامى باشا، ومحمد عبد الخالق حسونة باشا، ومريت غالى بك، وعشية قيام ثورة يوليو وتشكيل مجلس الوصاية على العرش بعد تنازل الملك فاروق لولده الطفل أحمد فؤاد الثانى، اهتمت السفارة بالترجمة لمحمد بهىالدين بركات باشا عضو مجلس الوصاية.

وإلى جانب من ترجمت لهم السفارة الأمريكية لتوليهم مناصب وزارية، اهتمت السفارة (فيما بين يناير وابريل 1952) بالترجمة لبعض المشتغلين بالعمل السياسى العام، فهناك ترجمة لمحمد حسين هيكل باشا (رئيس حزب الأحرار الدستوريين)، ومحمد صالح حرب باشا رئيس جمعية الشبان المسلمين، وأحمد حسين زعيم الفتاة، وحسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين، ثم الدكتورة درية شفيق زعيمة الحركة النسائية فى مصر عندئذ.

وقد جمعنا هذه التراجم معاً فى هذا الفصل لدلالتها الواضحة على ما كانت تتحسبه السفارة الأمريكية من تطورات قد تشهدها مصر فى تلك المرحلة الدقيقة من تاريخها، فراحت السفارة تبحث عن البدائل المحتملة لشغل الساحة السياسية أو المرشحة للعب دور أكبر عليها.

* * *

وعلى ماهر باشا قريب الشبه بحسين سرى باشا من حيث الولاء للعرش، فهو سليل أسرة ارتبطت بالقصر وحددت مؤشر بصلة توجهها على هوى القصر، فإذا عادى الجالس على العرش الإنجليز، اشتطوا فى معاداتهم، فإذا هادنهم بالغوا فى المهادنة، والهدف الأسمى عندهم خدمة مصالح العرش. وتبدو هذه الظاهرة بصورة أوضح عند على ماهر -وبقدر أقل- عند شقيقه أحمد ماهر. وقد لعب على ماهر – فى هذا السياق – دوراً فى مد الجسور بين عدلى يكن وسعد زغلول عام 1920 مما أسفر عنه تمهيد الطريق لمفاوضات سعد – ملنر، وبدأ صعوده سلم المناصب الوزارية من خلال عضويته فى "حزب الاتحاد "، وعندما انضم إلى وزارة محمد محمود باشا (انقلاب يونيو 1928 ضد الدستور) عمل لحساب الملك فؤاد الأول ضد محمد محمود، وامتدت جسور الصداقة بينه وبين الإنجليز، مما أتاح له أن يصبح عضواً بمجلس إدارة البنك الأهلى المصرى (الذى كان خاضعاً للإنجليز وأداة لسيطرتهم على الاقتصاد المصرى).

وعندما عين رئيساً لديوان الملك فؤاد فى أول يوليو 1935، كانت حاجة الملك إلى قدراته على المناورة وراء هذا الاختيار الذى أتاح للملك التخلص من توفيق نسيم باشا، وحتى عندما كان بعيداً عن المناصب، حرص الملك فاروق على استشارته فى بعض الأمور الهامة، وكانت عودته لرئاسة الديوان الملكى عام 1937 إيذاناً بالتخلص من وزارة الوفد، فقد استثمر على ماهر كفاءته غير العادية فى المناورة للإسراع بسقوط وزارة النحاس، وعندما تولى رئاسة الوزارة عشية قيام الحرب العالمية الثانية نفذ سياسة الملك فاروق المياله للمحور، ووضعت العقبات فى طريق الإنجليز (أصدقاء الأمس) حتى دفعهم إلى الأصرار على طرده من الوزارة، فلم يكن أمام الملك فاروق مفراً من القبول. وما لبثت حكومة الوفد (وزارة 4 فبراير 1942) أن حددت إقامته بعزبته نزولاً على إرادة الإنجليز.

وبعد الحرب العالمية الثانية، عمل على ماهر على تحسين علاقته بالسفارة البريطانية تمشياً مع سياسة الملك فاروق، وحاول تكوين جبهة من بعض الأحزاب الصغيرة لمساندته فى حالة وصوله إلى الحكم (ولعل ذلك كان بإيحاء من السراى) لموازنة جماهيرية الوفد، ولم تتح له الفرصة الا فى يناير 1952 لتشكيل الوزارة عقب حريق القاهرة. ولعل صفاته وخبراته بالقصر والعمل السياسى العام كانت وراء اختيار الضباط الأحرار له ليتولى رئاسة الوزارة فى أوائل حركة يوليو، فهو السياسى الوحيد الذى يعرف كيف يتعامل مع السراى، وبحكم رصيده فى خدمة العرش يملك القدرة على إقناع الملك بجدية مطالب الضباط الأحرار.

* * *

أما صليب سامى باشا، فكان محامياً بارزاً، تقلب فى انتمائه الحزبى كثيراً، فبدأ وفدياً، ثم انضم إلى "حزب الاتحاد" المعبر عن مصالح السراى، وكذلك كان منذ دخل الوزارة لأول مرة فى حكومة إسماعيل صدقى (1933) فأصبح عضواً بحكومات الأقلية التى تبنت سياسة القصر فى المدة من 1934-33، ومن 40-1942، ومن 1950-46، وأخيراً شارك فى وزارة على ماهر (يناير 1952)، ولم تكن له مواقف سياسية محددة، فهو يعد من التكنوقراط الذين يدينون بمكانتهم للعرش، ومن ثم كان ولاءهم له.

* * *

ويضم هذا الفصل ترجمة لمحمد عبد الخالق حسونه باشا، أعدته السفارة الأمريكية بالقاهرة عند تعيينه وزيراً للمعارف فى حكومة على ماهر (27 يناير 1952)، كما قدم مساعد المستشار السياسى بالسفارة تقريراً آخر قدم فيه بعض الأفكار والآراء التى أبداها له حسونه عندما التقاه صدفة على نفس الباخرة أثناء عودته من نيويورك لتولى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية (فبراير 1953). وإذا كان عبد الخالق حسونه حريصاً على أن يظل مستقلاً لا يرتبط بحزب سياسى، إلا أنه كان شديد الولاء للملك، والده من علماء الأزهر المشهورين بالولاء للعرش وتربطه شبكة مصاهرات بعائلات من محاسيب السراى، فهو يعد أيضاً من التكنوقراط وليس سياسياً.

* * *

أما مريت غالى، فشخصية متميزة بين هذه المجموعة من المستوزرين، فهو حفيد بطرس غالى باشا ،

وكان والده واصف بطرس غالى باشا وزيراً للخارجية. وقد صرف مريت غالى اهتمامه إلى العمل السياسى العام، ولكن بمنأى عن الأحزاب السياسية، فكون أثناء الحرب العالمية الثانية "جماعة النهضة القومية" بالاشتراك مع إبراهيم بيومى مدكور ونخبة من المثقفين الليبراليين. ورغم انتمائه إلى كبار ملاك الأراضى الزراعية، كان وعيه الاجتماعى راقياً، ففطن إلى خطورة المسألة الاجتماعية التى تفاقمت فيما بين الحربين العالميتين وزادت حدتها خلال الحرب العالمية الثانية، فألف كتاباً بعنوان "الإصلاح الزراعى " دعا فيه إلى ضرورة الأخذ بالإصلاح الزراعى والحد من الملكيات الكبيرة، وتنظيم العلاقة بين كبار الملاك والفلاحين لتحقيق الاستقرار الاجتماعى، وتجنب وقوع الثورة الاجتماعية التى لا تبقى ولا تذر. وعبر عن رؤيته الشاملة للإصلاح الاجتماعى والسياسى فى كتابه "سياسة الغد" وكتاب "إصلاح الأداة الحكومية " الذى ألفه بالاشتراك مع إبراهيم مدكور. ولم يتول مريت غالى الوزارة فى العهد الملكى سوى ساعات قليلة، فقد عين وزيراً للشئون البلدية والقروية فى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا (22 يوليو 1952) حيث حلف اليمين مساء اليوم نفسه، وبعدها بساعات قليلة تحرك الضباط الأحرار للقيام بحركة الجيش قبيل منتصف الليل. وعين – مرة أخرى وأخيرة – وزيراً للشئون البلدية والقروية عندما أجرى على ماهر تعديلاً على وزارته (5 سبتمبر 1952) ولكن الوزارة استقالت فى 7 سبتمبر فلم يشغل المنصب إلا لمدة 48 ساعة!!

* * *

أما محمد بهى الدين بركات باشا فمن أقرباء سعد زغلول باشا، إذ كان الزعيم الوطنى خالاً لوالده، بدأ حياته السياسية وفدياً ثم آثر الاستقلال، وعرف بنزاهته والترجمة التى أعدتها السفارة الأمريكية بالقاهرة بمناسبة اختياره عضواً بمجلس الوصاية على العرش ترجمة دقيقة فيما عدا ما جاء بها فيما يتعلق بفصل محمد نجيب الغرابلى باشا من الوفد فى سبتمبر 1933 بعد قبوله الاشتراك فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا وزيراً للأوقاف، وليس فى وزارة إسماعيل صدقى على نحو ما جاء بالتقرير.

* * *

ويماثل ترجمة بهى الدين بركات فى دقتها، الترجمة التى أعدتها السفارة عن محمد حسين هيكل باشا باعتباره رئيس حزب الأحرار الدستوريين، حيث اهتم التقرير بإبراز دوره فى الأمم المتحدة، وآرائه السياسية المعبرة عن ميله للغرب وكراهيته للاتحاد السوفيتى، وكذلك دوره فى الاجتماعات الأولى لجامعة الدول العربية، وموقعه من الحياة الثقافية المصرية والعربية كأحد كبار الكتاب المعبرين عن الثقافة العربية الحديثة.

* * *

أما عن ترجمة اللواء محمد صالح حرب باشا فقد ركزت على الفترة من الحرب العالمية الثانية وما بعدها، أى منذ شغل منصب وزير الحربية فى وزارة على ماهر باشا عام 1939 لفترة قصيرة، ولم تشر إلى مسيرة حياته قبلها، فقد ولد بأسوان عام 1890، وتخرج فى المدرسة الحربية بالقاهرة، وحين نشبت الحرب العالمية الأولى كان ضابطاً بسلاح الحدود بالسلوم، فترك عمله واتجه إلى ليبيا حيث اشترك فى النضال ضد الإيطاليين فى صفوف الحركة السنوسية، وعند نهاية الحرب سمح له بالعودة إلى مصر، وأصبح وكيلاً لمصلحة السجون ثم مديراً لمصلحة خفر السواحل عام 1939 قبيل توليه وزارة الحربية فى أغسطس من

نفس السنة، واختير رئيساً لجمعية الشبان المسلمين عام 1940، عرف بميوله الإسلامية المعتدلة، وعدائه الشديد للإنجليز.

* * *

وقد أعدت السفارة الأمريكية بالقاهرة تقريراً مسهباً عن أحمد حسين – زعيم مصر الفتاة – بمناسبة إبراء ساحته من تهمة التورط فى حريق القاهرة (26 يناير 1952)، وموقف النظام الثورى الجديد المتسامح معه (ابريل 1953)، ويبدو أن هذا الموقف المتسامح جعل السفارة (التى كانت تسعى للتعرف على اتجاهات الضباط الأحرار) ترى فيه بعض المؤشرات عن تلك الاتجاهات.

* * *

ولعل الأسباب التى دعت السفارة إلى الاهتمام بموافاة الخارجية الأمريكية بتقرير مسهب عن حسن الهضيبى ما لاحظته من تقارب (فبراير 1953) بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة، فالشيخ أحمد حسن الباقورى عضو مكتب الإرشاد أصبح وزيراً من وزراء الثورة، والبرنامج الذى أعلنه الإخوان بعد قيام الثورة بأيام عبرت عنه سياسة مجلس قيادة الثورة من خلال ما اتخذته من قرارات، ولذلك رأت السفارة أن هناك مؤشرات قد توضح توجهات صناع النظام الجديد. والمعلومات الواردة بالتقرير دقيقة، ما عدا ما تعلق منها باختيار الهضيبى مرشداً عاماً، ونسبة الدور الحاسم فى هذا الاختيار إلى الشيخ أحمد حسن الباقورى ، فلم يكن للباقورى ذلك الوزن فى مكتب الإرشاد الذى يجعل أعضاء المكتب ينزلون على إرادته. لقد كان الإخوان فى حاجة إلى فتح القنوات مع القصر من جديد بعد أن كانت قد سدت أثناء الحرب العالمية الثانية ، وخاصة أن الجماعة كانت فى حاجة إلى استرداد الاعتراف بوجودها والإفراج عن المعتقلين من أعضائها ، وكان حسن الهضيبى –عندئذ- الاختيار الأمثل، فليس له جناح داخل قيادة الجماعة، فظن كل فريق أن باستطاعته التأثير عليه، كما لم يسبق له التورط فى أى عمل يتسم بالعنف، والأهم من ذلك كله أنه عديل ناظر الخاصة الملكية، وهو من كبار موظفى السراى المقربين من الملك. فاختيار حسن الهضيبى جاء مناسباً من وجهة نظر مكتب الإرشاد، وكان ملائماً أيضاً بالنسبة للملك الذى كان فى حاجة إلى الإخوان ليوازن بهم نفوذ الوفد، وخاصة بعد عودته للحكم.

* * *

والترجمة الأخيرة فى هذا الفصل عن درية شفيق زعيمة الحركة النسائية فى مصر، وقد تضمنت معلومات وافية عن نشاطها وعن الحركة عموماً، وحرص التقرير على بيان موقف حركة الجيش السلبى (ابريل 1953) من درية شفيق والحركة النسائية.

* * *

على ماهر باشا (*)

1902 تخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة

1902-1905 مارس الاشتغال بالقانون.

1905 عين قاضياً بالمحاكم الأهلية

1906 مكتب محاماه مع مصطفى النحاس (باشا). مدرس بمدرسة الحقوق الخديوية.

مفتش بالنيابة العامة.

1914 ناظر المجلس الحسبى . مستشار بمحكمة الاستئناف

1919 استقال من عمله كمستشار بعد تنظيمه لإضراب الموظفين وانضم للوفد، نفى إلى الأقصر بصعيد مصر ، وهرب من منفاه إلى فرنسا لحضور مؤتمر الصلح فى فرساى كعضو بالوفد المصرى.

1920 عضو الوفد المصرى الذى ذهب إلى لندن للتفاوض مع لجنة اللورد ملنر واختير ضمن أربعة من أعضاء الوفد لشرح مشروع ملنر للرأى العام المصرى.

1922 استقال من الوفد، واعتزل العمل السياسى، وألف كتاباً عن القانون الدولى.

1923 عين ناظراً لمدرسة الحقوق الملكية (وهى الآن كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول) وأستاذاً للقانون الدولى (حتى 1924)، ثم عضواً باللجنة التى وضعت مشروع الدستور.

1924 انتخب عضواً بمجلس النواب ممثلاً لحزب الاتحاد (الموالى للقصر) كما عين وكيلاً لوزارة المعارف العمومية.

1933-25 نائباً لرئيس حزب الاتحاد (الموالى للقصر).

1925 (ومن مارس 1925 إلى 7 يونيو 1926) وزيراً للمعارف العمومية بوزارة زيور باشا الائتلافية. منح رتبة الباشاوية

1926 سقط فى الانتخابات كمرشح لحزب الاتحاد عن دايرة الوايلى

1928 (من يونيو 1928 حتى أكتوبر 1929) وزيراً للمالية بوزارة محمد محمود باشا

1930 (من يونيو 1930 حتى يوليو 1931) وزيراً للمعارف العمومية بوزارة اسماعيل صدقى باشا.

1931 (من يوليو 1931 حتى أكتوبر 1932) وزيراً للعدل.

1933 استقال من حزب الاتحاد واعتزل العمل السياسى.

1935 عضواً بمجلس جامعة فؤاد الأول، ومديراً للبنك الأهلى المصرى (من أول يوليو 1935 حتى 30 يناير 1936) رئيساً للديوان الملكى.

1936 (من 30 يناير 1936 حتى 9 مايو) رئيسا للوزراء ووزيراً للخارجية ووزيراً للداخلية (فى الحكومة الانتقالية المحايدة). فى مايو عين عضوا بمجلس الشيوخ.

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/2-952, Cairo, Feb. 9, 1952.

1937 (من نوفمبر 1937 حتى أغسطس 1939) رئيساً للديوان الملكى

1938 (فبراير) منح وسام القلادة الكبرى لفؤاد الأول بمناسبة عيد ميلاد الملك.

1939 (من 7 فبراير حتى 27 مارس) شارك فى مؤتمر لندن الخاص بفلسطين.

(من 18 أغسطس 1939 حتى 23 يونيو 1940) رئيساً للوزراء.

1940 قام بجولة فى الصعيد والسودان.

لقد خدم على ماهر باشا للمرة الثانية رئيساً للوزراء من18 أغسطس 1939 حتى يونيو 1940 عندما اضطر إلى الاستقالة بسبب الضغوط البريطانية، ولكن كان ذلك ضد إرادة الملك. وقد أراد الملك عندئذ أن يعينه رئيساً للديوان الملكى، ولكن على ماهر اعتذر عن عدم قبول العرض. وبعدما أصبح النحاس رئيساً للوزراء فى عام 1942، وبإصرار من الإنجليز، اعتقل على ماهر باشا بتهمة تسريب معلومات سرية إلى الإيطاليين، رغم أن ذلك الاتهام لم يثبت بالدليل القاطع. ولم يتم إطلاق سراحه إلا فى أكتوبر 1944، عندما أصبح أخوه أحمد ماهر باشا رئيساً للوزراء بعد سقوط وزارة النحاس. ويرتبط على ماهر باشا بصداقة متينة مع عزيز المصرى باشا وصالح حرب باشا اللذان اعتقلا أيضاً خلال الحرب بسبب ميولهما المحورية. ولا يرجع تحمس على ماهر لدول المحور إلى عدائه للإنجليز فحسب، بل يعود أيضاً إلى اعتقاده بفشل الحكم الديمقراطى البرلمانى. وقيل أنه خلال رئاسته للوزراء وللديوان الملكى أصبح لا يكترث بالحكم الدستورى فى مصر، لأنه شعر أن إطار السياسة العامة فى البلاد إنما يتم وضعه وتنفيذه لخدمة مصلحة شخصية أو مصالح حزبية.

ويبدو أن أفكار على ماهر السياسية قد تغيرت بعد خروجه من المعتقل، فقد ذكر فى مقابلة مع جريدة الأهرام فى 20 أبريل 1945:

"ليس هناك تعريف للديمقراطية أدق من تعريف ابراهام لنكولن بأنها حكومة الشعب بالشعب وللشعب. كلمات بسيطة ولكنها تحمل معان عميقة. ولكن الوصول إلى الحكم الديمقراطى يتطلب أن يمتع الشعب بالاستقلال السياسى والحرية التامة. ولا يمكن أن يوصف الحكم بالديمقراطية إلا إذا كان تمثيل الأغلبية والمعارضة تمثيلاً عادلاً. ومعنى ذلك أن يتاح لكل فرد أن يدلى برأيه فى المشكلات العامة التى تؤثر فى بلاده، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالحرية التامة للتفكير والكتابة. ولكن حتى يصبح الفرد قادراً على التعبير عن آرائه يجب أن يكون مدرباً على ذلك، لأن هدف الحكم الديمقراطى هو تحقيق الرفاهية والسعادة للشعب.

وينافى نظام الحزب الواحد روح الديمقراطية الحقه القائمة على حرية الإنسان فى مناقشة كل جوانب الأمور للوصول إلى ماهو أصلح لرفاهية الشعب. والحق أنه من الأفضل للبلاد أن تعيش بلا أحزاب بدلاً من أن يكون هناك حزب واحد يسيطر عليها... ومن ناحية أخرى، لا اقبل بوجود الأحزاب ذات البرامج المتشابهة... لأن وجودها لا يخدم إلا المصالح الشخصية. لقد عانت مصر على مدى ربع القرن من الصراع الحزبى، لا لأن أحزابها ذات برامج متماثلة فحسب، بل لأن عمل هذه الأحزاب يقوم على المصالح

الشخصية إلى حد كبير".

ورداً على سؤال عما إذا كان النظام الدستورى قد فشل فى مصر، أجاب بالنفى، وقال أن الدساتير كالقوانين توضع ليتم تعديلها على ضوء التجربة والضرورة. وقال على ماهر باشا : "أن عيب النظم الدستورية يكمن فى النظام الحزبى من ناحية، والأمية من ناحية أخرى. ولا تنجح المؤسسات الدستورية إلا إذا كان النظام الحزبى عاما وكان الشعب متعلماً".

وفى عام 1945، نظم على ماهر باشا جماعة "الجيل الجديد" باعتبارها هيئة غير حزبية تضم رجالاً بارزين من مختلف الأحزاب بهدف حشد التأييد للملك، ولكن ما لبثت الجماعة أن توقفت عن النشاط. وقد عرف على ماهر باشا بميوله المتحمسة نحو القصر، فكان نائباً لرئيس حزب الاتحاد الموالى للقصر فيما بين 1933-25، وكان عندئذ يعد الرئيس الفعلى للحزب وقبل تعيينه رئيساً للديوان الملكى عام 1937، كان يتردد على القصر – بصفة شخصية- لتقديم المشورة للملك فاروق وأمه الملكة نازلى.

ومنذ عام 1945 وحتى تعيينه رئيساً للوزراء فى 27 يناير 1952، كان على ماهر باشا عضواً بمجلس جامعة فؤاد الأول وعضواً بالمجلس الاقتصادى للدولة ورئيساً للبنك العقارى المصرى. كما كان عضواً بمجلس الشيوخ لعدة سنوات.

ورغم ما يحظى به من إعجاب لأمانته وكفاءته، لم يحظ على ماهر باشا بتأييد الكثيرين. وقد ثارت شائعات وردت بالتقارير الصحفية أوائل عام 1951 عن محاولته إقامة حزب سياسى بزعامته لا يضم مؤيديه من المعارضة وحدهم، بل يضم أيضاً بعض الجماعات المتطرفة مثل جماعة الإخوان المسلمين، ولم تسفر تلك الجهود عن شئ، ولكن على ماهر نجح فى تحسين موقفه بتأييد قادة المعارضة له.

ورغم سجل عدائه للإنجليز، يدرك على ماهر باشا مزايا الاحتفاظ بعلاقات ودية مع بريطانيا بقدر الإمكان. فقد دعا فى عام 1946 إلى إقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط تضم فى عضويتها بريطانيا والدول العربية. وهو معاد للشيوعية تماماً، ويبدو ميالاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن فى حديث مع أحد دبلوماسى السفارة الأمريكية بالقاهرة فى فبراير 1951 أبدى عدم تقديره لمسألة التورط فى الحرب الكورية، وقال أن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً عنيداً لأنها كانت تحتاج إلى حفظ ماء الوجه، وأن المسالة كلها جاءت نتيجة خطأ كبير وضعه ونفذه الجنرال ماك آرثر الذى وصفه بأنه "جندى جيد تحول إلى سياسى بطريق الخطأ".

وكان على ماهر باشا -رغم آرائه السياسة المتحفظة – مهتماً منذ وقت طويل بالأحوال الاقتصادية وبمسألة الإصلاح الاجتماعى فى مصر. وكان من أوائل الزعماء المصريين الذين تحدثوا عن المسألة الاجتماعية. وعندما كان وزيراً للمالية فيما بين 1929-28 تولى مسئولية إنشاء وزارة للاقتصاد الوطنى . وخلال رئاسته الأولى للوزارة عام 1936 أسس المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى الذى اختص بدراسة الأحوال الاجتماعية، ووضع التوصيات اللازمة للعمل على تحسينها. وعندما تولى رئاسة الوزارة للمرة الثانية عام 1939، أنشأ وزارة الشئون الاجتماعية. وألف خلال فترة اعتقاله فيما بين 1944-42 كتاباً بعنوان

"إصلاح مصر" لم يقدر له أن ينشر. وبعد عام تقريباً من إطلاق سراحه، أسس هيئة سميت "جبهة مصر " كانت مهمتها الدعوة إلى تنفيذ برنامج للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى تولى الترويج له. ورغم أن "جبهة مصر" كانت فى رأى الكثيرين حزباً سياسياً جديداً، حرص على ماهر باشا على إنكار ذلك. وعلى كل، لم يقدر لجبهة مصر أن تعمر طويلاً، فما لبث نشاطها أن توقف.

ورغم أن على ماهر باشا لا يعد ثرياً بالمستوى المصرى، إلا أنه يمتلك عوامة فخمة فى النيل، اعتاد الإبحار بها إلى الصعيد فى فصل الشتاء. كما يمتلك عزبة مساحتها 208 فدان بالدلتا، ومن الممكن أن تحقق له هذه العزبة دخلاً سنوياً قدره حوالى عشرة آلاف جنيه.

وقد أعلن تعيين على ماهر باشا رئيساً للوزراء مساء 27 يناير 1952 بعد أن قام الملك بطرد حكومة الوفد من السلطة لعجزها عن الحفاظ على الأمن والنظام. ويرجع اختيار الملك لعلى ماهر باشا رئيساً للحكومة إلى سجله الحافل بالولاء للقصر، ولكونه على علاقة طيبة برؤساء الأحزاب السياسية، ولأنه يعرف "بالرجل القوى"، كما أنه صديق حميم لحافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى ولأنه – على الأقل – معروف بعدائه للإنجليز.

ولما كان على ماهر باشا انتهازياً فهو يتمتع بقدرات توفيقية كبيرة. وقد طرح برنامجاً لإقامة "جبهة وطنية" تضم جماعات من الوفديين المنشقين، والسعديين وحتى الإخوان المسلمين. وليس من المتوقع أن يكون باستطاعته أن يضمن تعاون هذا الحشد المتنوع معه، وأن يحتفظ لوقت طويل بتأييدهم الحالى لحكومته. وهذا لا يعنى بالضرورة السقوط المبكر لحكومة ولكنه قد يؤدى إلى ذلك.

صليب سامى باشا(*)

صليب سامى باشا، وزير المواصلات، ولد بالمنصورة فى 19 ابريل 1883، وهو أكبر الوزراء سناً فى الحكومة الحالية. وقد انحدر من أسرة قبطية بارزة، وبعد تخرجه فى مدرسة الحقوق الخديوية عام 1905 مارس المحاماة عدة سنوات، واختير نائباً لرئيس نقابة المحامين فى 1925-24 ومرة أخرى فى 1927-26.

وكان صليب سامى باشا مشاركاً نشطاً فى الحركة الوطنية عام 1919، ثم أصبح بعد ذلك منتمياً إلى حزب الأحرار الدستوريين وعضواً باللجنة التنفيذية للحزب، وقد استقال من عضوية الحزب عام 1937 وظل مستقلا. وخلال وزارة محمد محمود باشا (1929 -28) عين مستشاراً ملكياً مساعداً ثم رقى إلى درجة المستشار الملكى بقلم قضايا الحكومة.

وقد تولى سامى باشا عدداً من المناصب الوزارية، فكان وزيراً للخارجية عام 1933 فى حكومة إسماعيل صدقى باشا، ووزيراً للحربية والبحرية فى حكومة عبد الفتاح يحيى باشا (27 سبتمبر 14 -1933 نوفمبر 1934). كان عضواً بالوفد المصرى الذى حضر تتويج امبراطور أثيوبيا. وفى عام 1934، اعتزل السياسة مؤقتاً، وكان عضواً بلجنة مراجعة القانون المدنى والقانون التجارى عام 1936.

وفى عام 1940، عين صليب سامى باشا وزيراً للتموين فى حكومة حسن صبرى باشا (28 يونيو)، ثم وزيراً للتجارة والصناعة بنفس الحكومة (21 سبتمبر – 15 نوفمبر 1940)، فوزيراً للتجارة والصناعة (15 نوفمبر 26-1940 يونيو 1941)، ووزيراً للخارجية (26 يونيو 4-1941 فبراير 1942) فى حكومة حسين سرى باشا. وتولى وزارة التجارية والصناعة (10 نوفمبر –9 ديسمبر) فى حكومة إسماعيل صدقى باشا ، كما تولاها مرة أخرى فى حكومة حسين سرى باشا (13 نوفمبر 12– 1949 يناير 1950).

وبعد طرد الوفد من الحكومة فى 27 يناير 1952، وتعيين على ماهر باشا رئيساً للوزراء، اختير صليب سامى باشا وزيراً للزراعة، ثم انتقل إلى منصب وزير المواصلات عند تعديل الوزارة فى 6 فبراير 1952.

ورغم المناصب الهامة التى تولاها خلال خدمته الطويلة، لا يتمتع صليب سامى باشا بشخصية قوية ، ونفوذه السياسى محدود.

(*)USNA, Confidential Information, DOS 774.521/2-1652, Cairo, Feb. 16, 1952.

عبد الخالق حسونة باشا(*)

محمد عبد الخالق حسونه باشا، وزير المعارف، ولد بالقاهرة فى 28 أكتوبر 1898، نجل الشيخ حسونه النواوى شيخ مسجد الحسين الذى توفى عام 1938 أثناء إمامته لصلاة الجمعة فى حضرة الملك فاروق.

تخرج فى مدرسة الحقوق السلطانية عام 1921، وأرسل فى بعثة إلى إنجلترا حيث نال درجة الليسانس من جامعة كامبردج عام 1925، وعين بعد عودته بوقت قصير ملحقاً بوزارة الخارجية (1926)، وأرسل مرة أخرى إلى إنجلترا حيث حصل على درجة الماجستير من جامعة كامبردج (1929).

وفى عام 1931، عين عبد الخالق حسونه مديراً لمكتب عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ، وحصل بعد ذلك على عدة ترقيات، فأصبح رئيساً للقسم السياسى، ثم رئيساً للقسم الاقتصادى، وأخيراً أميناً عاماً لوزارة الخارجية. ورافق عبد الفتاح يحيى باشا – وزير الخارجية عندئذ – فى جولة ببلاد البلقان خلال صيف عام 1939.

وفى ديسمبر 1939، أعلن أن عبد الخالق حسونه سوف يعين وزيراً مفوضاً بواشنطون خلفاً لمحمود حسن باشا، ولكن ذلك لم يتحقق فقد عين فى 31 ديسمبر وكيلاً لوزارة الشئون الاجتماعية. ورغب عبد الرحمن عزام باشا – الذى يشغل الآن منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية – فى أن يكون له معاون قدير يتمتع بقدرات تنظيمية وإدارية يساعده على إدارة وزارة الشئون الاجتماعية التى تولاها فى 20 ديسمبر، ووقع اختياره على عبد الخالق حسونه ليتولى وكالة الوزارة. وأحس حسونة بخيبة الأمل لحرمانه من تولى منصب الوزير المفوض بواشنطون وخاصة ان خبرته كلها كانت فى وزارة الخارجية.

وشغل حسونه منصب وكيل وزارة الشئون الاجتماعية حتى 26 أبريل 1942، عندما عين محافظاً للإسكندرية، وظل يشغل ذلك المنصب لمدة ست سنوات. وقد اعتبر فى نظر سكان المحافظة، محافظاً ضعيفاً من الناحية الإدارية متردداً يفتقر إلى الحزم، ولكن الناس أحبوه.

وفى 25 مايو 1948، عين عبد الخالق حسونه وكيلاً لوزارة الخارجية بدرجة سفير خلفاً لكامل عبد الرحيم بك الذى عين سفيراً فى واشنطون، وقيل أنه كان مترددا فى قبول هذا المنصب، ولم يقبله إلا استجابة للضغوط والإحساس بالواجب.

وفى التعديل الوزارى الذى أدخل على حكومة حسين سرى باشا فى 3 نوفمبر 1949، اختير حسونة وزيراً للشئون الاجتماعية، ولم يبق فى المنصب سوى شهرين، فقد عاد الوفد إلى الحكم فى 12 يناير 1950 ، واستقالت حكومة حسين سرى باشا. وقد وقع اختيار على ماهر باشا على عبد الخالق حسونه ليعين وزيراً للمعارف فى 27 يناير 1952 عندما شكل الوزارة التى خلفت حكومة الوفد.

وحسونة متزوج من كريمة المرحوم محمد شاهين باشا الذى كان طبيباً للملك فؤاد ووكيلاً لوزارة الصحة العمومية، وله ولد فى التاسعة عشر من عمره وثلاث بنات أصغر منه سناً. وشقيقة حرم حسونه

(*)USNA, Confidential Biographic Information, DOS 774.521/2-1652, Cairo, Feb.16, 1952.

متزوجة من حامد سليمان باشا وزير الأشغال العمومية، وابنة عمها متزوجة من محمد حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكى.

وعبد الخالق حسونه وزوجته يتسمان بدماثة الخلق، ويتحدثان الإنجليزية والفرنسية إلى جانب العربية، ويمارسان حياة اجتماعية نشطة بدرجة معقولة، وهما يصادقان الأمريكان ويكنان الود لهم ، ويبادلهم الأمريكان نفس الشعور. وكان حسونه دائماً مستقلا عن الأحزاب السياسية، وهو معتدل فى آرائه ، موال للقصر، أوربى النزعة.

عبد الخالق حسونه – أمين عام جامعة الدول العربية(*)

جمعتنى الظروف على متن الباخرة Independence المتجهة إلى إيطاليا مع عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية، ودارت بيننا أحاديث شيقة، وكان حسونة فى طريقه إلى القاهرة بعد حضور الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة كرئيس للوفد المصرى. وقد انتهز حسونه هذه الفرصة لينعم بالراحة من العمل المضنى الذى قام به فى الأمم المتحدة، وبدت عليه علامات الابتهاج لعودته إلى بلده وعائلته. وقال لى أن المسائل السياسية لا تدخل الآن فى نطاق اهتمامه، ويبدو أنه يريد أن يتجنب الخوض فى الأمور السياسية الراهنة فى مصر. غير أنه تطوع بإبداء الرأى فى بعض الأمور المتفرقة من وقت لآخر. وقد أوردت تلك الآراء مع تقييمى لشخصيته فيمايلى لفائدة قسم معلومات التراجم (بالخارجية الأمريكية).

ذكر عبد الخالق حسونه أنه أصيب بدهشة بالغة عندما طلب منه أن يقبل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، فقد ظن أنه قد تقاعد نهائياً من العمل العام، وكان يمارس العمل الخاص لأول مرة منذ ثلاثين عاماً، متمتعاً بحريته الشخصية وراحة البال النسبية التى تصاحب الاشتغال بالأعمال الخاصة. ومن بين الأشياء التى أصابته بالدهشة عندما عرض عليه المنصب، أنه لم يزر أى من البلاد العربية من قبل (وحتى لقائى به لم يكن قد زار أى بلد عربى بعد). وقد قال لى حسونه أنه حاول أن يرفض المنصب عندما عرض عليه ولكنه اضطر للقبول بعد ما ازدادت الضغوط عليه. وما كاد يدخل مكتبه الجديد بجامعة الدول العربية نحو منتصف سبتمبر 1952، حتى عين رئيساً لوفد بلاده فى الأمم المتحدة قبل أن يتمكن من التفرغ لأعمال الجامعة العربية. وهو يرى أن العرب بحاجة إلى حملة دعاية نشطة وفعالة لعرض قضيتهم على الشعب الأمريكى وشعوب الغرب. وقد رأى أن الضرورة تقتضى قبل كل شئ إقامة علاقات وثيقة مع الشخصيات الأمريكية البارزة فى الحكومة وقطاع الأعمال، ولعل ذلك كان من بين دوافع تعيينه ممثلاً لمصر بالأمم المتحدة وزيارته للولايات المتحدة للمرة الأولى. ومن الواضح أن عبد الخالق حسونة التقى بالكثير من الشخصيات السياسية الهامة عندنا وكذلك بعض كبار رجال الأعمال فى مناسبات عدة، وقد بهره رقة حاشيتهم وتعبيرهم عن النوايا الحسنة، وما يتسمون به من قدرات شخصية. وقد تم استقباله فى بليرهاوس Blair House بواشنطون، واجتمع بدالاس وزير الخارجية، وأتشيسون وزير الخارجية الأسبق، وديوى

(*)USNA, Confidential Information, DOS 774.521/2-453, U.S. POLAD, Trieste, Feb.4, 1953.

Dewey حاكم الولاية، وغيرهم. وقد تزامن وجوده بالولايات المتحدة مع الحملة الانتخابية، وقد أبدى اهتماماً كبيراً بما شهده من إجراءات انتخابية أمريكية. وتمنى أن تتاح له فرصة رؤية المزيد من الولايات المتحدة ، فقد اقتصر وجوده على الشاطئ الشرقى ولم يستطع أن يسافر فى اتجاه الغرب. وذكر أنه ينوى القيام برحلة أخرى إلى الولايات المتحدة فى المستقبل القريب حتى يستطيع مشاهدة البلاد التى لم يتمكن من رؤيتها هذه المرة.

وعبد الخالق حسونه قصير القامة نوعاً، ربعاً، وفهمت أنه فى الثالثة والخمسين من عمره، شعره كستنائى اللون، أشيب الفودين، تبدو عليه علامات الصحة، معتدل الوزن، يبدو متواضعاً، بسيطاً، مهذبا ، ذكيا، حساسا، رقيق الحاشية، وقد بهرتنى انطوائيته، وهو لا يبدو مشاكساً، وطاقته محدودة فسرعان ما يشعر بالتعب، ودود، مجامل فى تعامله مع الناس، سريع الابتسام، مستعد دائماً أن يتبادل مع الغير حديثاً مقتضباً، ورغم أنه تعلم فى جامعة كامبردج إلا أنه يتحدث الإنجليزية دون التقيد كثيراً بلهجة أهلها. وحسونه متزوج ولديه خمسة أبناء، منهم ولد يدرس الحقوق بجامعة القاهرة، وآخر مجند يؤدى الخدمة العسكرية الإلزامية، وحسونه لم يدخن فى حياته أبداً ولا يشرب الخمر، فهو رب أسرة مثالى، كما أنه مسلم متدين. وهو يعتز بساعة جيب ذهبية يحملها معه منقوش على غطائها آية قرآنية. وقد أعرب عن سعادته لأن المسجد الذى يقع فى شارع ماسا شوستس بواشنطن يوشك على أن يتم بناءه، وأعرب أيضاً عن إعجابه بمنظر الكنسية من فوق الجسر عند شارع كونكتكت.

ولحسونه اهتمام خاص بالشباب ويعتقد أن تنظيم برنامج لتبادل الطلاب بين بلاده والولايات المتحدة يساعد على زيادة الاهتمام مستقبلاً بالقضايا العربية (عند الأمريكان). ويبدو أن الرجل ليس ثرياً فقد ذكر لى أنه باع بيته فى الأربعينيات ولم يتمكن من شراء غيره بسبب تضخم الأسعار، ويعيش فى شقة منذ ذلك الوقت يشكو من ضيقها بسبب كبر حجم عائلته. وهو مغرم بسماع الموسيقى ويرى أنها تساعده على التخلص من الصداع الذى يعانى منه أحياناً. وأثناء وجوده بالأمم المتحدة كان يتردد على أماكن العروض الموسيقية لهذا الغرض.

وعبد الخالق حسونه كان يعمل بالسلك الدبلوماسى فى بلاده لعدة سنوات، فخدم فى بروكسل وبرلين وروما حيث تزوج قبل عشرين عاماً، ونقل من روما إلى وزارة الخارجية ليعمل سكرتيراً لوزير الخارجية، ثم أصبح رئيساً للقسم السياسى ثم وكيلاً، فوزيراً للخارجية. وقد عرض عليه عام 1943 أن يعين سفيراً فى موسكو ولكنه اعتذر عن عدم قبول المنصب لأنه كان يريد أن يتلقى أبناءه تعليماً جيداً ورغم موافقة حكومة الولايات المتحدة على تعيينه سفيراً فى واشنطون إلا أنه لم يتول المنصب بسبب توليه وزارة الخارجية. وبالإضافة إلى الإنجليزية يتحدث حسونه الألمانية والفرنسية والإيطالية. ويبدو أنه شغل منصب وزير الخارجية مرتين كانت آخرهما ضمن الحكومة التى سلمت السلطة للعسكريين بقيادة اللواء محمد نجيب، كما تولى منصب محافظ الإسكندرية الذى يعتبره من أكثر المناصب التى تولاها متعة. وفيما بين 1950-1952 شغل بأعماله الخاصة.

وكان "التقدم" الموضوع الغالب فى أحاديث عبد الخالق حسونة، وقد ذكر لى أن حزب الوفد لم يكن

ذا ميول شيوعية كما ظن الكثير من الناس، كما أنه لم يكن متطرفاً فى الوطنية. وقد أرجع هذه الاتهامات التى رمى بها الوفد إلى الدعاية البريطانية، ويرى أن بريطانيا تتبع سياسة قصيرة النظر برفضها الجلاء عن قاعدة قناة السويس، لأن ذلك أمر حتمى سوف يتحقق بمرور الزمن، ولذلك فمن مصلحة بريطانيا والعالم الغربى أن يتم الجلاء بأسرع وقت ممكن، ورأى أن بريطانيا تستطيع استعادة ما فقدته من مكانة فى البلاد العربية إذا أجلت قواتها قبل انتهاء أجل المعاهدة المصرية – الإنجليزية الخاصة بالسويس. وأنه لا توجد نزاعات بين مصر وشركة قناة السويس، ويمكن التوصل إلى حل لأى مشكلة هامة تنشأ مع الشركة. فإذا استطاعت بريطانيا أن تحل مشكلة قاعدة قناة السويس ووضع السودان، فإن 90% من مشاكل بريطانيا مع العالم العربى سوف تتبخر. وأضاف أن مصر لديها ما يبرر مطالبها فى السودان لحاجتها إلى إيجاد منفذ للزيادة السكانية واستناداً إلى ما لها من حقوق فى وادى النيل.

وبالنسبة للمسألة الكورية، ذكر حسونه أنه لا يرى حلاً لهذه المشكلة، وذكر أنه يعتقد أن استخدام الكوريين الجنوبيين بشكل أكبر فى الحرب مع إنقاص حجم قوات الحلفاء والقوات الأمريكية قد يدفع الاتحاد السوفيتى أن يقبل على اتخاذ مواقف توفيقية تساعد على إنهاء الصراع. وأن الأمم المتحدة فى دورتها الأخيرة عجزت عن أن تحقق شيئاً عملياً فى هذه المشكلة، وحققت القليل جداً بالنسبة للمشاكل الأخرى.

وفيما يتعلق بالملك فاروق، ذكر حسونه أنه كان حقاً شخصاً منحوساً، فقد كان ينفق دائماً ما يزيد على إيراداته، وليس صحيحاً أنه كان واسع الثراء، ولكن حسونه وافق ضاحكاً أن الملك فاروق "لن يموت جوعاً". وقال أن فاروق كان يتلقى نصائح سيئة – منذ البداية- قدمها له مستشارون لا يهمهم إلا توسيع نطاق مصالحهم بالدرجة الأولى، وكانوا يعملون ضد مصلحة الملك.

وفى حديثه عن الدبلوماسيين الأمريكان فى مصر، عبر حسونه عن تقديره الشديد للسفير كافرى، وذكر أنه قام بعمل عظيم حقاً فى مصر، وذكر أنه تعيين كافرى سفيراً فى مصر جعل العلاقات المصرية الأمريكية بمنأى عن التعرض للتدهور.

جون كوب

مساعد المستشار السياسى الأمريكى

مريت غالى بك (*)

مريت بطرس غالى، وزير الشئون البلدية والقروية فى وزارة على ماهر (7-5 سبتمبر 1952)، ولد بالقاهرة فى 10 مايو 1908 لعائلة قبطية ثرية. والده واصف بطرس غالى تولى وزارة الخارجية ثلاث مرات (1936، 1930، 1924)، وأمه فرنسية من أصل أرمنى. اغتيل جده بطرس غالى باشا عام 1910 وكان رئيساً للوزراء. وشقيقه جفرى بطرس غالى كان نائباً (وفدياً) فى البرلمان الأخير (1952-1950) وتلقى مريت غالى تعليمه بفرنسا، فنال درجة جامعية فى العلوم السياسية من جامعة باريس عام 1927، ودرجة فى القانون من نفس الجامعة عام 1929.

وكان مريت غالى -منذ وقت طويل- من أبرز المصريين الذين يدعون إلى الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى والإصلاح الحكومى، وألف عدداً من الكتب فى هذه الموضوعات. وتعاون مع إبراهيم بيومى مدكور(الذى عين وزيراً للإنشاء والتعمير معه فى 5 سبتمبر) فى تأليف كتاب "سياسة الغد" الذى عالج مشاكل الإدارة والبيروقراطية فى الحكومة المصرية، وكتاباً آخر بعنوان "الأداة الحكومية" نشر عام 1943 وصادرته حكومة الوفد عندئذ.

وفى عام 1945، اشترك مريت غالى مع عدد من الكتاب والصحفيين المرموقين -من بينهم إبراهيم بيومى مدكور ومحمد زكى عبد القادر - فى تأسيس "جمعية الفلاح" (وهى غير الجمعية التى أسسها حديثاً بنفس الاسم أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية السابق) نشرت كتبا وكراسات عن الإصلاح الزراعى.

ويطيب لمريت غالى أن يسمى نفسه "اشتراكياً"، ولكنه لا يعد كذلك بالمفهوم الأوربى، فآراؤه السياسية والاقتصادية ليست يسارية بالقدر الذى يجعله اشتراكياً حقيقياً. وتغلب عليه صفة الباحث أكثر من صفة السياسى، فلم يشغل وظيفة عامة قبل انتخابه عام 1950 نائباً مستقلاً بمجلس النواب عن دائرة المرج بالقليوبية.

وفى 22 يوليو 1952، عندما شكل نجيب الهلالى حكومته التى لم تعش إلا ساعات محدودة، اختار مريت غالى وزيراً للشئون البلدية والقروية ولكن الحكومة استقالت فى اليوم التالى نتيجة الانقلاب العسكرى. وعين مريت غالى مرة أخرى وزيراً للشئون البلدية والقروية عندما أجرى على ماهر تعديلاً على وزارته فى 5 سبتمبر، ولكنه لم يستمر إلا ليومين، فقد استقالت الوزارة فى 7 سبتمبر، وتولى اللواء محمد نجيب تشكيل وزارة جديدة.

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/9-2952, Cairo, September 29, 1952.

محمد بهى الدين بركات باشا(*)

محمد بهى الدين بركات، عضو مجلس الوصاية، ولد بمنية المرشد – بالغربية فى 17 نوفمبر 1888 . كان والده المرحوم محمد فتح الله بركات باشا من أقرباء الزعيم الوطنى الشهير سعد زغلول، والذى كان وزيراً للزراعة، وقيل أنه كون ثروة الأسرة عندما اشترى 500 فداناً من الأراضى البور، واستخدم إمكانيات وزارة الزراعة لفلاحتها وتحويلها إلى أرض خصبة من أكثر أراضى مصر إنتاجاً.

وتلقى محمد بهى الدين بركات تعليمه بالمدرسة الخديوية الثانوية، وتخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية عام 1909، واستكمل دراسته فى فرنسا حيث نال درجة الدكتوراه فى القانون من جامعة مونبلييه عام 1912، وبعد عودته إلى مصر عين أستاذاً بمدرسة الحقوق الخديوية، ثم أصبح بعد ذلك قاضياً بالمحاكم المختلطة، فوكيلاً لوزارة العدل، ثم مستشاراً بالمحاكم الأهلية ومحكمة الاستئناف المختلطة، وعضواً (وفدياً) بمجلس النواب.

وعندما شكل النحاس باشا حكومته فى أول يناير 1930، عين محمد بهى الدين بركات وزيراً للمعارف، وظل يشغل هذا المنصب حتى سقوط الحكومة فى 19 يونيو من نفس العام. واستقال من الوفد بعد ذلك بوقت قصير احتجاجاً على فصل الغرابلى باشا من الحزب لعصيانه تعليمات الوفد، وقبوله منصباً وزارياً فى الحكومة التالية التى شكلها إسماعيل صدقى باشا. وظل بهى الدين بركات مستقلاً منذ ذلك الحين. وشغل منصب وزير المعارف مرة أخرى فى حكومة محمد محمود باشا التى شكلت فى 31 ديسمبر 1937 ، ولكنه استقال عند أول تعديل وزارى (27أبريل 1938). واستمر محتفظاً بمقعده فى مجلس النواب، وانتخب عام 1940 رئيساً للمجلس، وأعيد انتخابه مرة أخرى، ولكنه سحب ترشيحه فى المرة التالية عندما وجد نفسه فى مواجهة أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدى. وبعد ذلك بوقت قصير عينه الملك فاروق عضواً بمجلس الشيوخ.

وفى 17 إبريل 1945، عين بهى الدين بركات رئيساً لديوان المحاسبات وكان من بين دعاة تأسيس ذلك الديوان لمراقبة مصروفات الوزارات المختلفة. ولهذا السبب، ولما عرف عنه من الأمانة والاستقامة استقبل تعيينه رئيساً لديوان المحاسبات قبولاً حسناً، وكان أداؤه ممتازاً طوال السنوات الأربع التى قضاها رئيساً للديوان.

وفى آخر يناير 1949 قدم بركات استقالته لرئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادى باشا بسبب عدم موافقة البرلمان على مشروع قانون تقدم به للمجلس، من شأنه أن يجعل ديوان المحاسبات مستقلاً عن السلطة التنفيذية للحكومة. وقد وجهت الصحافة – عندئذ- اللوم إلى الحكومة لتجاهلها توصيات هذا الموظف العام البارز الذى يسعى لإصلاح التصرفات المالية المعوجة للإدارة، ثم سحب استقالته بعد لقاء مع إبراهيم باشا عبد الهادى، الذى وعد بالسعى للحصول على موافقة البرلمان على القانون المقترح. وفى 22 فبراير وافق البرلمان على القانون متضمناً مقترحاته.

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/8-2852, Cairo, August 28, 1952.

غير أن محمد بهى الدين بركات باشا لم يكن راضياً تماماً، وأعلن أنه لاينال منذ وقت طويل إلا تعاوناً محدوداً من جانب الوزارات التى كانت مصروفاتها خاضعة لمراجعة الديوان نظرياً. وذكر غير مرة أن الوزارات لم تجب على آلاف الاستفسارات والمناقضات التى ترد إليها من الديوان، وأنهم يتجاهلون توصياته بوضوح. ونتيجة لذلك، قدم استقالته مرة أخرى فى 10 سبتمبر 1949 فقبلها رئيس الوزراء حسين سرى باشا. ورغم أنه لم يشر فى خطاب الاستقالة إلى الدوافع التى جعلته يقدم عليها، أشارت الصحافة إلى أن السبب الحقيقى لاستقالته يرجع إلى غياب التعاون من جانب الوزارات مع ديوان المحاسبات.

وبعد الاستقالة، عين بهى الدين بركات باشا عضواً بمجلسى إدارة البنك الأهلى المصرى. وفى يناير 1952، عينه الملك فاروق – مرة أخرى – عضوا بمجلس الشيوخ ليشغل المقعد الذى خلا باستقالة خليل ثابت. وفى نفس الوقت، نادراً ما انسحب بركات من الساحة السياسية، ففى سبتمبر 1951 أثناء المناقشات الحامية التى دارت حول النقاط الأربع الخاصة بمقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط وإلغاء معاهدة 1936 المصرية –البريطانية، أجرى مقابلة طويلة مع جريدة "المصرى" الموالية للوفد عبر فيها عن بعض آرائه فى الشئون الخارجية والداخلية على حد سواء. معلناً أن مسئولية "الوضع المتوتر" فى مصر تتحملها جميع الأحزاب السياسية التى تولت السلطة. وعندما سئل عن تأييد تركيا للغرب ضد مصر فى القيود التى وضعها مجلس الأمن بالنسبة لقضية قاعدة قناة السويس، قال أن السياسة التركية "تقوم على المصالح وليس على العواطف". وبالنسبة لإلغاء معاهدة 1936 رفض أن يلتزم موقفاً محدداً من إلغاء المعاهدة من جانب واحد ، وذكر أنه كان دائماً يعارض المعاهدة ولكنها فى حقيقة الأمر ساعدت مصر على تأكيد شخصيتها.

ورغم أن بركات عارض المعاهدة عند إبرامها على نحو ما أشار فى المقابلة الصحفية سالفة الذكر ، إلا أنه امتدحها فى الحرب العالمية الثانية، وذكر أنها أنقذت مصر من الغزو النازى. وكان بركات دائماً يرى أن مصر لا تستطيع ان تتبع سياسة خارجية مستقلة، وأن على مصر – فى الوقت الراهن – أن تربط نفسها بالغرب.

وعلى صعيد الشئون الداخلية، ظل بهى الدين بركات يقود النضال ضد فساد الحكومة، إضافة إلى نقده للأحزاب السياسية الموجودة فى مصر من حين لآخر، مما يجعل آراءه تلتقى مع آراء قادة الانقلاب العسكرى الأخير. غير أن بركات – على عكس الآخرين – لم يكن معادياً للملك فاروق، فقد عبر بقوة عن كراهيته وعدم موافقته على ممارسات "شلة القصر" التى اعتبرها مسئولة عن أخفاقات الملك، ولكنه بقى موالياً لفاروق.

وقد عرض على بركات – عدة مرات – أن يرأس الحكومةفى الماضى (بشكل غير رسمى) ولكن فى كل مرة كان يشترط أن تطلق يده فى الحكم دون تدخل من القصر، ولكنه لم يقع عليه الاختيار أبداً لرئاسة الحكومة، وكانت آخر مرة استشير فيها حول تشكيل الحكومة فى يوليو 1952. ففى أول يوليو، دعاه حافظ عفيفى باشا –باسم الملك- لتشكيل الحكومة بعد فشل حسين سرى باشا فى تشكيل حكومة. ودهش بهى الدين بركات عندما أعلن فى اليوم التالى أن حسين سرى قد نجح فى تشكيل الحكومة.

ولعل اختيار محمد بهى الدين بركات عضواً بمجلس الوصاية الذى أعلن لجيش تشكيله فى 2 أغسطس 1952، يرجع إلى الاعتبارات التالية :

(1) معارضته لفساد الحكومة وسجله فى ذلك.

(2) حقيقة أنه كان دائماً ينتقد بشدة الأحزاب السياسية القائمة .

(3) أنه كشخصية قوية ذات مكانة عالية يستطيع أن يوازن نفوذ على ماهر.

(4) سجل ولاءه للملك قد يستخدم لطمأنة العناصر المتعاطفة مع النظام القديم.

وبهى الدين بركات متزوج وله ولد واحد وثلاث بنات تعلمن فى الكلية الأمريكية للبنات بالقاهرة.

محمد حسين هيكل باشا(*)

محمد حسين هيكل باشا، ولد بكفر غنام مديرية الدقهلية فى 20 أغسطس 1888 لعائلة من الأعيان ، تعلم بمدرسة الحقوق الخديوية وجامعة باريس التى نال منها درجة الدكتوراه فى القانون. وبعد عودته إلى مصر، مارس المحاماه بالمنصورة عدة سنوات، ثم عين مدرساً بمدرسة الحقوق الخديوية.

وقد ارتبط هيكل بحزب الأحرار الدستوريين، الذى يتولى رئاسته الآن، وذلك منذ تأسيس الحزب عام 1921. وإضافة إلى اشتغاله بالسياسة، فهو صحفى ومؤلف ذائع الصيت. وقد تولى رئاسة تحرير "السياسة " لسان حال حزب الأحرار الدستوريين لعدة سنوات. وألف عدداً من الكتب أشهرها "تطور الأدب العربى " و"حياة محمد" الذى اكسبه شهرة وجعله فى مقدمة الكتاب المصريين.

وكان هيكل عضواً بلجنة صياغة مشروع الدستور المصرى عام 1923-22، وهو صديق حميم ومساند لمحمد محمود باشا مؤسس حزب الأحرار الدستوريين وأول رئيس له. وقد عين هيكل وزيراً للدولة عندما شكل محمد محمود باشا وزارته الثانية فى 31 ديسمبر 1937، ثم تولى وزارة المعارف العمومية (27 ابريل 18-38 أغسطس 1939) فى نفس الوزارة، وتولى وزارة المعارف مرة أخرى فى وزارة حسين سرى باشا (15 نوفمبر 4 – 1940 فبراير 1942). وفى 10 أكتوبر 1944 عندما شكل أحمد ماهر باشا الوزارة بعد طرد الوفد من الحكم، تولى هيكل وزارتى المعارف والشئون الاجتماعية حتى 15 يناير 1945، عندما استقال ليصبح رئيساً لمجلس الشيوخ.

وبعد وفاة محمد محمود باشا عام 1941، اصبح هيكل الرئيس الفعلى لحزب الأحرار الدستوريين ، وإن ظل عبد العزيز فهمى باشا رئيس اسمياً للحزب حتى يناير 1943، عندما استقال من رئاسة الحزب لاعتلال صحته، وتم اختيار هيكل خلفاً له بعدما كان يشغل منصب نائب الرئيس فيما بين 1943-41.

وكان هيكل عضواً بالوفد المصرى إلى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد بسان فرانسيسكو فى ابريل 1945. وفى عام 1946، تولى رئاسة الوفد المصرى إلى الفصل الثانى من دور الانعقاد الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك. كما رأس الوفد المصرى مرة أخرى فى اجتماع الجمعية العامة للأم المتحدة فى العام التالى. وفى خطاب القاه فى 15 ديسمبر 1947 فى اجتماع لحزب الأحرار الدستوريين عن إنجازات الوفد المصرى بالأمم المتحدة، وصف الدول الأعضاء بالمنظمة بأنهم منقسمون بين الكتلتين السياسيتين اللتين تعارضان بعضهما البعض و"يتصرفون على نحو يناقض مبادئ الأمم المتحدة". وعلق على قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين بقوله، إن ذلك القرار "الذى اتخذ على حساب ملايين الأبرياء سوف يؤدى إلى بؤس لا نظير له، وسوف تشعر الأجيال القادمة بآثاره" وأضاف قائلاً : " أن الساسة الذين تبنوا مشروع التقسيم، قد أثبتوا مرة أخرى الإغفال التام لمبادئ الأمم المتحدة، ووجهوا صفعة إلى الديمقراطية".

كذلك اشترك هيكل فى المشاورات الخاصة بإنشاء الاتحاد البرلمانى (الدولى)، وكان من بين أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد فى الاجتماع الذى عقد بباريس 1947، ورأس الوفد المصرى فى اجتماعات

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/4-1752, Cairo, April 17, 1952.

الاتحاد بمدينة نيس (فرنسا) فى إبريل 1948، وستوكهلم (السويد) فى سبتمبر 1948، وفى مونت كارلو فى مايو 1950. وقام قبل الاجتماع الأخير للاتحاد بزيارة إنجلترا على رأس وفد من النواب والشيوخ بدعوة من البرلمان البريطانى، وفى اجتماع مونت كارلو، قدم مشروع قرار لتبرير إعادة النظر فى المعاهدات "غير المتكافئة"، وقد فسرت الصحافة المصرية ذلك على أنه يشير إلى المعاهدة المصرية – البريطانية لعام 1936. وفى عام 1948، اقترح هيكل إقامة اتحاد برلمانى عربى، وقد تم اختياره رئيساً له فى ديسمبر من نفس العام.

وفى عام 1946، كان هيكل عضواً بالوفد المصرى للتفاوض حول إعادة النظر فى معاهدة 1936 المصرية – البريطانية. وكان حزب الأحرار الدستوريين – تحت قيادته – هو الحزب الوحيد الذى أيد المفاوضات التى أجراها رئيس الوزراء صدقى باشا مع وزير الخارجية البريطانى بيفن، والتى أسفرت عن مشروع صدقى – بيفن الشهير، ولكن فى اللحظة الأخيرة انضم هيكل إلى باقى أعضاء الوفد الذين رفضوا مشروع المعاهدة، ومن ثم قطعت المفاوضات. ووفقاً لمصادر موثوقة، كان هيكل أحد الذين رأوا أن المقترحات البريطانية المضادة يمكن قبولها، وكان على استعداد للتوقيع على معاهدة تتضمن تلك المقترحات، وعندما أحسن أن الاتجاه يتصاعد نحو رفض المقترحات البريطانية، سارع بالانضمام إلى الرافضين حتى لا يتهم بعدم الوطنية. وقد كان هيكل يطمح فى أن يصبح رئيساً للوزراء منذ سقوط حكومة النقراشى باشا فى فبراير من ذلك العام، فإذا أيد المعاهدة الجديدة مع بريطانيا التى لم تحظ بقبول شعبى ، وضع نفسه فى موقف حرج.

وأشارت التقارير أيضاً إلى أن السفارة البريطانية عارضت – فى ذلك الوقت- فى تعيينه رئيساً للوزراء، وأن هيكل علم بذلك، ومن ثم اتخذ موقفاً معادياً للإنجليز.

وعندما أعلنت حكومة الوفد عزمها على إلغاء معاهدة 1936 فى سبتمبر 1951، انفرد هيكل بالتصريح لجريدة "الأساس" (لسان حال الحزب السعدى) بأن مشروع صدقى – بيفن يمكن أن يتخذ أساساً للتفاوض مع بريطانيا، واستند فى هذا الرأى إلى أن بريطانيا أعلنت فى مجلس الأمن أنها مستعدة لاستئناف المفاوضات على هذا الأساس. وذكر هيكل فى نفس التصريح أن المعاهدة استنفذت أغراضها، وأنها أصبحت من الناحية العملية منتهية وغير صالحة فعلاً. وأشار إلى أن بريطانيا اعترفت بأن المعاهدة لم تشكل أساساً مقبولاً للعلاقات المصرية – البريطانية بمجرد قبولها مبدأ إعادة النظر فى المعاهدة ومبادرتها بتقديم مشروع معاهدة صدقى- بيفن، وتنبأ بأن الوفد لن يقوم بإلغاء المعاهدة رغم تصريحه بذلك.

وهيكل وطنى غيور، شأنه فى ذلك شأن غالبية الزعماء المصريين، وهو يؤيد من أعماق قلبه المطالب المصرية "بالجلاء ووحدة وادى النيل"، ولكنه ليس متطرفاً، ففى 1940، عندما كان نجاح القوات البريطانية فى الشرق الأدنى موضع شك، صرح علناً وبوضوح أنه يؤيد التحالف مع بريطانيا، وحذر مما قد يجلبه انتصار القوات الإيطالية على مصر من مخاطر، وهو يفضل تبنى سياسة مؤيدة للغرب وذلك على ضوء عدائه الشديد للشيوعية ومعرفته العميقة بالخطر السوفيتى، ويرى أن المفاوضات هى السبيل لحل النزاع المصرى- البريطانى، ويعارض السياسة الرعناء التى تتبعها الحكومة الوفدية الأخيرة. وقد ايد هيكل

السياسة الخارجية التى اتبعها على ماهر باشا الذى رأس الوزراة من 27 يناير حتى أول مارس 1952، كما أيد سياسة الهلالى باشا رئيس الوزراء الحالى، وكلاهما حاول التوصل إلى حل للمسألة المصرية عن طريق المفاوضات.

وفى 7 نوفمبر 1950، شن هيكل هجوماً عنيفاً على السياسة الخارجية لحكومة الوفد فى خطبة ألقاها بنادى حزب الأحرار الدستوريين، وأشار بصورة واضحة إلى حاجة مصر إلى تبنى سياسة موالية للغرب . وقال : "لقد فقدنا ثقة العالم واحترامه بسبب سياستنا الخارجية غير السوية، وتذبذبنا بين الغرب والشرق ". وكانت هذه الخطبة أول هجوم مباشر على سياسة الحياد من جانب زعيم سياسى معارض منذ وصول الوفد إلى الحكم. وهيكل يكن مشاعر الصداقة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان فى الماضى يحاضر من حين لآخر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

ورغم أن هيكل ليس مسلماً متزمتاً، فإنه يتطلع إلى إعلاء شأن الإسلام من خلال كتاباته ونشاطه المتصل بشئون جامعة الدول العربية. فقد كان عضواً فى الوفد المصرى الذى حضر اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية فى أكتوبر 1945 ثم فى 1946، فالاجتماع الخاص للجامعة العربية الذى عقد فى بلودان بسوريا فى نفس العام، وكذلك اجتماع الدورة السادسة فى مارس 1947.

أما بالنسبة للشئون الداخلية، فاهتمام هيكل موزع بين الصراع الطويل المدى ضد الوفد، والجهود التى يبذلها للحفاظ على وحدة حزبه. ورغم ما يتسم به من حيوية، فإنه لم يستطع أن يبدو فى صورة الرئيس القوى للحزب، ويتهم أحياناً بأن أفكاره غير محددة وغير حاسمة وأنه يفتقر إلى الدهاء السياسى. وقبل وفاة النقراشى باشا تعاون حزب الأحرار الدستوريين مع السعديين بقدر محدود من النجاح، ولكن بعد تولى إبراهيم عبد الهادى باشا قيادة السعديين ساءت العلاقات بين الحزبين.

وفى أعقاب المرسوم الملكى الصادر فى 17 يونيو 1950 بإعادة تشكيل مجلس الشيوخ لصالح الوفد ، وانتخاب مجلس الشيوخ التى جرت فى ذلك العام وحقق الوفد الانتصار فيها أيضاً، فقد هيكل منصبه كرئيس لمجلس الشيوخ لصالح على زكى العرابى باشا (الوفدى).

وفى مايو 1951، اتهم هيكل مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء بأنه أجرى اتصالات مع المفوضية السوفيتية، وأعلن للصحافة أن لديه أدلة وثائقية تدعم الاتهام. ولكن بعد التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة، اكتشف أن الخطاب الذى وقع فى يد هيكل والذى يفترض أن يكون النحاس قد كتبه إلى المفوضية السوفيتية، إنما هو خطاب مزور، وكان هيكل قد اشتراه من مصدر مجهول ظناً منه أنه وثيقة أصلية. وإضافة إلى نشاطه السياسى كرئيس لحزب الأحرار الدستوريين، لدى هيكل مصالح خاصة واسعة، فهو رئيس شركة الفيوم للنسيج، ورئيس شركة سكك حديد الدلتا الضيقة المصرية، ورئيس شركة مطبعة مصر. وهو يتمتع بشخصية جذابة، وثقافة واسعة، متحدث لبق، يتكلم الإنجليزية والفرنسية جيداً إلى جانب العربية... وهو متزوج ولديه عدد من الأطفال.

محمد صالح حرب باشا(*)

تولى محمد صالح حرب باشا منصب وزير الدفاع الوطنى فى حكومة على ماهر باشا من 18 أغسطس 1939 حتى سقوط الحكومة فى يونيو 1940. وفى 23 أغسطس 1940 تم انتخابه رئيساً لجمعية الشبان المسلمين، ولازال يشغل هذا المنصب.

وعندما كانت جيوش المحور تهدد مصر، استشارت القيادة البريطانية محمد صالح حرب باشا وغيره من لواءات الجيش المصرى حول خطط الدفاع عن الصحراء الغربية، وقد وقع جانب من الخطط التى تم وضعها فى يد الإيطاليين، واتهم الإنجليز حرب باشا بمسئوليته عن ذلك ولكنه أنكر هذه التهمة. ولكنه معروف بميوله المحورية مثله فى ذلك مثل أصدقائه المقربين ومعاونيه من أمثال على ماهر باشا وعزيز على المصرى باشا والنبيل عباس حليم، وقد تم اعتقالهم جميعاً عام 1942. وقد اعتقل محمد صالح حرب فى أسوان وأجبر على البقاء هناك حتى نهاية الحرب.

وقد تعاون حرب باشا مع النبيل عباس حليم فى نشاط حزب العمال – بعد نهاية الحرب – وهو الحزب الذى سمى عام 1949 "حزب العمال المصرى الاشتراكى". وما لبث محمد صالح حرب أن أصبح رئيساً للحزب ولكن أعلن استقالته من رئاسة الحزب فى يوليو 1950، وليس للحزب أتباع كما أنه ليس له ممثلين بمجلس النواب.

وقام حرب باشا بزيارة دمشق فى ديسمبر 1947 فى أعقاب مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية الذى عقد بالقاهرة، وأدلى بتصريح هناك أكد فيه ضرورة تدريب المتطوعين استعداداً للاشتراك فى حرب فلسطين، وبعد عودته إلى القاهرة فى مايو 1948، كتب خطاباً مفتوحاً بإحدى الصحف المحلية انتقد فيه بحدة بريطانيا والسياسة الأمريكية تجاه فلسطين قائلاً:

"أن كل مصيبة وقعت على عرب فلسطين، وما أصابهم من العار كان من فعل بريطانيا، فالإنجليز هم الذين قبلوا الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وهم الذين سلحوا الصهاينة، فالإنجليز وتلاميذهم الأمريكان يتآمرون ضدنا ليل نهار، والإنجليز يعارضون اليوم دخول الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين حتى يتسلح اليهود جيداً لمقاومة الجيوش العربية بعد 15 مايو".

وبعد إلغاء معاهدة 1936 المصرية – البريطانية، ساهم محمد صالح حرب فى تنظيم "كتائب التحرير" غير الرسمية التى شكلت لمحاربة الإنجليز، وعندما تولت الحكومة الإشراف على تلك الكتائب وأسندت ذلك الإشراف إلى وزير الدولة، تم اختيار صالح حرب من قبل الحكومة عضواً بلجنة الإشراف كترضية لعلى ماهر باشا صديقه الحميم.

ويتسم محمد صالح حرب باشا بالانتهازية والفضول والتطفل، وليس لديه فلسفة سياسية سوى عداءه الشديد للإنجليز. وهو يحاول الظهور بمظهر المسلم الورع ولكن ذلك من قبيل التظاهر، وهو عدوانى الطبع، مغرور يحاول إيهام الآخرين بأهميته، وليس حكيماً بأى حال من الأحوال ولا يمكن الاعتماد عليه .

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/1-2152, Cairo, Jan. 21, 1952.

ويقال أنه يعارض التعاون مع الغرب ويفضل بقاء مصر على الحياد فى حالة وقوع حرب أخرى.

أحمد حسين(*)

أحمد حسين، مؤسس وزعيم "مصر الفتاة"، الذى أصبح فى عام 1949 "الحزب الاشتراكى"، ولد بالقاهرة فى 8 مارس 1911، انتهازى وسياسى متطرف من نوع بالغ السوء، وهو – على ما يبدو- رجل بلا مبادئ، فخلال الثلاثينات عندما ارتفع نجم النازية روج لأيديولوجيتها، وقد أصبح منذ نهاية الحرب يسارياً -بصورة متزايدة- وميالاً فى توجهاته إلى الشيوعية. وعداؤه للإنجليز يبلغ درجة العنف فهو وطنى متطرف، واشتغاله بالسياسة يعود إلى وقت مبكر عندما كان طالباً بالمدرسة الخديوية الثانوية بالقاهرة حيث أثار الطلاب بخطبه النارية التى هاجم فيها الإمبريالية والاحتلال البريطانى.

وفيما بعد، عندما أصبح طالباً بكلية الحقوق جامعة فؤاد الأول، كان عضواً باللجنة التنفيذية للطلبة التى اشتغلت بتنظيم المظاهرات ضد الإنجليز وكانت اللجنة تحت سيطرة الوفد الذى انضم إليه أحمد حسين عندئذ. وفى عام 1930 اشتهر من خلال الترويج لمشروع التنمية الصناعية الذى أصبح يعرف باسم "مشروع القرش" الذى كان يهدف إلى تهيئة مصر لتصبح مستقلة اقتصادياً مما ييسر سبيل المقاطعة الاقتصادية لبريطانيا. وكان يهدف المشروع إلى جمع التبرعات من القروش لتستخدم فى بناء المصانع. وقد استطاع أن يجمع ما قدر بسبعة عشر ألفاً من الجنيهات بهذه الطريقة، أودع جانباً منها ببنك مصر، واستخدم فيما بعد لإقامة مصنع للطرابيش، ووضع أحمد حمد حسين بقية المبلغ فى جيبه، ولذلك طرده الوفد من عضويته.

وفى عام 1933، بعدما تخرج فى كلية الحقوق قام أحمد حسين بالاشتراك مع فتحى رضوان ومحمد صبيح بتأسيس حزب "مصر الفتاة"، وما لبث الحزب الذى تأثر فى بداية الأمر بحركة أتاتورك فى تركيا أن اصطبغ بصبغة فاشية ونازية. فأسس الحزب منظمة شبابية عسكرية سميت بالقمصان الخضراء، واتجهت "الصرخة" جريدة الحزب إلى تبنى خط معادى للإنجليز ممالئ للحور بصورة متزايدة. ورغم أن الجريدة امتنعت عن تأييد إيطاليا صراحة فى الحرب الأثيوبية، وشايعت الاتجاه العام المتعاطف مع أثيوبيا، إلا أنها دعت إلى إغفال المسألة برمتها، ونصحت المصريين بالتركيز على مشاكلهم الخاصة. ووفقاً لأحد المصادر السرية الأمريكية حصل أحمد حسين وفتحى رضوان على معونة مالية من الطليان لإعادة إصدار "الصرخة" عام 1935، وأنهم حصلوا عام 1938 على دعم مالي من الألمان لنشر الدعاية للمحور، وبث روح العداء لليهود.

وبعدما أصبح النحاس باشا رئيساً للوزراء عام 1936، أقام الوفد منظمة شبه العسكرية التى عرفت بأصحاب "القمصان الزرقاء"، وأدى ذلك إلى وقوع معارك فى الشوارع بين المنظمتين المتنافستين. وأخيراً تم إلغاء المنظمات شبه العسكرية عام 1937 بقرار من الحكومة لدواعى الأمن.

وقد بلغ حزب مصر الفتاة ذروة القوة فى منتصف الثلاثينات فحظى لفترة بتأييد الجماهير الذى يوضح دوافع الوفد لمعارضته، وقد هاجم النحاس الحزب هجوماً مراً، وأتهم أحمد حسين بتلقى الأموال من

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/4-1453, Cairo, April 14, 1952.

دولة أجنبية وبالعمل ضد مصالح مصر.

وفى عام 1939 بدأ حزب مصر الفتاة ومعه أحمد حسين يغيران لونهما السياسى، وكان الحزب عندئذ فى فترة انحسار. فقد كتب أحمد حسين خطاباً مفتوحاً إلى أدولف هتلر، هاجم فيها بعض مظاهر الدعاية النازية بما فى ذلك اضطهاد اليهود، ودعا هتلر إلى اعتناق الإسلام. ومنذ الحرب يشير أحمد حسين دائماً إلى هذا الخطاب ليبرهن على أنه لم يكن يوماً فاشياً.

وفى عام 1940، قام أحمد حسين بتغير اسم الحزب إلى "الحزب الوطنى الإسلامى"، وشن حملة "للنضال ضد الإمبريالية فى أى مكان فى العالم حتى يتم تحرير جميع بلاد المسلمين. ولكنه فشل فى الحصول على تأييد محسوس من جانب المسلمين المتعصبين، فعاد فى العام التالى إلى استخدام الاسم القديم للحزب. واستمر هو وأتباعه لعدة سنوات يستخدمون التعصب الدينى ببث الكراهية ضد المسيحيين واليهود.

وخلال الحرب، عاد إلى تأييد الألمان مرة أخرى، وأن كان مدفوعاً هذه المرة بالعداء للإنجليز أكثر من ميله نحو الألمان، والنازية، وعندما اقترب الجيش الألمانى من العلمين، نظم بعض أتباعه مظاهرات هتفت فى شوارع القاهرة : "تقدم يا رومل"! وقد تم إلقاء القبض على أحمد حسين فى يوليو 1941 لبثه الدعاية ضد الإنجليز، وتم اعتقاله، وقد هرب من المعتقل بعد عام ولكن تم القبض عليه وإعادته إلى المعتقل الذى بقى فيه حتى يونيو 1944.

وبعد الإفراج عنه، أعاد إصدار جريدة "مصر الفتاة" التى حلت محل "الصرخة"، واستمر –خلال السنة الأخيرة للحرب – يهاجم الحلفاء ويؤيد ألمانيا متصوراً أن الألمان لم يخسروا بعد كل شئ. وفى أوائل 1945 دعا إلى "الاستسلام المشروط" حتى لا يتم تدمير ألمانيا و"لتقوم مرة أخرى بهزيمة بريطانيا والولايات المتحدة". وفى مارس ثم فى مايو 1945 ألقى القبض عليه مرة أخرى واعتقل لفترة قصيرة بتهمة الاشتراك فى مقتل أحمد ماهر رئيس الوزراء. وفى 4 أكتوبر 1945، قبض عليه لإصداره بيان يحرض الناس على الثورة ضد الحكومة والاحتلال البريطانى، ولكن أطلق سراحه بعد قليل.

وخلال عام 1945، بعد هزيمة المحور، بدأت صحيفة "مصر الفتاة" وأحمد حسين التأييد للشيوعية، ففى عدد 10 أكتوبر 1945 من الصحيفة كتب يقول : "إن الاتهام الأول الموجه لروسيا هو أنها اقامت دكتاتورية عدوانية، وهو اتهام مرفوض، لأن روسيا هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تدافع عن الحرية، وهى الدولة الوحيدة التى وقفت بحزم فى وجه الفاشيين الألمان والطليان واليابانيين. ولايمكن أن تكون هناك دكتاتورية فى الاتحاد السوفيتى، فهو بلد بلا طبقات، وهو بلد اشتراكى ليس فيه تفرقة بين الناس. فقد أنهى إلغاء الملكية الخاصة استغلال الطبقات الدنيا، وقامت بذلك ديمقراطية هائلة، وبذلك أصبح لدينا ديمقراطية سياسية. والدستور السوفيتى دستور شعبى، حق الانتخاب مكفول لكل من بلغ 18 عاماً من عمره، وتجرى الانتخابات دون تزوير ورشوة. وروسيا الدولة الوحيدة فى العالم التى تسمح للمواطن أن يعمل حيثما وكيفما شاء. فالتعليم مجانى، وليست هناك فوارق اجتماعية. ويتساءل الناس : لماذا هناك حزب

واحد فى روسيا؟ واجابتنا على ذلك أنه فى إطار الديمقراطية الحقيقية ليس هناك داع لسياسات الأحزاب ، فمثل هذه السياسات لا توجد إلا حيث يوجد التفاوت بين الطبقات".

ووفقاً لمصدر سرى أمريكى، هناك تقارير عديدة بعد 1945، تشير إلى تلقى أحمد حسين معونات مالية سوفيتية، وأن له صلات بالمفوضية السوفيتية بالقاهرة. وقيل أيضاً أنه تلقى أموالاً من الوفد ومن الإنجليز فى مناسبات أخرى. ففى وقت من الأوقات، حصل على مبالغ كبيرة من الإنجليز خلال الحرب حتى يغير موقفه منهم، وقد قام بطبع عدة نشرات مدح فيها الحلفاء، وضمنها تراجم قصيرة لتشرشل وروزفلت وغيرهم من قادة الحلفاء، ولكنه ما لبث أن عاد إلى مهاجمة بريطانيا وحلفائها.

وفى عام 1947، زار أحمد حسين الولايات المتحدة للقيام بحملة دعائية للقضية المصرية، وسجل كعميل أجنبى، وقام بطبع عدد من النشرات دعا فيها الولايات المتحدة إلى تأييد مصر ومساعدة المصريين فى نضالهم من أجل الاستقلال وإنهاء الاحتلال البريطانى، ولكنه لم يلق إلا اهتماماً محدوداً. وقد فشلت الرحلة التى قصد منها ترويج الدعاية لنفسه، فى تحقيق أغراضها. وفى ذلك الوقت، كان أنصاره فى مصر قد أصبحوا معدودين، ولم تنجح حملته فى الولايات المتحدة فى زيادة عددهم.

وجاءت حرب فلسطين لتعطيه فرصة أخرى، فقد ألقى عدداً من الخطب النارية هاجم فيها اليهود والصهيونية العالمية والإنجليز والأمريكان. ونظم الحزب بقيادته حركة تطوع للمشاركة فى الحرب ، وذهب بنفسه إلى فلسطين على رأس "كتيبة مصر الفتاة".

وفى عام 1949، غير اسم حزب مصر الفتاة إلى الحزب الاشتركى، وفى انتخابات 1950 التى أعادت الوفد للحكم، تم انتخاب نائب واحد عن الحزب هو إبراهيم شكرى نائب رئيس الحزب ومعاون أحمد حسين.

وخلال السنوات 1952-1950 شن أحمد حسين وجريدة الحزب التى أصبحت تحمل اسم "الاشتراكية" حملة شعواء ضد الوفد والقصر، داعية إلى الإصلاح الاجتماعى، وتطالب أحياناً باستخدام القوة لتحقيقه ، وتهاجم بريطانيا والغرب وتؤيد السياسة الخارجية للسوفيت وقد تعرضت الجريدة من حين لآخر للرقابة ، وصودرت بعض أعدادها بقرار من الحكومة. وعلى سبيل المثال، احتوى عدد 27 سبتمبر 1951 على هجوم ساخر ضد مجلس الوزراء تعرض فيه كل وزير للسخرية والقذف، وانتهى بعبارة "إن الثورة التى حذرنا منها تقترب.... ورعدها يصم الآذان". وقد صادرت الحكومة هذا العدد وقبض على أحمد حسين ومحرر الجريدة سليمان زخارى وحبسا لمدة أسبوعين. وقد تم القبض عليه فى مناسبات أخرى بتهم مختلفة من بينها العيب فى الذات الملكية. وبعد إلغاء معاهدة 1936 مع بريطانيا فى 16 أكتوبر 1952، كانت "الاشتراكية" من بين الصحف التى غالت فى الهجوم على بريطانيا، وتأييد "كتائب التحرير" فى منطقة قناة السويس.

وقد أدت الاضطرابات التى تلت إلغاء المعاهدة إلى وقوع حريق القاهرة فى 26 يناير 1952، وقيام الملك بطرد حكومة الوفد، وفى اليوم التالى لتلك الكارثة، أصدرت حكومة على ماهر أمراً بالقبض على أحمد حسين الذى كان من المعتقد أنه يأتى فى مقدمة المسئولين عن حوادث 26 يناير، وقدم للمحاكمة بتهمة نشرمقالات معادية فى صحيفة "الاشتراكية" خلال صيف 1951. وفى 17 مارس 1952، قضت محكمة

جنايات القاهرة بثبوت ثلاث تهم عليه، وحكمت عليه بالسجن لمدة تسعة شهور، كما قضت بإيقاف صدور جريدة "الاشتراكية" لمدة ثلاثة شهور عن كل تهمة من التهم الثلاث.

وفى 12 مايو 1952 أعلن قرار الاتهام الذى أصدره النائب العام حول حوادث الشغب يوم 26 يناير ، ونشر بالصحف، وقد اتهم أحمد حسين وخمسة آخرين من أعضاء الحزب الاشتراكى بالتحريض والمسئولية الجنائية عن عدد من حالات الحرق العمد ونهب الممتلكات، واتهم أحمد حسين بالقيام شخصياً بإشعال الحريق فى عشر منشآت منها بنك باركليز الذى أدى حرقه إلى قتل عدة أشخاص. وإضافة إلى ذلك جاء فى قرار الاتهام أن أحمد حسين "قرر إثارة الشغب الذى ينتج عنه ارتكاب الجرائم والحاق الدمار على نطاق واسع حتى يشعر السلطات بضعفها فتستسلم لارادته، وهو مدفوع فى ذلك بكراهيته للنظام الاجتماعى والسياسى القائم". ومضت عريضة الاتهام لتنسب إلى أحمد حسين تحريض الرأى العام من خلال الدعاية التى تبثها جريدة "الحزب الاشتراكى" وفى نفس الوقت يحرض الشرطة على الثورة والجيش على التمرد ، كما ارتكب أيضاً جريمة العيب فى الذات الملكية، وحض الفلاحين والعمال والرأى العام على الثورة. كما حرض الجماهير على ارتكاب حوادث الشغب ومهاجمة المنشآت المشار إليها بقرار الاتهام وغيرها مما أسماها أماكن اللهو والمؤسسات الإمبريالية والرأسمالية".

وحتى يقدم الدليل على نوايا أحمد حسين لحض الجماهير على إثارة الشغب والثورة، أورد قرار النائب العام بعضاً من أعداد جريدة الحزب الاشتراكى. وكدليل على أنه قام فعلاً بتوجيه حوادث الشغب يوم 26 يناير قدمت النيابة شهود اثبات ذكروا أنهم شاهدوا أحمد حسين عند توكيل سيارات هليمان عندما تم تدميره وحرقة وأنه استقبل بهتاف " يحيا الزعيم". وجاء بقرار الاتهام أنه ثبت بشهادة الشهود أنه "وصل بالسيارة مع رجل يحمل العلم المصرى أمام عمارة الشواربى 77 شارع مليكه عندما أضرمت فيها النار ، وأن الدهماء هتفوا له : يحيا أحمد حسين، تحيا الاشتراكية". وطالبت النيابة بإعدام أحمد حسين وأعوانه.

وقد بدأت محاكمة أحمد حسين والخمسة الآخرين أمام محكمة عسكرية يوم 19 مايو. وقد قال حسين أمام المحكمة أنه غير مذنب، وزعم أنه كان موجوداً بمنزله طوال يوم 26 يناير بسبب مرضه. ونجح هو ومحاموه فى تأجيل إجراءات المحاكمة بوسائل مختلفة، منها عدة إضرابات عن الطعام وتقديم طلبات رد المحكمة بحجة عدم الاختصاص.

وبعد وقوع انقلاب 23 يوليو 1952، استمر النظام الجديد يدفع بالاتهام، ولكن نظراً لانشغال الرأى العام والحكومة بالأحداث التى وقعت عندئذ لم تعد القضية تثير الرأى العام. وعندما عادت المحكمة إلى الانعقاد فى 17 أغسطس بعد أن أجلت عدة مرات، كررت النيابة نفس الاتهامات التى جاءت بقرار الاتهام فى مايو السابق. ولكن فى سبتمبر اتخذت المحاكمة مظهراً جدياً، فقد بدأ محامو أحمد حسين يقدمونه كرجل وطنى ناضل ضد طغيان العهد البائد، وأنه قدم للمحاكمة كبش فداء بواسطة الملك والحكومة السابقة ليتحمل وزر ما تعود مسئوليته عليهم وحدهم، وصورت حوادث 26 يناير على أنها تعبير عن سخط الجماهير على النظام.

وفى 16 سبتمبر ، أخبرت السلطات العسكرية السفارة (الأمريكية) أنه لا يوجد دليل حقيقى ضد احمد حسين، وأن المحاكمة لا تمضى قدما بسبب عدم وجود أدلة، وأنها قد تنتهى بإطلاق سراحه. وفى 16 أكتوبر أوردت الصحف أن وزير الداخلية، فتحى رضوان، (الذى اشترك مع أحمد حسين فى تأسيس مصر الفتاة عام 1933) زاره بمستشفى قصرالعينى حيث كان محتجزاً هناك، ليتوسل إليه أن ينهى إضرابه الأخير عن الطعام. وفى أول نوفمبر 1952، أعلن إطلاق سراحه وزملاءه بكفالة، ولم تستأنف المحاكمة منذئذ وتعد الآن فى خبر كان.

ولا يمكن الجزم بأن أحمد حسين كان اليد المحركة وراء حوادث 26 يناير 1952، ولكن لاشك أنه لعب دوراً فيها وأن هناك أدلة على اشتراكه فى التحريض عليها، وعلى كل، من وجهة نظر النظام الجديد أنه ليس من حسن السياسة الاستمرار فى توجيه الاتهام إليه. ونظراً لأن الوفد وغيره من الأحزاب السياسية التقليدية كانت مرتبطة بالملك والنظام القديم، يتجه الجيش إلى التماس تأييد المتطرفين المعروفين بمعارضتهم للقصر والزعماء القدامى، وأحمد حسين ينتمى لهؤلاء. وهناك أيضاً اعتبار آخر، فإذا حكمت المحكمة بادانته فى حوادث 26 يناير فإن معنى هذا إعفاء القصر وحكومة الوفد من المسئولية. وكان من الأنسب عدم تحديد المتهم، وترك المسئولية. وكان من الأنسب عدم تحديد المتهم، وترك المسئولية معلقة برقبة الحكومة السابقة والإنجليز. (هم الذين خططوا لحريق القاهرة فى 26 يناير).

ولم تعد جريدة الحزب الاشتراكى إلى الصدور، كما لم يعد لحزب أحمد حسين وجود بعد صدور قرار 17 يناير 1953 الذى نص على إلغاء الأحزاب السياسية. وقام أحمد حسين –قبل ذلك التاريخ مباشرة – بحضور المؤتمر الاشتراكى الدولى برانجون حيث قال كلمات طيبة فى حق النظام الجديد، وقال للصحف لولا حركة الجيش لكان قد أعدم. ومنذ إطلاق سراحه، حرص أحمد حسين على إعلان تأييده للنظام الجديد ، والحكومة بدورها لا تتخذ موقفاً معادياً منه وأتباعه. وقد عين إبراهيم شكرى، نائب أحمد حسين فى رئاسة الحزب، عضواً بلجنة الدستور. وفى 23 مارس 1953 حكمت محكمة استئناف القاهرة بعكس ما حكمت به محكمة أول درجة، والزمت وزارة الداخلية أن تدفع 1500 جنيهاً على سبيل التعويض عن مصادرة أحد أعداد جريدة الاشتراكية عام1951.

وفى الوقت الحالى، ليس لأحمد حسين قوة أو نفوذ يعتد بهما، ولكن يحظى بتسامح النظام الجديد ، وليس من المستبعد أن يلعب مستقبلا دوراً فى السياسة المصرية. ولايزال تأثيره خطيراً يجب أخذه فى الحسبان. فقد كاد فى الماضى ان يسقط فى غياهب النسيان عدة مرات، وكان فى كل مرة ينتهز الفرص ليستعيد وضعه أمام الرأى العام، فهو سياسى مغامر لا يؤمن جانبه على درجة فائقة من المهارة والقدرة على القيادة، نجح عدة مرات فى اجتذاب الجماهير إليه، ولا يعرف لطموحه حدود.

حسن إسماعيل الهضيبى(*)

حسن إسماعيل الهضيبى، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، ولد بشبين القناطر – قليوبية عام 1893 لأبوين ينتميان إلى قبائل بدو الصوالحة، تعلم فى الكتاب بالقرية، ثم أرسله والده للدراسة بالأزهر ، ولكنه كان منذ طفولته يحلم بأن يصبح محامياً، واستطاع بعد جهد أن يقنع والده بترك الدراسة فى الازهر والالتحاق بالمدارس العامة حتى يعد نفسه لدخول مدرسة الحقوق الخديوية التى تخرج فيها عام 1915.

وبعد تخرجه اشتغل محامياً بمكتب حافظ رمضان (رئيس الحزب الوطنى)، ولكنه اكتشف أنه من الصعوبة بمكان أن يتألق نجم محام شاب بسرعة فى القاهرة، فقرر الاتجاه نحو الأقاليم. وفى عام 1918 مارس المحاماة فى سوهاج بمديرية جرجا واستطاع أن يمارس نشاطاً مزدهراً فى هذا المجال.وفى عام 1924 ترك المحاماة والتحق بسلك القضاء، وبعد عدة ترقيات وتنقلات أصبح قاضياً ثم مستشاراً بمحكمة النقض.

وعلى عكس الكثير من الطلاب الذين ينتمون إلى جيله، لم يشترك الهضيبى فى أى نشاط وطنى أو أى مظاهرات، ولكن عندما قامت ثورة 1919 (وكان محامياً بسوهاج) أبدى حماساً وطنياً، ولكن فشل الثورة بدد إيمانه بالعناصر المتطرفة، ومنذئذ أصبح يؤمن – على حد قوله – بالحاجة إلى الحفاظ على النظام ونبذ العنف.

وصلة الهضيبى بالإخوان المسلمين تعود إلى تاريخ حديث، ووفقاً لما جاء بمقال نشر بمجلة "المصور" الأسبوعية، تعرف الهضيبى على الإخوان لأول مرة عام 1944 عندما التقى ببعض أعضاء الجماعة وأعجبه تدينهم وفهمهم للأمور السياسية، وهذا اللقاء الذى تم مصادفة حرك اهتمامه بالجماعة، فبدأ يقرأ مطبوعاتها، واقتنع بفكرها، وبدأ يحضر اجتماعاتها. ولا غرابة فى أن تجتذبه تعاليم الجماعة إذا علمنا أنه متدين وينحدر من أسرة مسلمة شديدة التدين.

ولا نعرف على وجه الدقة إذا كان الهضيبى قد انتمى بالفعل للإخوان المسلمين – عندئذ – وأصبح عضواً بالجماعة، ولكن من الثابت أنه استطاع بطريقة ما أن يصبح صديقاً حميماً للشيخ حسن البنا، مؤسس الجماعة ومرشدها العام. وقبل اغتيال البنا – الذى حدث فى 7 فبراير 1949 – وعندما كان يخشى على حياته، زاره الهضيبى واقترح عليه أن يقيم فى قريته بمأمن من الاغتيال المحتمل، وأبدى الهضيبى استعداده للاستقالة من منصبه حتى يتفرغ لمصاحبة حسن البنا طوال اقامته عنده، ورغم أن البنا رفض العرض إلا أنه أعجب بولاء الهضيبى له، وباستعداده التضحية من أجله، وصرح بذلك للشيخ حسن الباقورى ولغيره من قادة الجماعة.

وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد حلت وصودرت أملاكها بموجب الأمر العسكرى الصادر فى 28 ديسمبر 1948، واغتيل الشيخ حسن البنا فى 7 فبراير 1949، وألقى القبض على عدد من أعضاء الجماعة وكان البعض الآخر منهم مسجونون بالفعل بتهمة القيام بنشاط ارهابى، ولكن الجماعة استمرت تمارس

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/2-553, Cairo, February 5, 1953.

نشاطها سراً.

وفى 5 فبراير 1950، بعد عودة الوفد إلى الحكم قرر مجلس الوزراء إلغاء معظم مواد قانون الأحكام العرفية الذى كان سارياً منذ بداية حرب فلسطين. عندئذ استأنف الإخوان المسلمون نشاطهم علناً رغم أن الوضع القانونى للجماعة ظل غامضاً حتى سقطت آخر بنود قانون الأحكام العرفية فى 5 مايو 1951. وكان الهضيبى قد اختير فى أكتوبر 1950 لخلافة البنا فى منصب المرشد العام، ولكن مجلس شورى الجماعة لم ينعقد حتى 18 أكتوبر 1951 ليتم انتخابه رسمياً.

ولما كانت جماعة الإخوان المسلمين قد عانت من الانقسام إلى عدة مجموعات ولأنها تطورت تحت القيادة الشخصية للشيخ حسن البنا. فقد كان الاتفاق على من يخلفه فى القيادة أمراً بالغ الصعوبة. ولم يكن للهضيبى نفوذ بين صفوف الجماعة يزكى انتخابه مرشداً عاماً، كما لم يكن له أتباع. وكان من المرجح أن يختار حسن البنا نفسه الشيخ حسن الباقورى (وزير الأوقاف الآن) ليخلفه فى منصب المرشد العام، ولكن الباقورى رفض قبول المنصب عندما اغتيل البنا. وهناك عدة أعضاء بارزين فى الجماعة كانوا يتطلعون إلى خلافة البنا فى القيادة، ولكن اختيار أى منهم كان سيؤدى إلى وقوع انشقاقات فى صفوف الجماعة. ولهذا السبب استخدم الباقورى نفوذه لدى أعضاء مكتب الإرشاد، وأقنعهم أن الهضيبى الذى عرف بولائه لحسن البنا وتبحره فى الشريعة الإسلامية، وعدم تطلعه إلى المنصب، يعد المرشح الأمثل الذى تقبل به جميع فصائل الإخوان المسلمين. ولما كانت الجماعة قد عدلت عن سياسة العنف بعد مقتل الشيخ حسن البنا، وأصبحت حريصة على تحسين صورتها فى أعين العناصر المعتدلة فى المجتمع المصرى، فإن اختيار حسن الهضيبى المعتدل والقاضى المعروف يضفى قدراً من الاحترام على الجماعة، ويقنع الرأى العام أن الجماعة تعتزم ممارسة نشاطها بطريقة منظمة. وقد استقال الهضيبى من القضاء على إثر انتخابه رسمياً مرشداً عاماً للإخوان المسلمين.

وفى 20 نوفمبر 1951، قابل الهضيبى الملك فاروق، وقد أثارت المقابلة الدهشة لما هو معروف عن الملك وحزب الوفد (الذى كان فى الحكم) من معارضة للإخوان المسلمين. ولعل الملك الذى كان يتطلع إلى التخلص من حكومة الوفد أراد أن يحسن علاقته بالإخوان حتى يضمن مساندتهم له عند الحاجة. ولعل الهضيبى أراد – من ناحية أخرى – أن يحسن مركزه عند القصر على أمل أن يساعد ذلك على إنهاء حملة الحكومة ضد الإخوان وإطلاق سراح المسجونين منهم.

ووفقاً لأحد المصادر السرية (للسفارة الأمريكية) عرض الهضيبى على الملك ما يعانيه الإخوان من المتاعب، واقترح أن توقف الحكومة حملتها ضد الإخوان، وأن يطلق سراح المسجونين منهم، وأن يسمح بتمثيل الإخوان فى الحكومة. وعرض فى مقابل هذه التنازلات "أن يقسم كل أخ مسلم يمين الولاء للملك".

ولعل هذا التقرير صحيحاً، فيما عدا ما جاء به من طلب الهضيبى أن يسمح بتمثيل الإخوان فى الحكومة، فالإخوان منقسمون إلى عدة فصائل منذ مقتل الشيخ البنا، يختلفون مع بعضهم البعض حول تفسير برنامج الجماعة والوسائل التى يمكن اتباعها لتحقيق أهدافها، والعناصر الأكثر تطرفاً التى يقودها صالح

عشماوى قد تفضل أن تلعب الجماعة علناً دور الحزب السياسى، والهضيبى الذى يتميز باعتدال آرائه يذهب إلى أن جماعة الإخوان المسلمين رغم أن مبادئها الدينية تتضمن أهدافاً سياسية إلا أنها جماعة دينية. والهدف الأسمى لجماعة الإخوان المسلمين الذى يؤمن به أعضاؤها وجميع قادتها هو أن تتولى حكم مصر. ولكن الهضيبى وأتباعه يرون ضرورة الانتظار حتى تحصل الجماعة على تأييد أغلبية المصريين قبل إقدام الجماعة على اتخاذ موقف صارم لتطبيق برنامجها تطبيقاً تاماً، وذلك حتى لا تضطر إلى اتخاذ مواقف توفيقية أو تتعرض للفشل.

وهذا الخلاف حول ما إذا كانت الجماعة تقبل صراحة أن تتخذ طابع الحزب السياسى، وردت بالإذهان فى أكتوبر الماضى، عندما أصدرت وزارة اللواء محمد نجيب قانون الأحزاب السياسية فى 8 سبتمبر 1952. وقد فضل الهضيبى تسجيل الإخوان المسلمين "كجمعية" بدلاً من تسجيلها كحزب سياسى طبقاً للقانون، واستطاع أن يقنع الآخرين بذلك. ولكن يبدو أن هناك معارضة ملحوظة لهذا الاتجاه من جانب بعض الأعضاء المؤيدين بقيادة عشماوى. وهناك إشاعات مصدرها عشماوى أن الهضيبى فكر فى الاستقالة بسبب هذه المشكلة، مما يوحى بأن عشماوى حاول أن يجبره على الاستقالة أو أن يفرض على الهضيبى رأيه على الأقل.

وفى الفترة السابقة على الانقلاب، كانت الجماعة مشغولة أساساً بإعادة بناء قواتها، ولهذا السبب تجنب التورط فى القضايا الخلافية. وفى الشهور الأخيرة من عام 1951، فى أعقاب إلغاء حكومة الوفد للمعاهدة مع بريطانيا، عندما تبنى الوفد سياسة "النضال الوطنى" ضد "الإمبريالية". حاول الإخوان – بقيادة الهضيبى – الابتعاد تماماً عن هذا الموضوع. وقد صرح حسن الهضيبى يوم 19 أكتوبر – بعد ثلاثة أيام فقط من إلغاء المعاهدة، أن الإخوان لا يؤيدون "الحركات غير المنظمة فى محاربة الاستعمار"، وطالب الجماهير بانتظار ما ستقوم به الحكومة لتنظيم المقاومة. وفى 5 يناير 1952، نشر مقالاً "بالمصرى" حاول فيه أن يبرر موقف الإخوان السلبى من الأزمة الإنجليزية – المصرية بأن الإخوان المسلمين الذين ظلوا مغلولى اليد من جانب الحكومة حتى عهد قريب، ليسوا فى وضع يسمح لهم بلعب دور نشط فى الأزمة.

وخلال هذه الفترة وما بعدها، تحسن موقف الإخوان باطراد، ففى 15 ديسمبر 1951، أعادت الحكومة للجماعة أملاكها وأموالها المصادرة عام 1948. وفى 2 يوليو 1951 صدر حكم مجلس الدولة ببطلان الأمر العسكرى رقم 63 بتاريخ 28 ديسمبر 1948 بشأن حل الجماعة، مما سيجعل من حق الجماعة رفع دعاوى تعويض ضد الحكومة ويؤدى إلى دعم مركزها.

وأعيد انتخاب حسن الهضيبى مرشداً عاماً للجماعة فى 22 سبتمبر 1952. وكانت الجماعة قد عقدت اجتماعاً غير عادى فى الأول من أغسطس أعلنت فيه البرنامج التالى :

1- يجب محاكمة جميع الوزراء السابقين الذين ساعدوا الملك السابق أو مارسوا الظلم والفساد.

2- يجب إصدار قانون من أين لك هذا، وأن يعاد النظر فى قضايا الأسلحة الفاسدة واغتيال الشخصيات الكبيرة.

3- يجب الاهتمام بتعليم الدين فى المدارس وتحريم الموبقات كالقمار والخمور والرقص والأفلام والمحلات الخليعة.

4- أن تقام جمعية تأسيسية فى أقرب وقت ممكن لتضع دستوراً جديداً على أسس الشريعة الإسلامية.

5- إن الإسلام يستنكر الفوارق الحالية بين الفقر والغنى، وتطالب الجماعة بأن يكون لكل فرد مسلم أو غير مسلم – بيتاً يأويه وطعاماً وكساء يكفيه، وأن يتاح للفقراء التعليم والعلاج مجاناً. ووضع حد للملكيات الزراعية، على أن يتم بيع ما تستولى عليه الحكومة من الملكيات الزائدة عن الحد للفلاحين المعدمين.

6- بدلاً من أن يدفع الفلاح إيجاراً للارض يقسم المحصول بالتساوى بين المالك والمستأجر.

7- يجب تعديل قوانين العمل، وأن تصبح عضوية النقابات إجبارية ويتم تحديد الأجر على أسس إسلامية، على أن يتم إلغاء حصول المديرين على نسبة من أرباح الشركات.

8- تضييق الفجوة بين الرواتب بالنسبة لموظفى الحكومة.

9- إلغاء جميع الرتب والنياشين والألقاب.

10- إلغاء الفوائد على القروض وودائع البنوك وتأميم البنك الأهلى المصرى، وإغلاق بورصة عقود القطن، والتوسع فى استصلاح الأراضى وتشجيع إقامة الصناعات الجديدة.

11- يجب إعادة تنظيم الجيش على أسس حديثة، وإلغاء البوليس السياسى الموروث عن الاستعمار البريطانى.

ولا زالت حقيقة العلاقة بين الإخوان المسلمين والهضيبى والنظام الجديد تعد لغزاً محيراً إلى حد ما ، فقد أعلنت جماعة الإخوان تأييدها للانقلاب شأنها فى ذلك شأن جميع الأحزاب والمنظمات السياسية، وأيدت رسمياً كل الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الجديدة. وهناك من بين أعضاء القيادة العليا لحركة الجيش من المعروفين بتحمسهم للإخوان. وقد استقال الشيخ الباقورى من مكتب الإرشاد ليصبح وزيراً للأوقاف فى حكومة اللواء محمد نجيب التى شكلت فى 7 سبتمبر 1952. وعندما حلت جميع الأحزاب السياسية فى 17 يناير 1953، ظلت جماعة الإخوان قائمة إلى جانب "هيئة التحرير" التى أقامتها الحكومة. ومن ناحية أخرى، أكد اللواء محمد نجيب السياسة غير الطائفية للحكومة ودعا إلى التسامح بين أتباع جميع الأديان.

ومن الطريف أن نلاحظ التشابه بين برنامج الأخوان المسلمين الذى أعلن يوم أول أغسطس 1952 – بعد وقوع الانقلاب ببضعة أيام – والبرنامج الذى تنفذه الحكومة الحالية. فقد عملت الحكومة على تنفيذ ما جاء بالبرنامج نقطة نقطة، فأزيح رجال الملك وأهينوا، وأجريت التحقيقات فى قضية الأسلحة الفاسدة، كما أعيد التحقيق فى جرائم الاغتيال (ومن بينها قضية حسن البنا)، ومنع القمار من النوادى الخاصة، وحرم بيع الخمور فى البارات بعد منتصف الليل، وشكلت لجنة لوضع الدستور الجديد، وصدر قانون الإصلاح الزراعى، وزيدت أجور عمال الزراعة رسمياً (رغم عدم صدور قرار باقتسام المحصول مناصفة بين

المالك والمستأجر) وصدر قانون جديد للعمل، وتم إلغاء الألقاب، وأغلقت بورصة عقود القطن، وتم إلغاء البوليس السياسى (رغم إنشاء إدارة مماثلة تحت اسم آخر).

وليس هناك دليل – طبعاً – على أن الإخوان المسلمين يوجهون حركة الجيش. ولكن تشابه البرنامجين يلفت النظر، ويوحى بأن معظم أهداف الإخوان – على الأقل – تلقى تأييد الحكومة الحالية.

ومهما كانت حقيقة شعور اللواء محمد نجيب تجاه الإخوان المسلمين فمن المؤكد أنه مضطر أن يبدى تعاطفاً نحوهم ضماناً لاستمرار تأييدهم للنظام الجديد. ولكن نجيب يحتفظ بورقة رابحة فى مواجهة الهضيبى طالما بقى الشيخ حسن الباقورى فى صفه، لأن الأخير الذى عرف باعتداله ولبراليته له اتباع كثيرين الإخوان، فإذا أمسك الهضيبى عن التعاون مع النظام أو انقلب ضده، فإن باستطاعة نجيب أن يقوم بمناورة لإبعاده عن قيادة الجماعة لصالح الباقورى.

ومن الطريف أن نتذكر بهذا الصدد أن البكباشى عبد المنعم أمين – أحد أعضاء اللجنة العسكرية العليا – أخبر مستشار السفارة (الأمريكية) فى نوفمبر الماضى أن اللجنة العسكرية تتعمد تشجيع الخلافات بين فصائل الإخوان حتى تحول دون أن تصبح الجماعة على درجة كبيرة من القوة.

ولا يبدو الهضيبى معارضاً قوياً للاتحاد السوفيتى رغم معارضته للشيوعية باعتبارها "تتناقض مع مبادئ القرآن". ففى حديث دار بينه وبين مستشار السفارة (الأمريكية) قال : "أن روسيا لم تؤذ مصر، ولكن بريطانيا ألحقت بها الأذى" وفيما يتعلق بمشروع ميثاق الدفاع عن الشرق الأوسط، قال أنه لا يعارض التوصل إلى اتفاق مع الغرب، ولم يقل أنه يؤيد المشروع، غير أنه لم يبد اعتراضاً عليه. وهو ضد الإنجليز تماماً ويجب أن نتذكر أن الإخوان ككل لديهم توجهات معادية للغرب، وقبل المحادثة سالفة الذكر، ورد بالصحف (أغسطس 1952) تصريح للهضيبى أعلن فيه اعتراض الإخوان على الدخول فى أى محادثات مع الدول الغربية حول الأحلاف الدفاعية قبل انسحاب الإنجليز من قناة السويس ومن السودان، وأضاف أنه بعد تحقيق الجلاء تصبح مصر حرة فى الاختيار بين الحياد والتحالف مع الغرب حسبما تراه مناسباً لمصالحها.

ووفقاً لما ذكره مصدر سرى (للسفارة الأمريكية) قابل الهضيبى اللواء محمد نجيب يوم 6 يناير 1953، وأبلغه أن الإخوان لن يؤيدوا الحكومة فى شن حرب عصابات ضد الإنجليز فى قاعدة قناة السويس فى حالة فشل المفاوضات الحالية. ويبدو أن الهضيبى المعروف بالحرص الشديد يرى أن الإخوان لا يجب أن يشتركوا فى سياسة أثبتت فشلها من قبل وسبق أن رفضت الجماعة مساندتها.

درية شفيق(*)

دريه شفيق، زعيمة الحركة النسائية فى مصر، ولدت عام 1916، والدها المهندس أحمد شفيق، وأمها تنتمى إلى عائلة بارزة بطنطا. تعلمت بمدرسة الليسية الفرنسية بالقاهرة، وفى عام 1932 سافرت إلى فرنسا لاستكمال دراستها، وعادت إلى مصر بعد ثمان سنوات تحمل درجة الدكتوراه من جامعة السوربون. وزوجها هو الدكتور نور الدين رجائى الأستاذ بكلية الحقوق جامعة فؤاد الأول، وقد التقيا وتزوجا أثناء الدراسة فى باريس، ولهما بنتان.

وعندما عادت إلى مصر، تقدمت بطلب إلى كلية الآداب جامعة فؤاد الأول للتعيين فى وظيفة مدرس، ولكن رفض طلبها ربما لأنها امرأة، وكانت الوظيفة الوحيدة التى حصلت عليها فى حقل التعليم هى وظيفة مفتشة لمدارس البنات. واستقالت من وظيفتها عام 1942 لتتولى رئاسة تحرير مجلة فرنسية تسمى la Famme Nouvelle (المرأة الجديدة) كانت تصدرها جمعية المرأة الجديدة التى كانت تحت رعاية الأميرة شويكار (الزوجة الأولى للملك فؤاد). وبعد ذلك بعام، عينت درية شفيق رئيسة لقسم النشر والدعاية بالجمعية. وشجع نجاح مجلة المرأة الجديدة (الفرنسية) درية شفيق على إصدار مجلتها الخاصة "بنت النيل" باللغة العربية، مع استمرارها فى العمل مع جمعية المرأة الجديدة ومجلتها، وبعد ذلك بعام – ايضا – أصدرت مجلة للأطفال بعنوان "الكتكوت". وفى عام 1949 أسست درية شفيق منظمة نسائية جديد باسم "اتحاد بنت النيل"، انتمت إلى "الاتحاد النسائى الدولى" الذى يتخذ من مدينة زيورخ بسويسرا مقراً له.

وفى بداية اهتمام درية شفيق بالحركة النسائية وحقوق المرأة، لم تذهب إلى حد المطالبة بمنح المرأة حق الانتخاب، فقد ركزت وزميلاتها على مسألة تعدد الزوجات والطلاق، فلم يطالبن بإلغائهما لأن الإسلام يقرهما، ولكنهن أكدن أن الإسلام لم يبح تعدد الزوجات إلا فى حالات خاصة معينة، ولم يرخص به كحق مطلق، وأن الطلاق لابد أن يعرض على المحكمة لحماية مصالح المرأة. وفى عام 1945، كتبت درية شفيق مقالاً بجريدة "الشعلة" الوفدية أنكرت فيه الدعوة إلى منح المرأة الحقوق السياسية، وقالت أن المرأة المصرية ليست مهيأة للحصول على حق الانتخاب. ولكن عندما أسست "اتحاد بنت النيل" عام 1949، غيرت رأيها، وطالبت بصورة متواصلة بضرورة حصول المرأة على حق الانتخاب.

واهتم "اتحاد بنت النيل" أيضاً بالنهوض بالمستوى الاجتماعى والتعليمى للمرأة، وأنشأ عدداً من المدارس لتدريب النساء على الشئون المنزلية، والصحة، ورعاية الأطفال إضافة إلى محو الأمية بين النساء. ولكن تلك الجهود كانت على نطاق محدود.

وقد انضم عدد من النساء البارزات إلى "اتحاد بنت النيل" وشاركن فى الحركة النسائية بصورة عامة، ولكنهن فى الغالب جئن من الطبقة العليا صغيرة الحجم، ولما كن ينتمين إلى تلك الطبقة الاجتماعية المتفرنجة نوعاً ما، فقد تحررن إلى حد كبير. وليس للحركة النسائية فى مصر أدنى تأثير على الجماهير الأمية، وحتى لو عرف هؤلاء أهدافها، فمن المحتمل أن يعارضونها، يستوى فى ذلك الرجال والنساء، لأن الحركة تتعارض مع التقاليد والمفاهيم الدينية.

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/4-1853, Cairo, April 18, 1953.

وفى السنوات الأخيرة، تحدث بعض الساسة عن مطالب الحركة النسائية، ففى أغسطس 1949، أعلن مصطفى النحاس باشا أن المطالب النسائية يمكن أن يتضمنها برنامج الوفد حال عودته إلى الحكم.وفى فبراير 1951 تقدم نائب وفدى بمشروع قانون للبرلمان يعطى المرأة حق الانتخاب، ولكنه لم يعرض على المجلس، فالفكرة ليست شائعة حقاً، ولا يوجد سياسى مصرى على استعداد أن يخصص جانباً من وقته لقضية المرأة، حتى لو كانت من الذين يوافقون على منح المرأة حق الانتخاب.

ودرية شفيق بالغة المهارة، وهى امرأة جذابة، وبسبب هذه السمات وعلاقاتها الاجتماعية، استطاعت المضى قدماً فى حركتها إلى مدى أبعد مما تتيحه الظروف. ففى فبراير 1951، عندما قدم النائب الوفدى أحمد الحضرى مشروع قانون منح المرأة حق الانتخاب، توجهت درية شفيق على رأس وفد نسائى إلى مقر البرلمان، وقدمت مذكرة بمطالب المرأة، ثم توجهت على رأس مظاهرة نسائية من هناك إلى منزل مصطفى النحاس باشا وطلبن مقابلته ولكنه رفض الاستجابة لطلبهن. وبعد أسبوعين، قادت درية شفيق وفداً نسائياً توجه إلى قصر عابدين حيث قدمن لكبير الأمناء التماساً للعرض على الملك – كتب بدمائهن – يطالبن فيه الملك بتأييد مطالب المرأة. ورغم صغر حجم المظاهرات النسائية التى وقعت فى ربيع 1951، إلا أنها جذبت انتباه الكثيرين، وحظيت باهتمام الصحافة، مما سبب حرجاً للحكومة، وجعل اتخاذ إجراء ضدها أمراً ضرورياً. وفى 5 مارس، استدعيت درية شفيق للمثول أمام المحكمة بتهمة قيادة مظاهرة غير مرخص بها ، وأنها وأتباعها قمن "بالهجوم على البرلمان ". وقد حرصت درية شفيق على الاستفادة من هذه الفرصة إلى أقصى درجة، وأن تلعب دور شهيدة قضية المرأة، ولكن المسألة فقدت حرارتها، عندما قرر القاضى (فى 11 ابريل) تأجيل القضية لأجل غير مسمى "لأن المتهمة عضو نشط ونافع فى المجتمع المصرى". وفى نفس الوقت تقدم رئيس جماعة السنة (المحمدية) بالتماس إلى القصر استنكر فيه الحركة النسائية وأكد أنها مؤامرة "دبرها أعداء الإسلام والشيوعيون الملحدون للقضاء على ما تبقى من تقاليد الإسلام فى هذه الأمة".

وأثارت درية شفيق اهتمام الرأى العام – مرة أخرى – عندما نظمت وأتباعها محاولة للترشيح فى الانتخابات (فى مارس 1952) التى كانت تعد لها حكومة الهلالى باشا. وقد حاولت درية شفيق – ذاتها – أن تقدم أوراقها للترشيح عن دائرة عابدين بالقاهرة، وقد رفضت الحكومة قبول الترشيح، وأعادت التأمين النقدى لمرشحات "اتحاد بنت النيل" استناداً إلى أن النساء غير مقيدات بجداول الانتخاب.

ورغم تعاون درية شفيق – من حين لآخر – مع اثنتين من قيادات الحركة النسائية، هما : سيزا نبراوى، وانجى أفلاطون المعروفتان بتحمسهما للشيوعيين وباتصالهما بهم، حرصت درية شفيق على الابتعاد عن الشيوعية التى تسعى فى مصر إلى محاولة التسرب إلى الحركة النسائية، وحققت فى ذلك قدراً محدوداً من النجاح. وفى مارس 1951، مثلت درية شفيق مصر فى اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد النسائى الدولى الذى عقد فى أثينا. وقد وجهت كل من سيزا نيراوى وانجى افلاطون النقد فى الصحافة المصرية لما صدر عن اجتماع الجمعية العمومية من قرارات لأنها أيدت المشروعات الدفاعية التى تعد – من وجهة نظرهما – عائقاً فى طريق تحقيق السلام العالمى، وتضمن هجومها على القرارات نفس الخط الشيوعى حول السلام ونزع السلاح، وردت درية شفيق على اتهامهما، فنشرت مقالاً دافعت فيه عن قرارات الجمعية العمومية للاتحاد النسائى الدولى.

وقد قابل اللواء محمد نجيب، درية شفيق، بعد انقلاب 23 يوليو 1952. ووفقاً لما جاء بالصحف، طالبته "بتحطيم القيود التى تقيد نصف الأمة"، فرد اللواء محمد نجيب بأن هذه المسالة يجب تأجيلها حتى تفرغ الحكومة أولاً "من المعارك التى تواجهها الآن". وبعد صدور قانون الأحزاب السياسية (8 سبتمبر 1952) تقدمت درية شفيق بطلب إلى وزارة الداخلية لتسجيل "حزب بنت النيل"، ولكن قبل البت فى طلبات التسجيل، صدر قرار إلغاء الأحزاب السياسية فى 17 يناير 1953.

ورغم أن درية شفيق لم تستطع – فى الواقع – أن تحقق نتائج ملموسة فى حملتها للمطالبة بحقوق المرأة، فقد أدت خدمة نافعة بإبقاء القضية ماثلة أمام الرأى العام، وساعدت على جلب المزيد من المؤيدين لقضية المرأة. وكان عليها أن تهادن المشاعر الإسلامية التقليدية عن طريق البحث الدائم عن مبررات دينية لما تدعو إليه، فتذهب إلى أن الإسلام يتجه إلى القبول بمساواة المرأة فى الحقوق مع الرجل. وفى نفس الوقت، تسعى لكسب التأييد من خارج هؤلاء بإثارة المشاعر الوطنية وبتأييدها المعلن للنظام الجديد، ومثل هذه الاستراتيجية تمنع أعداءها من مهاجمتها باعتبارها ممثلة لنماذج أجنبية.

وهى الآن قد تكون أقل تقبلاً من ذى قبل عند النظام الجديد. وفى ظل هذه الظروف، ليس من المتوقع أن تحقق الحركة النسائية تقدماً ملحوظاً فى الوقت الراهن.

الفصل الثالث

مجلس قيادة الثورة

يتضمن هذا الفصل تراجم الضباط الأحرار أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين أعد عنهم تقرير جماعى فى 4 أكتوبر 1952، كما يتضمن تقارير منفصلة أعدت عن اللواء محمد نجيب، والقائمقام محمد رشاد مهنا ، وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى، والبكباشى زكريا محى الدين، والصاغ صلاح سالم، وقائد الجناح محمد وجيه أباظة، وهم الذين أسندت إليهم مهام خاصة من قبل مجلس قيادة الثورة جعلت السفارة الأمريكية تهتم برصدهم فى إطار بحثها عن شخصية القائد الحقيقى للثورة.

وتكشف عدم دقة المعلومات الخاصة برجال الثورة – أحياناً – عن زيف إدعاء بعض الكتاب المصريين وغير المصريين الذين زعموا وجود صلات بين الضباط الأحرار والمخابرات الأمريكية قبل القيام بالحركة، ويدحض افتراءات من ذهبوا إلى القول بأن ثورة يوليو "صناعة أمريكية". فالمعلومات الخاصة بالضباط الأحرار – فى هذه التقارير – تعبر عن سعى كتابها لتجميع ما يقع بين أيديهم من معلومات جاءتهم من مصادر تفتقر إلى الدقة، فى محاولة لسد ثغرة النقص فى المعلومات عن أولئك الوافدين الجدد إلى ساحة العمل السياسى من دائرة الظل، ولو كان للضباط الأحرار علاقة تعاون مع المخابرات الأمريكية لما تخبط كتاب هذه التقارير فى بحثهم عن شخص قائد الحركة، فهو تارة أنور السادات الذى ذهب – بتكليف من مجلس قيادة الثورة – ليعرض على على ماهر باشا رئاسة الوزارة، ولأنه له ماضى سياسى معروف يرجح (من باب التخمين) إمكانية قيادته للحركة، وهو تارة أخرى عبد المنعم أمين الذى رأوه يشارك محمد نجيب دائرة الضوء، كما أن مقابلات بعض أعضاء مجلس القيادة الآخرين مع الدبلوماسيين الأجانب (الإنجليز والأمريكان) كانت تتم فى شقته الأنيقة بحى الزمالك، تلك اللقاءات التى حضرها جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم، فظن أصحاب التقارير أن هؤلاء الضباط من رجال عبد المنعم أمين!!

وفى التقرير الخاص بتراجم أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى أعدته السفارة (فى 14 أكتوبر 1952) وردت ترجمة لثمانية من الضباط الأحرار أعضاء مجلس القيادة، توفرت لدى السفارة بيانات عنهم، إلى جانب ترجمة لضابط واحد من غير أعضاء المجلس هو قائد الجناح على صبرى.وأعتذر السفير – فى الخطاب الذى أرفق به التقرير – عن عدم توفر معلومات لدى السفارة عن ثلاثة من الضباط أعضاء المجلس القيادة هم : البكباشى يوسف منصور صديق، والبكباشى حسين الشافعى، والصاغ خالد محى الدين. ورتبت التراجم –بالتقرير – حسب أهمية أصحابها (من وجهة نظر السفارة)، ويلاحظ أن ترتيب جمال عبد الناصر جاء الثالث بعد عبد المنعم أمين وجمال سالم، وجاء أنور السادات فى الترتيب الرابع، وقد خص التقرير هؤلاء الأربعة بتراجم مستفيضة نسبياً، بينما تراوحت تراجم زملائهم الآخرين ما بين الخمسة والعشرة سطور. وغاب عن هذا التقرير – إضافة إلى الضباط الثلاثة الذين أورد السفير أسماءهم، وأقر بعدم توفر المعلومات عنهم – ذكر عبد المنعم عبد الرءوف ومحمد رشاد مهنا.

ذلك كله يعنى أن السفارة الأمريكية فوجئت بتنظيم الضباط الأحرار يتحرك للاستيلاء على السلطة ، ولم تكن لديها معلومات دقيقة عن قيادته واتجاهاتهم السياسية، ولكنها اطمأنت إلى أنهم ميالون إلى الغرب ، وليسوا من المؤيدين للمعسكر الشرقى. ولعل هجوم السوفيت المبكر على الانقلاب، ووصفه بالانقلاب الفاشى، وترديد بعض المنظمات الشيوعية المصرية لهذا الاتهام، زكى صدق تشيع الضباط الأحرار للغرب عند الدوائر الأمريكية، ومن ثم راحت تعلق الآمال على أولئك الضباط الشبان للتعاون معها فى إعادة ترتيب أمور الشرق الأوسط لخدمة مصالحها الاستراتيجية من خلال جر مصر إلى مشروعاتها الدفاعية. ولكن سرعان ما تبين للأمريكان أن أولئك الضباط يحرصون على استقلالهم الوطنى، ولا يقبلون الزج ببلادهم فى أحلاف لا ناقة لها فيها ولا جمل، فخاب ظن الولايات المتحدة فيهم.

اللواء محمد نجيب (*)

ولد بالخرطوم فى 20 فبراير 1901 لأب مصرى وأم سودانية، وكان والده مأمور مركز واد مدنى ، وبعد وفاة الوالد انتقلت الأسرة إلى القاهرة.

تلقى نجيب تعليمه الثانوى بكلية غوردون بالخرطوم، والتحق بالمدرسة الحربية بالقاهرة، وتخرج برتبة الملازم ثان فى يناير 1921. وأثناء خدمته كضابط بالجيش حصل على درجة علمية فى الاقتصاد السياسى والقانون من جامعة فؤاد الاول... وتخرج من كلية أركان الحرب فى1939، ووصل إلى رتبة القائمقام فى مارس 1948 قبيل اندلاع حرب فلسطين.

وبرزت شهرة محمد نجيب فى حرب فلسطين، فعرف بشجاعته التى أكسبته شعبية بين صفوف الجيش، وكان الوحيد بن كبار الضباط الذى أصيب ثلاث مرات خلال الحرب، كانت إحداها خطيرة استدعت نقله إلى القاهرة للعلاج، ورقى فى أعقاب الحرب إلى رتبة الأميرالاى فى ربيع 1949ثم إلى رتبة اللواء فى أوائل 1951 وعين مديراً لسلاح الحدود.

وكان السخط يتزايد فى الجيش نتيجة الحزازات بين اللواءات أنصاف المتعلمين الذين التحقوا بالجيش بالشهادة الابتدائية، والضباط الشبان الذين كان غالبيتهم من خريجى الجامعة، وكانوا أحسن تدريباً، وتفاقم النزاع بين الطرفين خلال حرب فلسطين، فساد بين الضباط الشبان شعور بأن حيدر باشا – القائد العام للقوات المسلحة – وعثمان المهدى باشا رئيس الأركان وزملائهم من كبار الضباط قد ضللوا القصر وورطوه فى دخول الحرب، بسوء تقديرهم لجميع العوامل. وازداد السخط بسبب تدخل القصر فى شئون الجيش من خلال حيدر باشا ورفاقه من كبار الضباط المقربين للملك. وفى ديسمبر 1951، وجد محمد نجيب نفسه فى معسكر الضباط الشبان، فقد نقل من إدارة سلاح الحدود إلى قيادة سلاح المشاة، ليفسح مكاناً للواء حسين سرى عامر بك رجل القصر.

وبسبب تلك الحادثة، حقد نجيب على حيدر باشا وتعاون مع الضباط الشبان لإسقاطه من رئاسة نادى الضباط التى تقرر إجراؤها فى الأسبوع الأخير من ديسمبر، فاتفق مع 400-350 ضابطاً برتبة الملازم ورتبة اليوزباشى على التصويت فى هذا الاتجاه تحقيقاً لرغبته. وعندما علم حيدر بما بيتوا النية عليه أمر بتأجيل الاجتماع السنوى حتى يتم تعديل القانون على نحو يجعل رئاسته للنادى أمراً واقعاً. ولكن نجيب خالف أمر حيدر ودعا الجمعية العمومية إلى عقد اجتماعها السنوى بنادى ضباط قشلاقات العباسية حيث انتخبه الأعضاء رئيساً للنادى، واعتبروا حيدر رئيساً شرفيا حفظاً لماء الوجه.

وأدت حادثة نادى الضباط التى كانت ضربة خطيرة موجهة لحيدر، إلى زيادة شعبية نجيب بين صفوف ضباط الجيش، وساعدت على اختياره لقيادة الانقلاب العسكرى الذى وقع فى 22 يوليو، وأدى إلى إزاحة حيدر وبطانته من قيادة الجيش وخلع الملك.

ولم يكن نجيب من بين من خططوا للانقلاب العسكرى الذى كان من عمل مجموعة من الضباط

(*)USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/8-652, Cairo, August 6, 1952.

الشبان الذين أعدوا خطته من قبل. وقد رغب أولئك الضباط فى أن يضعوا على رأس الحركة ضابطاً كبيراً، فوقع اختيارهم على نجيب الذى كان عدواً لحيدر، ويحظى بشعبية شخصية بين صفوف الجيش.

وأسفر الانقلاب الذى وقع ليلة 22/23 يوليو عن إعلان نجيب تنصيب نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة، وتم اعتقال الكثير من الضباط الكبار، وعين على ماهر باشا رئيساً للوزراء. وأخيراً،اجبر الملك فاروق فى 26 يوليو على التنازل عن العرش. وأعلن نجيب فى أول بيان له أن هدف الحركة تطهير الجيش من العناصر الفاسدة، ولاشك أن ذلك كان همه الرئيسى. ولعل تعيين على ماهر رئيساً للوزراء وإبعاد الملك عن العرش يرجع بالدرجة الاولى إلى تأثير الضباط الصغار الذين خططوا للانقلاب وعلى وجه الخصوص البكباشى أنور السادات، لأن على ماهر كان صديقاً للسادات الذى يعد من أقوى الشخصيات بين الضباط الشبان الذين قاموا بالانقلاب، وتشير التقارير إلى أن السادات هو الذى يتولى كتابة خطب وبيانات محمد نجيب. وقد قابل السادات على ماهر باشا رئيس الوزراء قبل أن يقابله نجيب صباح 26 يوليو، وكان حاضراً عندما أمر نجيب على ماهر بأن يطلب من الملك التنازل عن العرش.

وفى 25 يوليو، اليوم السابق على تنازل الملك عن عرشه، أعلن أن الملك قد أمر بترقية محمد نجيب إلى رتبة الفريق، وزيادة مرتبه إلى ما يوازى مرتب الوزير. وبعد ذلك بيومين أعلن نجيب من خلال الإذاعة تنازله عن الترقية وعن الزيادة فى راتبه.

ويشتهر محمد نجيب بصرامة الانضباط، وسجله مشرف كمدير لسلاح الحدود، ويتسم بالحزم وجاذبية الشخصية، غير أنه يفتقر إلى الخبرة السياسة، ولا شك أنه يتأثر كثيراً بالرجال المحيطين به . ويحتفظ بمشاعر خاصة تجاه السودان التى يشير إليها بين الحين والآخر على أنها بلده".

وفى **6** أكتوبر **1952**، أرسلت السفارة الأمريكية بلندن تقريراً تضمن معلومات جديدة عن محمد نجيب مستقاة من مصادر وزارة الخارجية البريطانية جاء بها مايلى:

"... طرح اسمه ثلاث مرات كوزير للحربية فى الحكومات التى شكلها على ماهر، ونجيب الهلالى ، وحسين سرى عام 1952، ولكن الملك فاروق اعترض على ترشيح محمد نجيب لهذا المنصب.

وأدى رفضه إطاعة أوامر الملك بالاستقالة من رئاسة نادى الضباط، وإغلاق النادى فى يوليو 1952 إلى انخراطه فى صفوف المعارضين لصاحب الجلالة، ولما كان نجيب واثقاً من احتمال طرده من الجيش ، حانقاً من المعاملة السيئة التى تلقاها من الملك، فقد قبل أن يكون قائداً اسمياً للانقلاب قبل أيام من وقوعه فى 23 يوليو.

وقيل أنه اضطر إلى تشكيل حكومة برئاسته بعد استقالة على ماهر فى 7 سبتمبر 1952 استجابة لطلب مجلس القيادة.

وقد قرر ذات مرة أن يصبح طبيباً، فترك خدمة الجيش، غير أنه لم يكمل دراسته للطب، وعاد إلى الخدمة العسكرية. وكان نجيب دائماً من المعجبين بعلى ماهر، واعتاد على حضور المحاضرات التى كان

يلقيها ماهر فى القانون الدولى، ويعتبر نفسه من مريديه. ويتمتع نجيب بشخصية قوية، ويتسم بالذكاء ويشير تاريخه إلى أنه قادر على أن يكون له تفكيره المستقل. ومن المؤكد أنه من المتحمسين لقضية الإخوان المسلمين، كما أنه مسلم متدين.

أعضاء مجلس قيادة الثورة (*)

البكباشى عبد المنعم أمين

"البكباشى عبد المنعم أمين واحد من أكثر أعضاء مجلس القيادة أهمية بعد اللواء محمد نجيب، وهو ممثل القيادة للإشراف على وزارتى الخارجية والشئون الاجتماعية.

والبكباشى أمين ضابط مدفعية مضادة للطائرات، رقيق الحاشية، رجل وسيم فى الأربعينات من عمره، ذا قامة عسكرية شامخة، مهذب، يتحدث الإنجليزية بطلاقة، متفرنج، ومعتدل فى أفكاره وآرائه ، ذكى، عليم ببواطن الأمور. ومن المعروف أنه كان على رأس القوات التى حاصرت قصر رأس التين فى 26 يوليو 1952، وعلمنا من أحد أصدقائه المقربين أنه كانت لديه تعليمات بهدم القصر على رأس الملك وعائلته إذا حاول أن يقاوم بالقوة طلب التنازل عن العرش. وتولى البكباشى أمين أيضاً رئاسة المحكمة العسكرية الخاصة التى عقدت لمحاكمة المسئولين عن الاضطرابات التى وقعت بكفر الدوار فى أغسطس الماضى.

وأمين واحد من أقوى الضباط الذين قاموا بالانقلاب، وأكثرهم مسئولية، ويجاور مكتبه الآن مكتب اللواء محمد نجيب، وبدا مؤخراً باعتباره المتحدث الرسمى بلسان مجلس القيادة فى الاجتماعات الهامة ، وكلمته مسموعة عند جميع المسئولين، وأفكاره صائبة من وجهة النظر الغربية. وقد أحرز كل هذا النفوذ منذ وقوع الانقلاب، فلم يكن عضواً بمجلس القيادة قبل 23 يوليو. ولما كان من أوسع الرجال نفوذاً فى مصر الآن، فقد يكون بالإمكان الاعتماد على نفوذه بصورة بناءة.

وزوجة البكباشى أمين امرأة ثرية، جذابة، منفتحة على الأجانب، يعد أمين الزوج الرابع فى سلسلة زيجاتها، كما أنها الزوجة الثالثة فى سلسلة زيجاته، وقد ورثت عن زوجها الأول ثروة طائلة. وهى تقدم النصائح دائماً لزوجها، وربما فاقته ذكاء.

وأمين وزوجته يتسمان بالود وبالنشاط الإجتماعى، وينفردان عن أعضاء مجلس القيادة بالعيش فى شقة فاخرة، وعضوية النوادى، ويقضيان إجازات الصيف بأوربا أسوة بالطبقة الحاكمة السابقة. وهما يقيمان بشقتهما الأنيقة التى تطل على النيل حفلات العشاء والاستقبال، التى يقدمان خلالها حكام مصر الجدد إلى الشخصيات الهامة التى تريد التعرف عليهم. ففى هذه الشقة تم اللقاء الأول بين اللواء محمد نجيب والسفير الأمريكى عشية وقوع الانقلاب."

[وفى تقرير آخر مستفيض، أعدته السفارة فى 4 أبريل 1953 بعد إبعاد عبد المنعم أمين من مجلس القيادة، أضيفت إلى ما سبق معلومات أخرى عنه]

"وبصفته مندوب القيادة غير الرسمى للاتصال بالسلك الدبلوماسى، كان البكباشى أمين أحد قنوات الاتصال الرئيسية بين السفارة الأمريكية ومجلس قيادة الثورة، ورغم مشاركته أعضاء مجلس القيادة العداء للإنجليز، فقد كان ميالاً تماماً نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وأن بدت عليه الحيرة أخيراً لما اعتبره

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/10-452, Cairo, October 4, 1952.

تقاعساً من الولايات المتحدة فى تقديم المعونة للنظام الجديد. ولعل ذلك الإحساس يعود إلى ما أصابه من حرج أمام مجلس القيادة باعتباره المسئول عن الاتصال بالسفارة الأمريكية، فربما اعتبره المجلس مسئولاً عن عدم الحصول على تلك المعونة.

ونحو نهاية العام (1952) أخذ نجم أمين يخبو، ولعلنا نكون قد بالغنا فى تقدير حجم ما له من نفوذ فى مجلس القيادة، بسبب إسناد مهمة الاتصال بالسلك الدبلوماسى إليه، وقد تمت محاكمته أمام مجلس القيادة فى 19 فبراير 1953 بسبب تصرفات زوجته التى عقدت بعض الصفقات مستغلة نفوذ زوجها، كما تدخلت لصالح بعض من شملهم التطهير من رجال وزارة الخارجية، ووفقاً لمصادر موثوقة، أنكر أمين علمه بالصفقات التى عقدتها زوجته، ولكنه أعترف بالتدخل لصالح بعض الأصدقاء بوزارة الخارجية. وانتهت المحاكمة بتنحيته من عضوية مجلس القيادة.

وأشيع فى أوائل مارس أنه سيعين ملحقاً عسكرياً بواشنطون، ولكن ذلك ليس صحيحاً. كما ذكر أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة لأحد رجال السفارة أن أميناً يقضى أجازة جبرية لمدة شهرين، ويبدو أنهم لا يريدون التصريح بأنه قد طرد إلى غير رجعة، لأن عبد الناصر – الرجل القوى داخل مجلس القيادة – يتجنب الإساءة إلى رفاقه. وأن كان قد نقل عنه أن عبد المنعم أمين لن يعود إلى عضوية مجلس القيادة مرة أخرى."

قائد الجناح جمال الدين مصطفى سالم

"... ولد فى 22 مايو 1918، عين ملازم ثان بالقوات الجوية الملكية فى أول يوليو 1938، وترقى حتى وصل إلى رتبة قائد الجناح فى 10 سبتمبر 1949. أصيب فى حادث سقوط طائرة مقاتلة عام 1945، تركت أثراً فى عموده الفقرى استلزم علاجه ببريطانيا، وهناك قيل له أن علاجه لا يتوفر إلا عند جراح الأعصاب الأمريكى هوايت فى مستشفى بوسطن. وبعد محاولات عدة، استطاع أن يصل إلى بوسطن حيث أجريت له جراحة ناجحة على يد الدكتور هوايت فى 1951. ويبدو الآن بصحة جيدة، ويشعر بأنه مدين لأمريكا، لأن شفاءه تم على يد جراح أمريكى.

وجمال سالم طويل القامة، نحيل، وسيم، حاد الذكاء، حازم، منكب على عمله، يتمتع بقوة احتمال جسدية، ولكن عند التعامل معه يصعب على المرء أن يضع يده على نقاط محددة. وهو واحد من أكثر المحيطين باللواء محمد نجيب نفوذا.

وفى حديثه مع ليكلاند السكرتير الثانى بالسفارة، قال سالم – الذى يتحدث الإنجليزية جيداً – أنه يجب وضع الأساسات القوية قبل أن تبدأ عملية البناء. ورغم أن فهمه جيد لمشاكل مصر، إلا أنه لا يدرك تماماً الحقائق الاقتصادية والسياسية المتعلقة بذلك. وقد اكتسب بعض الأفكار أثناء علاجه بالولايات المتحدة، ولكنه لم يهضمها جميعاً. وهو يقف بحزم فى صف المشروعات الخاصة والمبادرة الفردية على الطريق الأمريكية، ويبدو معادياً تماماً للشيوعية.

ولا يتحمس سالم لدعاوى ملاك الأراضى، وينكر تماماً أن مشروع توزيع الأراضى يقصد به القضاء على الأثرياء، ولكنه يؤكد أن له أهدافاً سياسية واقتصادية تتمثل فى القضاء على النفوذ السياسى لكبار الملاك، وتوجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار فىالصناعة واستصلاح الأراضى. ولا يوافق على فكرة فرض ضرائب تصاعدية على الملكيات الكبيرة خشية أن تؤدى زيادة الموارد المالية للدولة إلى الاتجاه نحو الاشتراكية، التى يرى أنها فاشلة على ضوء النموذج البريطانى.

وجمال سالم يشعر بالقلق تجاه ما للوفد والإخوان المسلمين من نفوذ، ويرى ضرورة إقامة قاعدة شعبية منظمة لدعم حركة الجيش.

وفى حديثه إلى السكرتير الثانى ليكلاند، أعطى جمال سالم انطباعاً أنه يمكن التوصل إلى حل لمشكلة اسرائيل ولكنه نفى أن تأتى الخطوة الأولى من جانب مصر.وعندما استطلع رأيه بشأن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كانت إجابته لصالح المشروع عامة، ولكنه أبدى عدم ثقته التامة فى نوايا الإنجليز. وأشار إلى أن المصريين لا يقبلون بأقل من جلاء الإنجليز ووحدة وادى النيل، وأن من يقبل بغير ذلك يعد خائناً. ولكنه وافق على أن الجلاء والوحدة يحتاجان إلى تعريف محدد، وأن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط جدير بالمناقشة للتعرف على ما يمكن أن يقدمه ميثاق الدفاع لمصر.

جمال عبد الناصر

"البكباشى جمال عبد الناصر، رئيس ديوان القائد العام للقوات المسلحة المصرية، ولد بالإسكندرية فى 15 يناير 1918 لأسرة جاءت من دمنهور شمال الدلتا، وتخرج فى الكلية الحربية الملكية عام 1938 وخدم فى سلاح المشاة. وفى عام 1948 تخرج فى كلية أركان الحرب، وما لبث أن أصبح مدرساً بمدرسة المشاة، ثم بكلية أركان الحرب. متزوج وله أربعة أولاد.

وعبد الناصر شخص هادئ، قليل الكلام، متحفظ، يخفى مظهره وسلوكه الحيوية والذكاء اللذان يتوفران لديه، وتحفظه ومحدودية اتقانه للإنجليزية يجعلان الاقتراب منه صعباً مقارنة بالأعضاء الآخرين من مجلس القيادة.

ويكشف البكباشى جمال عبد الناصر عن ارتباطه الوثيق لا برفاقه فحسب، بل وبرجال القوات المسلحة المصرية، تملأه الرغبة فى أن تتاح لبسطاء المصريين فرصة نيل نصيبهم من ثروات البلاد، وأن يعمق بينهم الشعور بالوعى الوطنى.

ولما كان مدرساً بكلية أركان الحرب، فإن له الكثير من التلاميذ بين شباب ضباط الجيش، ومن المعتقد أنه يحظى بالحب والاحترام من جانب رجال القوات المسلحة، ويحتل فى ذلك المرتبة التالية للواء محمد نجيب، وربما يكون أقوى رجل فى مصر فى الوقت الراهن"

[وفى 10 يناير 1953، أعدت السفارة الأمريكية تقريراً مفصلاً عن عبد الناصر أضافت فيه معلومات أخرى لم ترد بتقرير 4 أكتوبر 1952] جاء فيه :

"عندما كان عبد الناصر يخدم بالعلمين عام 1942، سرح من الخدمة لسبب مجهول، لعله يعود إلى تحمسه للمحور، فقد كان معروفاً بالتطرف الوطنى والعداء الشديد للإنجليز. ففى أعقاب حادث عابدين فى 4 فبراير 1942، عندما أجبر الإنجليز الملك فاروق على تكليف النحاس بتشكيل الحكومة، طرد عدد من الأشخاص – بينهم بعض ضباط الجيش من الخدمة، واعتقل من اشتبه فى قيامهم بنشاط لصالح دول المحور. وكان أنور السادات – أحد أعضاء مجلس القيادة الآن – من بين المعتقلين.

وعاد عبد الناصر فيما بعد إلى الخدمة، وربما كان ذلك عقب استقالة وزارة النحاس (أكتوبر 1944).

وقد شهد عبد الناصر حرب فلسطين، التى قام خلالها – على ما يبدو – بتدريب كتائب الإخوان المسلمين، وهو عمل غير قانونى نظراً لكونه ضابطاً بالجيش، كما أنه لم يكن مخولاً للقيام بهذا العمل، ثم ما لبثت أن حلت جماعة الإخوان المسلمين. وفى ربيع عام 1949، عندما عاد عبد الناصر من فلسطين لقضاء إجازته، استدعاه إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس الوزراء، واستجوبه عن علاقته بالإخوان المسلمين، ولكنه لم يتخذ ضده إجراءً محدداً. ولا يوجد ما يشير إلى أن عبد الناصر عضو بالإخوان أو كان عضواً بها، ولكنه ذكر ذات مرة أنه من المتحمسين للجماعة، ويبدو أنه تعاون مع الإخوان حتى فى الوقت الذى عدت فيه الجماعة خارجة على القانون بسبب نشاطها الارهابى.

ولا يعرف على وجه التحديد تاريخ انضمام عبد الناصر إلى مؤامرة الضباط الأحرار، كما لا يعرف تحديداً الدور الذى لعبه فى قيام الثورة. ولكنه معروف منذ وقت طويل بتطرفه الوطنى، ويبدو أن شعوره بالسخط على النظام القديم وعلى قيادة الجيش السابقة يعود إلى زمن التحاقه بخدمة الجيش.

ومنذ وقع الانقلاب العسكرى، برز عبد الناصر – تدريجياً – كواحد من الشخصيات القيادية (للحركة المباركة)، ولعله اليوم أقوى رجل بعد نجيب، ويصعب فى الوقت الراهن تقييم علاقته بجماعة الإخوان المسلمين. وما فتئ اللواء نجيب يصدر التصريحات التى تؤكد عدم وجود نزاع دينى، داعياً إلى التسامح الدينى، مما يشير إلى وجود خوف حقيقى عند غير المسلمين من جماعة الإخوان، لعله زاد بعد الثورة. ولا يمكن الجزم بأن لذلك الخوف ما يبرره، فالإخوان لا يجمعون على برنامج محدد أو سياسة بعينها، وموقفهم من (الحركة المباركة) لا يزال غامضاً رغم اضطرارهم إلى اتخاذ موقف مؤيد للحركة شأنهم فى ذلك شأن غيرهم من الأحزاب.

ولما كان عبد الناصر وطنياً متطرفاً، فهو يميل إلى انتقاد السياسة الأمريكية لارتباطها الوثيق ببريطانيا، ففى حديث مع أحد رجال السفارة منذ ستة أسابيع قال : "إن الإنجليز يفقدون هذه البلاد، وأنتم معهم، لأنكم تربطون أنفسكم بسياستهم. وإذا كان الإنجليز قد رحلوا قبل عامين لكان من السهل على مصر أن تنضم إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، أو إلى تحالف دفاعى غربى، ومن فى مصر الآن يستطيع ان يقف ليقول انضموا إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط؟ إننا عندئذ نتهم بالخيانة وبيع البلاد للأمريكان".

البكباشى أنور السادات

"البكباشى أنور السادات من أكثر الضباط الذين دبروا الانقلاب العسكرى ونفذوه نفوذاً، وهو الآن من الأعضاء القياديين بمجلس قيادة الثورة، وله تاريخ طويل فى العمل السياسى.

وقد كان أنور السادات صديقاً شخصياً لعلى ماهر باشا رئيس الوزراء السابق منذ عدة سنوات، ويقال أن على ماهر كان ينوى -أيام رئاسته للوزارة (1940-1939) – أن يرسل أنور السادات إلى الخارج للاتصال بالألمان، ولكن هذه المعلومة غير مؤكدة، وإن كان من المعروف أن السادات أعتقل مع على ماهر بتهمة مشايعة دول المحور. ويقال أيضاً أن عزيز المصرى – رئيس أركان الجيش المصرى فيما بين (-1939 1941) – قد اعترف للسلطات عند طرده من الخدمة واعتقاله بتهمة الميل نحو الألمان، وأن أنور السادات كان ضالعاً فى مؤامرة الاتصال بالألمان عام 1942. وعندما اعتقل عزيز المصرى مرة أخرى عام 1949 بتهمة التدبير لانقلاب، ذكر أن السادات اتصل به عارضاً خطة لانقلاب عسكرى، ويبدو أن السلطات لم تعر أقوال عزيز المصرى اهتماماً، أو لم تجد برهاناً على صحتها، لأنها لم تتخذ إجراءاً ضد السادات فى تلك المرة، ولا تبرز قوة أنور السادات بين أعضاء مجلس القيادة من ذكائه اللماح فحسب، بل من دوره فى تنظيم من قاموا بالانقلاب العسكرى، ومن الثمن الفادح الذى دفعه من حريته بسبب معتقداته السياسة، فقد كان دائماً موضع عدم الثقة من جانب الإنجليز، وهو من ألد أعداء الإنجليز فى مجلس قيادة الثورة. وقد ذكر لسكرتير أول السفارة الأمريكية على مائدة الغداء أول أمس : لقد قضيت سبع سنوات من عمرى فى المعتقلات البريطانية لمجرد الشك فى قيامى بأعمال مضادة للإنجليز، ولعلك تفهم من ذلك أسباب عدم حبى لأبناء عمومتك الإنجليز! ومن ناحية أخرى، عبر السادات دائماً منذ بداية الانقلاب عن ميله نحو الأمريكان، وعلى عكس رفاقه من أعضاء مجلس القيادة يعد أنور السادات اقل فهماً لتعقيدات السياسة الدولية وأكثرهم ثورية، فقد عبر فى مناسبات عديدة عن خيبة أمله لأن المعونة الأمريكية للنظام الجديد فى مصر لم تكن فورية وملموسة مادياً.

وقد سبق اتهام السادات غير مرة بأنه (شيوعى حقيقى) أو (الممثل الفعلى للإخوان المسلمين) فى النظام الجديد، ولذلك كان قربه الشديد من اللواء محمد نجيب وعضويته لمجلس القيادة مثاراً للقلق، وخاصة بالنسبة للإنجليز، وتميل هذه السفارة إلى القبول بالتأكيدات التى قدمها أنور السادات شخصياً لرجالها من أنه يمقت الشيوعية، وأنه ليس المتحدث بلسان الإخوان فى مجلس القيادة، وهو رجل، ضيق الصدر، قليل الصبر، محدود الفهم، ولكنه (رجل مبادئ)، يكرس جهده لما يوكل إليه من عمل، وفى النهاية يعد آخر من يوثق بهم بين البارزين من رجال النظام الجديد.

وعلى ضوء ما تقدم، يبدو من سوء الحظ أن يكون السادات مندوب مجلس القيادة للإشراف على وزارة الإرشاد القومى التى يتولاها الوزير المتعصب المتطرف، فى وطنيته، فتحى رضوان. وفيما يتعلق بهذا العمل، ذكر السادات للسكرتير الأول للسفارة : لا تخشوا أيها الأمريكان من فتحى رضوان، فأنا موجود معه باستمرار، وسوف أمنعه من الإقدام على أى عمل معاد للأمريكان قبل أن يبدأ القيام به."

[وفى تقرير آخر أعدته السفارة عن فتحى رضوان وأنور السادات بتاريخ 2 مايو 1953، ألقت السفارة الأمريكية مزيداً من الضوء على أنور السادات]

"لقد بالغنا فى تقدير أهمية مركز أنور السادات فى مجلس قيادة الثورة، لأنه كان المتحدث بلسان المجلس، ولأنه من أوائل من عرفوا من أعضاء مجلس القيادة ولكن يبدو أنه لم يكن سوى مجرد متحدث باسم المجلس، وأن البكباشى جمال عبد الناصر هو الرجل القوى بمجلس القيادة على نحو ما اتضح فى الشهور الأخيرة، فهو المحرك الفعال لنشاط المجلس.

حقاً تعرض مركز السادات للخطر، فواجه صعوبات من جانب زملائه فى مجلس القيادة عند الإطاحة بالبكباشى عبد المنعم أمين فى فبراير 1953، فكان السادات هو العضو الوحيد من أعضاء المجلس الذى لم يشترك فى محاكمة مدبري الانقلاب المضاد فى 15 يناير، وعلمنا أن نقاشاً حاداً دار داخل مجلس القيادة شكك فى ولائه للنظام وأثار علاقته القديمة بالدكتور يوسف رشاد (صفى الملك فاروق) والحرس الحديدى. دافع السادات عن نفسه بالقول بأنه كان يستخدم تلك الصلات للتجسس على الملك لحساب الضباط الأحرار. ويبدو أن بعض زملائه فى مجلس القيادة رأوا أنه كان عميلاً مزدوجاً، يعمل لخدمة الجانبين فى بداية الأمر، على أقل تقدير. ولكن جمال عبد الناصر سانده أمام المجلس، وساعده على الاحتفاظ بموقعه، ويطوف أنور السادات الآن بالأقاليم بصحبة رفاقه الضباط، ويقوم بإلقاء الخطب للدعوة لهيئة التحرير. وفى 11 أبريل تم تعيينه مع فتحى رضوان عضوين فى اللجنة التى تعد قائمة من يقدمون للمحاكمة أمام (محكمة الغدر).

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى

قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى، ولد فى 20 سبتمبر 1917، رقى إلى قائد سرب فى أول فبراير 1947، وقائد جناح فى أول نوفمبر 1949. وهو ضابط وسيم حسن الهيئة، يجيد التحدث بالإنجليزية، وهو ودود ومجامل مع الأمريكان، قوى الملاحظة وذكى، يتمتع بشخصية قوية، ولكنه يبدو أقل قدرة على "القيادة" من بعض زملائه الضباط مثل سالم وعلى صبرى. وزوجته لا تتحدث الإنجليزية ولكنها تتكلم الفرنسية بطلاقة، وليس لديها اهتمام بالسياسة ولكنها تظهر مع زوجها – أحياناً – فى المناسبات الاجتماعية وكعضو بمجلس القيادة، أسندت للبغدادى مهمة "الاشراف" على وزارة التموين.

الصاغ محمد عبد الحكيم عامر

الصاغ محمد عبد الحكيم عامر، ضابط مشاه ملحق على القيادة العامة للأركان، ولد بالمنيا بصعيد مصر فى11ديسمبر 1919 وتخرج فىالكلية الحربية الملكية فى 1939، وخدم بالكتيبة التاسعة والكتيبة الثانية، والألاى العاشر. وتخرج فى كلية الأركان عام 1948، ثم عين مدرساً بها.

والصاغ عامر يعمل مساعداً للبكباشى عبد الناصر، وتجمعهما صداقة حميمة وصحبة تعود إلى عدة سنوات. وعامر كصديقه هادئ ومتحفظ الطبع، ولكنه يعطى انطباعاً بتمتعه بقدر ملحوظ من الذكاء، ويشتهر بالجرأة والإقدام. متزوج وله أربعة أطفال.

الصاغ محمد كمال الدين حسين

الصاغ كمال الدين حسين ضابط مدفعية ملحق على القيادة العامة للأركان، ولد ببنها – قليوبية فى 2 يونيو 1921، تخرج فى الكلية الملكية الحربية عام 1939 وعين بفرقة مدفعية، ثم أرسل بعد ذلك إلى مدرسة المدفعية، تطوع فى حرب فلسطين، وأرسل بعدها إلى كلية الأركان حيث عين بها مدرساً بعد تخرجه فيها.

قائد السرب حسن إبراهيم

قائد السرب حسن إبراهيم، مدير مكتب رئيس الأركان بالسلاح الجوى الملكى، طويل القامة، أصلع قليلاً، حسن الهيئة، يجيد التحدث بالإنجليزية ، يبدو ودودا مع الأمريكان، ولكنه ميال للهدوء، وهو وطنى جداً ولكنه معقول فى وطنيته. ويبدو أنه يعتقد أن النزاع مع بريطانيا قابل للحل . أعزب.

قائد الجناح على صبرى

قائد الجناح على صبرى، مدير مخابرات السلاح الجوى الملكى، ومدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة، ليس عضواً بمجلس القيادة، ولكنه يحضر الاجتماعات أحياناً، وكان المكلف بالاتصالات بين الضباط والسفارة منذ 23 يوليو 1952.

ولد صبرى فى 30 أغسطس 1920، وعين ملازم طيار فى أول يوليو 1946، ورقى إلى قائد سرب فى 10 سبتمبر 1949. تعلم فى مدرسة كاثوليكية بالقاهرة يديرها الدومينكان أو الفرنسيسكان الفرنسيون، وهو يقدر مستوى التعليم عندهم تقديراً كبيراً.

وقد التحق صبرى بدراسة تدريبية على أعمال المخابرات بقاعدة لورى الجوية بدنيفر، ولاية كلورادو لمدة أربعة شهور فى خريف 1951. وقد رافقته زوجته أثناء وجوده بالولايات المتحدة. ويبدو أنه وزوجته قد بهرا بالولايات المتحدة التى لهم فيها عدد من الأصدقاء، وهما يجيدان الحديث بالإنجليزية.وزوجة صبرى لا تهتم بالأمور السياسية، ويبدو أنهما يتمتعان بحياة عائلية هادئة.

وعلى صبرى متحفظ ولكنه يتمتع بشخصية قوية، وتفكير منطقى وقدر كبير من الحسم. وهو وطنى، لا يثق فى بريطانيا، ولكن نظراً لكونه واقعى يقر بأن التعاون المصرى – الإنجليزى ضرورى.

القائمقام محمد رشاد مهنا(*)

القائمقام محمد رشاد مهنا، عضو مجلس الوصاية، ولد عام 1908 بمنشاة مهنا – غربية لعائلة من الأعيان. تلقى تعليمه الابتدائى والثانوى بمدينة طنطا، والتحق بالكلية الحربية الملكية رغم معارضة أسرته التى كانت تريده أن يدرس الطب، وتخرج عام 1932 برتبة ملازم ثان كضابط رماية، وجاء ترتيبه الأول على دفعته. وفى عام 1934، جاء اسمه بين الضباط الذين تقرر ايفادهم إلى إنجلترا للتدريب، ولكن أسقط اسمه بسبب خلاف بين الضباط المصريين والإنجليز حول المرشحين للبعثة التدريبية من الضباط. وبعد عامين، فى أعقاب إبرام معاهدة 1936 المصرية – البريطانية أوفد مهنا مع مجموعة من الضباط إلى إنجلترا لدراسة أصول الدفاع الجوى، وشكل – بعد عودته – أول وحدة دفاع جوى بالجيش المصرى تولى قيادتها فى الحرب العالمية الثانية. وفى عام 1944 تخرج فى كلية أركان الحرب.

وعند نهاية الحرب العالمية الثانية، عين مهنا مديراً للشئون العامة بوزارة الحربية والبحرية. وخلال حرب فلسطين، خدم بالأركان العامة لحامية القاهرة، ثم خدم كقائد للمدفعية بالسويس، وقائداً للألاى الثانى بسيناء، وكقومندان لمدرسة المدفعية.

وفى عام 1947، ألقى القبض عليه بأمر الفريق إبراهيم عطالله، قائد أركان الجيش المصرى عندئذ ، بتهمة التآمر على العرش، ثم أفرج عنه بعد 45 يوماً بعد طرد الفريق عطالله من منصبه، وإن كان ذلك لا صلة له بالتهمة الموجهة لمهنا، فقد أثبت التحقيق براءته من التهمة الموجهة إليه.

ورشاد مهنا صديق حميم للواء محمد نجيب قائد انقلاب 23 يوليو، وفى ديسمبر 1951 عندما انتخب نجيب رئيساً لنادى ضباط الجيش بدلاً من حيدر باشا – القائد العام للقوات المسلحة – كان دور مهنا رئيسياً فى حشد صغار الضباط للتصويت لصالح نجيب. كما انتخب مهنا نفسه عضواً بمجلس إدارة النادى فنال من أصوات الناخبين ما فاق ما حصل عليه غيره. وأدى ذلك إلى إبعاده عن مدرسة المدفعية، ونقله إلى العريش فى اليوم التالى للانتخابات.

وكان مهنا من الذين شاركوا فى الانقلاب منذ مرحلة التخطيط. وفى 29 يوليو، عين قومندان الكلية الحربية الملكية، وفى اليوم التالى عين وزيراً للمواصلات، وهو المنصب الذى شغله زهير جرائه وزير الشئون الاجتماعية بصفة مؤقتة. ومن الواضح أن تعيينه وزيراً جاء تمهيداً لتعيينه بمجلس الوصاية حيث يشترط أن يكون من بين الأعضاء – بحكم القانون – وزيراً سابقاً. وعلى كل، فقد أعلن فى الثانى من أغسطس أنه اختير عضواً بمجلس الوصاية إلى جانب الأمير عبد المنعم وبهى الدين بركات. ولاشك أن تعيينه كان يهدف إلى تمثيل الجيش بالمجلس بسبب صلته الوثيقة باللواء محمد نجيب.

ورشاد مهنا محافظ جداً فى حياته الخاصة، وشديد التدين، وهو لا يشرب، ولا يدخن، ولا يرتاد أماكن اللهو، مهتم بالرياضة، سبق له الفوز بجوائز الجيش فى لعبة التنس والعدو، وهو متزوج وله أولاد. والتساؤل وارد حول ما إذا كان عضواً بجماعة الإخوان المسلمين أم لا؟ ولكن حياته الخاصة تتمشى بكل تأكيد مع

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/8-1152, Cairo, August 11, 1952.

مبادئ الجماعة. وقد علمت السفارة (الأمريكية بالقاهرة) من شاهد عيان لمراسم حلف اليمين لمجلس الوصاية أن محمد رشاد مهنا عطل المراسم ليطلب سجادة لتأدية الصلاة. ولما كان رجال المراسم بالقصر لا يتوقعون مثل هذا الطلب، وجدوا صعوبة فى تدبير سجادة للصلاة المطلوبة، حتى إذا جاءت خلع مهنا حذاءه، وأدهش الحضور، عندما أدى صلاة العشاء، ثم عاد بعد ذلك إلى مكانه فى صف مجلس الوصاية، فاستؤنفت المراسم عندئذ. وقيل أن الأمير عبد المنعم قد تأثر بهذا المشهد، فأطفأ سيجاره طوال أداء مهنا للصلاة.

[وفى تقرير آخر عن رشاد مهنا حصلت عليه السفارة الأمريكية بلندن من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 6 أكتوبر 1952] جاء فيه:

القائمقام محمد رشاد مهنا، ولد عام 1908 بالغربية. كان شقيقه شفيق عبدالله مهنا يعمل فى خدمة الملك فاروق. نال "سيف الشرف" بعد اتمامه لدراسته العسكرية عام 1932، وكان أول دفعته عند التخرج فى أكاديمية وولويتش العسكرية Woolwich Military Academy، وتخرج فى كلية أركان الحرب بالقاهرة عام 1944، وعين أركان حرب لحامية القاهرة.

كان على صلة بعزيز المصرى باشا فى السنوات الأولى للحرب. وأشارت التقارير عام 1944 إلى أنه يحرض الضباط ويبث بينهم الدعاية المعادية للإنجليز وللحكومة المصرية. وقد تم إلقاء القبض عليه عام 1947 بأوامر الفريق إبراهيم عطالله بتهمة التآمر على العرش، وظل مسجوناً لمدة 45 يوماً ثم أفرج عنه عندما أثبت التحقيق أنه التهمة لا أساس لها من الصحة.

وخلال حرب فلسطين، استولى على حمولة سفينة بضائع استرالية ترفع العلم البريطانى. وفى أكتوبر 1950، عقد اجتماعاً حضره ألف ضابط وجندى احتجاجاً على الإصابات التى حدثت أثناء التدريب على البنادق بسبب فساد الذخيرة، وقد نقل إلى فلسطين (غزة)، ولكنه أخبر إخوانه الضباط أنه سيتابع نضاله ضد المستبدين فى الجيش.

تم انتخابه فى أول يناير 1952 عضواً بمجلس إدارة نادى الضباط، وأحرز أكبر عدد من أصوات الناخبين فاق ما ناله غيره من الضباط من قبل، وقد نقل على إثر ذلك إلى العريش.

ولا يتضح دوره فى انقلاب 23 يوليو، فتشير بعض التقارير إلى أنه لم يكن عضواً بالجماعة التى خططت له ونفذته، ويشير البعض الآخر إلى أنه كان العقل المدبر وراء الانقلاب، ولكن بسبب طبيعته الانطوائية وعدم قدرته على الحديث أمام الحشود، لم يتول القيادة. وهناك اتفاق عام على أنه سوف يكون واحداً ممن يخلفون نجيب، وربما كان خليفته الوحيد.

وفى 29 يوليو، عين مهنا مديراً للكلية الحربية، وفى 30 يوليو عين وزيراً للمواصلات فى حكومة على ماهر، وفى 3 أغسطس عين عضواً بمجلس الوصاية. ومهنا معروف باستقامته وتحفظه، يتحاشى الظهور فى أماكن اللهو، من المتحمسين للإخوان المسلمين إن لم يكن عضواً بالجماعة، متزوج ولديه على الأقل طفل.

قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى(*)

قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى، الذى كان مساعداً للصاغ صلاح سالم فى مفاوضات السودان الأخيرة، ولد بالقاهرة فى 20 فبراير 1915، وهو شقيق قائد السرب على صبرى، مدير مخابرات سلاح الطيران، ومدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة لشئون الطيران، والذى كان همزة الوصل بين الضباط والسفارة (الأمريكية بالقاهرة) منذ وقع انقلاب 23 يوليو 1952.

وقد تلقى ذو الفقار تعليمه الابتدائى والثانوى بمدرسة الروم الكاثوليك الفرنسية بمصر الجديدة، إحدى ضواحى القاهرة، والتحق عام 1931 بكلية الهندسة جامعة فؤاد الاول حيث درس لمدة ثلاث سنوات، ولم يكن طالباً مجتهداً، فقد قضى السنوات الثلاث فى فرقة دراسية واحدة. وفى عام 1935، أرسله والده إلى جامعة ريدنج Reading University ببر كشاير بانجلترا، فلم يمكث بها سوى ثلاثة شهور ثم هاجر بعدها إلى الولايات المتحدة. واشترك ذو الفقار فى بطولة المحترفين للوزن الخفيف للملاكمة أثناء دراسته بجامعة فؤاد الاول، كما لعب مباراة واحدة بإنجلترا كملاكم محترف تحت اسم مستعار هو وليم باركر. وعندما هاجر إلى الولايات المتحدة، احترف الملاكمة تحت اسم حسن صبرى، ولكنه اضطر للاعتزال بعد المباراة الرابعة التى جرت فى واشنطون بسبب اصابته فى يده اليمنى. عندئذ توجه إلى ديترويت بحثاً عن عمل ، واشتغل موزعاً للصحف لدى شركة ماكفادن ببليكاشنز McFadden publications لمدة أسبوع واحد ، ولكنه لم ينجح أيضاً فى هذا العمل، واضطر إلى الاتصال بالمفوضية المصرى بواشنطون طلباً للمساعدة المالية.

فقام الوزير المفوض – الذى كان صديقاً لوالد ذو الفقار – بالاتصال بأبيه الذى رتب أمر عودة ولده إلى مصر، وخاصة أنه لم يوافق أصلاً على قرار ابنه الهجرة إلى الولايات المتحدة.

وفى أكتوبر 1936، التحق ذو الفقار بالكلية الحربية الملكية لينضم إلى دفعة أنور السادات، وزكريا محى الدين، وحسين الشافعى، وهم جميعاً الآن أعضاء بمجلس قيادة الثورة الذى يتولى حكم البلاد منذ الانقلاب العسكرى. وكان ذو الفقار من بين أوائل الخريجين، وعين برتبة ملازم ثان بالقوات الجوية فى فبراير 1938. وعمل فى أوائل الحرب العالمية الثانية على الطائرات المضادة للغواصات التى كانت تقوم بدوريات فوق خليج السويس، ثم عين مساعداً لقائد طائرة الملك الخاصة.

وفى 18 مايو 1941، كان ذو الفقار أحد طيارين اثنين قادا الطائرة التى حاول الفريق عزيز المصرى (الذى عين أخيراً وزيراً مفوضاً بموسكو) الفرار بها إلى العراق لينضم للثوار هناك الذين كانوا – عندئذ – يحاربون الإنجليز. وأصيب محرك الطائرة بعطب بعد اقلاعها من مطار الماظة بقليل، واضطرت للهبوط فى الحقول عند قليوب شمال القاهرة. وقد ألقى القبض على الفريق عزيز المصرى ورفاقه، وقضى ذو الفقار عاما فى السجن عقاباً له على اشتراكه فى خطة الهرب الفاشلة، وبعد إطلاق سراحه نقل إلى الجيش.

وأثناء وجوده بالجيش، خدم فى منطقة قناة السويس، وشارك فى حرب فلسطين فى نفس الكتيبة التى

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/3-2153, Cairo, march 21, 1953.

قادها محمد نجيب وأصيب فيها بجرح. وظل ذو الفقار فى الخدمة على الحدود مع إسرائيل حتى عام 1949 ، عندما نقل إلى الكتيبة التاسعة المتمركزة بالخرطوم بالسودان. وفى أوائل عام 1951، نقل إلى قيادة القوات المسلحة بالسودان. وبعد انقلاب 23 يوليو 1952، قام بعدة زيارات إلى القاهرة، ومن خلال علاقاته وشقيقه على صبرى بضباط قيادة الثورة، تمت إعادته إلى سلاح الطيران فى نوفمبر.

وفى نفس الوقت – تقريباً – عين ذو الفقار ممثلاً لنجيب فى مفاوضات السودان. وكانت سنوات خدمته بالسودان عوناً له على لعب دوره فى المفاوضات. وخلال الأسبوع الأول من مارس 1953، أختير مندوباً لمصر بلجنة الحاكم العام للسودان.

وذو الفقار – شأنه فى ذلك شأن زملائه الضباط- معاد للإنجليز، مفرط فى وطنيته، ولكنه ليس استفزازياً بأى حال من الأحوال. وارتباطه بعزيز المصرى عام 1941 قد يعطى انطباعاً أنه ربما كان يشاركه ميوله نحو النازية وتحمسه لها خلال الحرب، ولكن موقفه قد يعزى إلى عدائه للإنجليز ومن ثم رغبته فى تأييد كل من يعادى بريطانيا واعتباره صديقاً لمصر، وعلى كل، يبدو أنه يحمل للولايات المتحدة مشاعر الصداقة والود، وهى مشاعر تستند إلى خبرته الشخصية أثناء وجوده بالولايات المتحدة، وهو معاد للشيوعية ما فى ذلك شك، هادئ الطبع، جذاب الشخصية، يبدو منطقى التفكير، ومعرفته بالثقافة الغربية تفوق كثيراً المستوى العادى، ورغم أنه مسلم إلا أنه ليس متشدداً.

ولذو الفقار علاقات عائلية مع عدد من الشخصيات الهامة فى النظام القديم، فهو يتميز على غيره من ضباط "الحركة المباركة" بانحداره من أصول ارستقراطية. وقريبه وحيدر رأفت كان المستشار القانونى – سابقاً – لوزارة الخارجية المصرية، وهو معارض لحكومة نجيب، وموجود الآن بالولايات المتحدة. وخال ذو الفقار هو على الشمسى (الباشا السابق) – رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى وعضو مجلس إدارة شركة قناة السويس، وعضو لجنة الدستور التى تم تشكيلها فى 13 يناير 1953.

وذو الفقار وأخيه على صبرى متزوجان من شقيقتين، ولذو الفقار بنت تسمى نادية ولدت عام 1941 ، ونجل يدعى أمير ولد فى 1945. ولهما أخ ثالث يعمل مع برنامج النقطة الرابعة بمرسى مطروح، وشقيقة متزوجه من ضابط طيران آخر هو قائد الجناح حماده القائد السابق لمطار الدخيلة بالإسكندرية الذى عين أخيراً قائداً لمحطة حلوان الجوية.

البكباشى زكريا محى الدين(*)

البكباشى زكريا محى الدين ولد بكفر شكر قليوبية فى 7 مايو 1918، وتخرج فى الكلية الحربية الملكية فى 1938، وعين ضابطاً بسلاح المشاة، وفيما بعد أصبح مدرساً بالكلية الحربية لمدة خمس سنوات . وتخرج فى كلية أركان الحرب عام 1948، وحضر دورة تدريبية خاصة بإنجلترا. اشترك فى حرب فلسطين. عمل مدرساً بكلية أركان الحرب قبل أن يصبح مديراً للمخابرات الحربية.

وقد أجرى أعضاء السفارة (الأمريكية) عدة اتصالات مع البكباشى زكريا محى الدين، وقد عبر عن صداقته تجاه الولايات المتحدة،وعبر عن آرائه بصراحة تامة، وفى حديث أخير له مع مستشار السفارة ، وصف الانقلاب الذى قام به الجيش بأنه "حركة"، وأعطى انطباعاً واضحاً أن الضباط الذين قادوا هذه الحركة يرون أن تنفيذ السياسات التى يتولون وضعها إنما يقع على عاتق السلطات المدنية. وبعبارة أخرى ، لا يعد العسكريون خدماً للسلطة المدنية، بل العكس.

ولكن فى حديث دار بينه وبين الملحق العسكرى (الأمريكى) أبدى زكريا محى الدين قلقه لاضطرار السلطات العسكرية التدخل فى عمل الحكومة.ونفى أن يكون الجيش متحكماً فى رئيس الوزراء، وقال أنهم يقومون "بتقديم الاقتراحات لتحسين الأداء وإدخال التغييرات"، التى قد يقبلها على ماهر أو يرفضها وفقما يراه مناسبا. وجدير بالملاحظة أن على ماهر مستعد دائماً لتنفيذ "اقتراحات" الجيش. وأضاف زكريا أن قادة الحركة يأملون إجراء الانتخابات البرلمانية فى المستقبل القريب، وستصبح الحكومة بعد ذلك ملكية دستورية وفق النموذج البريطانى.

ويبدو البكباشى زكريا محى الدين حسن النية تجاه الولايات المتحدة، فقد ذكر للملحق العسكرى (الأمريكى) أن الجيش المصرى على ثقة أنه سيجد فى أمريكا صديقاً حقيقياً يعتمد عليه. وهو كغيره من المصريين ينتقد السياسة البريطانية، وينظر إليها بعين الشك، ولكنه ذكر فى حديثه إلى مستشار السفارة (الأمريكية) أن حركة الجيش تركز على الإصلاح الداخلى الشامل، وأنه من السابق لأوانه البحث عن حل للمشاكل الدولية البارزة مثل العلاقات مع بريطانيا، وإسرائيل.

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/9-652, Cairo, September.

الصاغ صلاح سالم(*)

الصاغ صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة الذى يحكم مصر منذ انقلاب 23 يوليو 1952، والممثل الرئيسى للواء نجيب فى المفاوضات التى أدت إلى إبرام اتفاقية السودان، وهو شقيق قائد الجناح جمال الدين مصطفى سالم، عضو مجلس قيادة الثورة ومدير العمليات بسلاح الطيران المصرى.

وهو ضابط شاب فى أوائل الثلاثينات من عمره، ولد فى سنكات – شرقى السودان لأبوين مصريين،وعاش هناك حتى السادسة من عمره، عندها عادت أسرته إلى مصر. تعلم بمدرسة الإبراهيمية الثانوية بالقاهرة، ثم التحق بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول لمدة عامين قبل أن يتحول إلى الخدمة بالجيش ، تخرج فى كلية الحربية الملكية، وكلية أركان الحرب. وخدم بالقوات المصرية فى مرسى مطروح زمن الحرب العالمية الثانية، وشارك فى حرب فلسطين. وعند وقوع الانقلاب العسكرى كان يعمل برفح فى قطاع غزة كأركان حرب كتيبة المشاة الأولى.

وكان صلاح سالم من الضباط الأحرار الذين خططوا ونفذوا الانقلاب، وقد جذب الانتباه إليه قبل عامين عندما مثل أمام المحكمة كشاهد إثبات ضد اللواء حسين سرى عامر فى قضية الأسلحة بالصحراء (اتهم عامر باختلاس مبالغ من الأموال التى جاءت من تجميع وبيع السلاح لقبائل البدو بالصحراء الغربية ، وقد برئ بعد ذلك فى 1951). وحوالى نفس الوقت تقريباً، عبر صلاح سالم عن سخطه على النظام وضيقه بالأوضاع السائدة فى الجيش بالحض على نشر مقال بمجلة "المصور" انتقد إدارة الكلية الحربية الملكية ، وشن هجوماً شديداً على اللواء محمود صبى مديرها. فقد علم الفريق محمد حيدر باشا – قائد عام القوات المسلحة وصفى الملك فاروق – أن صلاح سالم كان وراء نشر المقال، فاتصل به وحاول كسبه إلى صفه.

ولما كان صلاح سالم مشتركاً (وكذلك شقيقه جمال) فى مؤامرة الضباط الأحرار، فقد ابلغ زملاءه بما كان من أمر حيدر معه، فنصحوه بأن يتظاهر بالانصياع لرأى حيدر خدمة لقضيتهم. وبناء على ذلك وثق صلاح سالم صلته بحيدر حتى أصبح قادراً على الحصول على قدر كبير من المعلومات من خلاله نقلها إلى زملائه الضباط الأحرار، كما نقل إلى حيدر – فى نفس الوقت – معلومات غير صحيحة عن الضباط الأحرار، الذين كان يعلم القصر بنشاطهم ولا يوليه اهتماماً كافياً.

وقد علم صلاح سالم من حيدر باشا أنه لم يكن رجل القصر المفضل على نحو ما كان يشاع، وأنه يتعرض لهجوم عنيف من جانب الدكتور يوسف رشاد، حيكمباشى (كبير أطباء) اليخوت الملكية، وحلمى حسين مدير السيارات الملكية، ومحمد حسن شما شرجى الملك، وجميعهم لهم تأثير كبير على الملك. وقد حاول الضباط الأحرار أن يستغلوا المشاعر السيئة لحيدر باشا لخدمة مصلحتهم، فعندما علموا – فى أواخر 1951- أن حيدر باشا يعارض بشدة عودة اللواء حسين سرى عامر إلى الخدمة التى حثه عليها يوسف رشاد ورفاقه، نقل الضباط الأحرار إلى حيدر -عن طريق صلاح سالم – أن الجيش لا يقبل بعودة حسين سرى عامر للخدمة، وأنه إذا وقف حيدر ضد عودته، فإنه سوف يسترد ما فقده من شعبيته بين صفوف الجيش، وقد

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/3-953, Cairo, Mrch 9, 1953.

فضل حيدر – بالطبع – فى تحقيق هدفه، فلم يعد حسين سرى عامر إلى الخدمة فحسب، بل نقل اللواء محمد نجيب من سلاح الحدود ليفسح له مكاناً لتولى قيادة ذلك السلاح.

وجاء فشل حيدر فى ذلك ليقنع الضباط الأحرار بضعف مركز حيدر، وأن السلطة الحقيقة فى إدارة أمور الجيش تقع فى يد عناصر معينة بالقصر، مما شجعهم على المضى قدماً فى خطتهم للإطاحة بالنظام.

ووفقاً لمقال نشر بمجلة "التحرير" المعبرة عن الجيش فى 25 فبراير 1953 بعنوان :"من هو رشاد مهنا؟"، لعب صلاح سالم دوراً فى تنظيم مؤامرة الإطاحة بالنظام القديم بين صفوف القوات الموجودة بغزة، فيزعم أنه وزميله البكباشى جمال عبد الناصر قد فاتحا القائمقام رشاد مهنا عدة مرات خلال عام 1951 للانضمام إلى "الضباط الأحرار"، ولكن مهنا ظل يتملص من الاستجابة لهما، وأنه بعد نقل رشاد مهنا إلى العريش فى أعقاب انتخابات نادى الضباط – فى ديسمبر 1951- ساعد على حشد الضباط فى العريش وراء الحركة. وتتهم المقالة مهنا بالامتناع عن التعاون مع "الضباط الأحرار" حتى وقوع الانقلاب، وأنه كان على اتصال دائم مع الوفديين. فإذا صدقت مزاعم صلاح سالم، من الصعب أن نفهم الأسباب التى دعت إلى تصعيد مهنا إلى منصب عضو مجلس الوصاية بعد الانقلاب، ويبدو أن ما جاء بالمقال معلومات مبالغ فيها عن ما حدث بالفعل.

وإضافة إلى اللواء محمد نجيب والبكباشى جمال عبد الناصر اللذان يبدوان أقوى رجلين بمجلس قيادة الثورة، لمع اسم صلاح سالم أكثر من غيره من الضباط أعضاء مجلس القيادة، ففى أكتوبر 1952 عين ممثلاً للواء محمد نجيب فى المفاوضات الخاصة بالسودان التى دارت أولاً مع القادة السياسيين السودانيين ثم مع البريطانيين، وقام بعدة زيارات إلى السودان، وظهرت صوره بالصحف من وقت لآخر، وأدلى بتصريحات عن المفاوضات بنفسه. وتشير تقارير غير مؤكدة أن نشاطه وتسليط الأضواء عليه يثيران غيرة البكباشى جمال عبد الناصر. ولكن إذا صح ذلك، فإن تحسن الوضع بينهما يبدو من اشتراكهما فى الجانب المصرى الذى سيتفاوض مع البريطانيين حول قاعدة قناة السويس.

ويقال أن صلاح سالم يسارى، ولكنه ليس شيوعى النزعة، وهو عنيف فى وطنيته، وهو يعارض فى توسيع نطاق نفوذ الإخوان المسلمين رغم أنه يتحدث بإعجاب عن الشيخ حسن الباقورى – وزير الاوقاف - الذى كان قبل دخوله الوزارة عضواً فى قيادة الإخوان المسلمين.

وصلاح سالم رجل يمكن أن يكون روابط شخصية قوية، وهو بالغ الاستجابة للاتصال الشخصى . ونتيجة لذلك، يمكن التأثير عليه أحياناً بسهولة تامة؛ كما أنه يستخدم نفس الأسلوب مع الغير أحياناً أخرى . وقيل أنه أقام علاقة قوية مع المهدى خلال زياراته الأخيرة للسودان أثناء المفاوضات، ولعل هذه العلاقة كانت وراء التوصل إلى اتفاق مع حزب الأمة الذى يتزعمه عبد الرحمن المهدى.

وصلاح سالم ذكى، واسع الإطلاع، ويبدو أنه يتمتع بقدر ملحوظ من المهارة السياسية التى تجلت فى نجاحه فى التفاوض مع السودانيين، هو شخص طموح سياسياً واجتماعياً، فهو من بين القلائل بين قادة

النظام الجديد الذين يلبون الدعوة لحضور المناسبات الاجتماعية. وقد أقام علاقة صداقة مع الأميرة فايزة مما عرضه للانتقاد الشديد من جانب زملائه بمجلس القيادة.

قائد الجناح محمد وجيه أباظة(*)

قائد الجناح محمد وجيه أباظه، مدير الشئون العامة بالقوات المسلحة، ولد فى 9 سبتمبر 1917، وبعد أن انهى دراسته بمدرسة الزقازيق الثانوية التحق بالكلية الحربية ثم بكلية الطيران، وعين برتبة ملازم ثان بالسلاح الجوى الملكى فى أبريل 1939. ورغم أن معظم خدمته كانت فى مجال الشئون العامة، إلا أنه شارك فى حرب فلسطين، ومنح وسام الاستحقاق من الطبقة الثالثة – فى مارس 1951- من الحكومة السورية لدوره فى الحرب ضد الإسرائيليين. وقد رقى إلى رتبة قائد الجناح عام 1951، عندما اختار الملك فاروق مجموعة من الضباط لترقيتهم ابتهاجاً بزواجه (من ناريمان).

وترجع علاقة أباظة بمؤامرة الضباط الأحرار إلى سنوات الحرب، ففى مقال نشر بالصحف فى يوليو 1953، زعم قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى (وزير الحربية الحالى) أنه عندما التحق بالمجموعة كان أباظة بالفعل واحداً منهم. وفى الأيام التى سبقت الانقلاب كان أباظة واحداً من بين الواحد والعشرين عضواً الذين خطفوا له، ولما يتم عمله لإعادة تنظيم الجيش بعد الانقلاب.

وفى كتاب نشرته الحكومة أخيراً حول خلفيات حركة الجيش، أعطى أباظة مكاناً بارزاً، فقد ورد ذكره فى أكثر من موضع بالكتاب كمشارك فى النشاط السرى، وعزى إليه، وعبد اللطيف البغدادى، وأنور السادات، وحسن عزت، وأحمد سعودى القيام بأعمال عنف ضد الإنجليز فى الأيام الأخيرة للحرب العالمية الثانية بإلقاء القنابل على المنشآت البريطانية وقتل الجنود الإنجليز.

وفى أغسطس 1952 – بعد نجاح حركة الجيش – نقل أباظة من وظيفة مساعد قائد مطار الماظة الحربى، وعين مديراً للشئون العامة بالقوات المسلحة. وبعد ذلك حجبه أنور السادات – عضو مجلس قيادة الثورة – الذى كان المتحدث الرسمى بلسان المجلس فى الشهور الأولى من استيلاء الحركة على السلطة ، وتشير التقارير إلى أن قراراً صدر فى ديسمبر 1952 بتعيين أباظة قائدا لقاعدة حلون الجوية، ليحل أنور السادات محله مديراً للشئون العامة بالقوات المسلحة، ولكن ذلك التغيير لم يحدث على أى حال فقد انحسر الضوء –نوعا ما- عن السادات فى يناير 1953 لأسباب لم تتضح بعد، ومن ثم أصبح أباظة – الذى احتفظ بمنصبه – أكثر تألقاً.

وأيضاً عندما وضعت الخطط – فى يناير 1953 – لتدبير المتطوعين المدنيين من الفدائيين واستخدامهم فى المستقبل للقيام بعمليات ضد الوجود البريطانى فى قاعدة قناة السويس، قد يعين أباظة قائداً "لكتائب التحرير". ولا تتوفر المعلومات عما يترتب على ذلك، فبينما يتولى أباظة قيادة "الكتائب" فى حرب عصابات ضد الإنجليز، فإنه ليست لديه خبرة أو صلة بكتائب الفدائيين، وتشير الدلائل إلى أن الضباط الآخرين مثل الصاغ كمال الدين حسين – الذى يتحمل مسئولية تدريب المتطوعين – ربما كان أنسب لتولى هذه المهمة.

وقد أظهر أباظة مهارة فائقة – فى الوقت الحالى – فى مجال الشئون العامة، وخاصة من ناحية

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/8-653, Cairo, August 6, 1953.

الإنتاج الذى يقدم على مسرح حديقة الأندلس، وهى إحدى الحدائق العامة بالقاهرة، فقد أقام صلات وثيقة مع الفنانين والممثلين المصريين وبينهم العديد من أصدقائه، وقد نجح فى اقناع المطربين والراقصات من المشاهير أن يقدموا عروضهم على ذلك المسرح دون مقابل مادى، وجعل الإذاعة الحكومية المصرية تقوم بإذاعة تلك الحفلات، واتفق مع شركات الصابون أن تضع اعلانات عن منتجاتها بالمسرح مقابل رسوم كبيرة، وأقبلت الشركات على طلب الإعلان عن سلعها فى الحفلات التالية حتى تحظى بذكرها فى الإذاعة التى تذهب إليها معظم الرسوم التى يتم تحصيلها كما تحصل "هيئة التحرير" على ما بقى من عائد الإعلانات إضافة إلى حصيلة بيع تذاكر الحفلات.

ومن بين المشروعات الأخرى التى قام بها أباظة منح جوائز مالية لأحسن كتاب عن "هيئة التحرير " أو "الجمهورية" أو غير ذلك من الموضوعات التى يمكن استخدامها فى الدعاية للنظام. وبينما بلغ كل ما دفعه أباظة كجوائز ألف جنيه مصرى، فإن جميع النصوص المقدمة أصبحت ملكاً للحكومة التى تتولى طبعها وتوزيعها بأسعار زهيدة لخدمة الدعاية للنظام الجديد.

وفى عام 1952، أبلغ أحد ضباط السلاح الجوى المصرى – ممن يحملون رتبة أعلى من رتبة أباظة – الملحق الجوى بالسفارة الأمريكية، أن أباظة انتهازى لا يمكن الثقة به. وقد تأكدت هذه المعلومة من مصادر أخرى ومن بين هذه المصادر من ذكر أن أباظة شخص طموح، وأنه يريد أن يصبح وزيراً للإرشاد القومى.

ومحمد وجيه أباظة متزوج من إحدى بنات عمه ولديه أربعة أبناء، ويتحدث العربية وبعض الإنجليزية.

الفصل الرابع

وزراء الثورة

يضم هذا الفصل تراجم لستة من أهم وزراء الثورة، لعب الثلاثة الأول منهم أدواراً حاسمة فى توجيه القرارات السياسة التى صدرت عن مجلس قيادة الثورة، فثلاثتهم كانوا من رجال الحزب الوطنى الجديد ولهم دور تاريخى أيضاً فى حركة مصر الفتاة، فهم بحكم مشاربهم السياسية لهم موقف معارض لدستور 1923 وللأحزاب السياسية التى تعاقبت على الحكم فى ظله، ومن ثم تشير الدراسات التى تناولت السنتين الأوليين من عهد الثورة إلى سليمان حافظ وفتحى رضوان (وإلى حد ما) نور الدين طراف باعتبارهم كانوا يديرون – من وراء الكواليس – عملية تحديد التوجه السياسى المعادى للدستور والأحزاب الذى أخذ به مجلس قيادة الثورة، وصيغت على أساسه القرارات المصيرية التى حدد شكل النظام السياسى الجديد.

ولعل أخطر هؤلاء الثلاثة هو سليمان حافظ الذى قدمه عبد الرازق السنهورى للضباط، ولفت أنظارهم إلى قدراته عندما صاغ وثيقة التنازل عن العرش وحملها إلى الملك بنفسه ليوقعها، كما كان صاحب صياغة القرارات الخاصة بسلطات مجلس القيادة التى أطلقت يد المجلس فى إصدار قرارات لا يجوز الطعن فيها أمام القضاء، كما صاغ القرارات الخاصة بالغاء دستور 1923 وإلغاء الأحزاب السياسية.

وقد لعب فتحى رضوان دوراً هاماً فى وضع أسس الجهاز الإعلامى للثورة من خلال توليه وزارة الإرشاد القومى، فكان له دور أساسى فى حشد الرأى العام وراء مجلس قيادة الثورة، والترويج لما يتخذه المجلس من قرارات سياسية.

ولم يعمر سليمان حافظ وفتحى رضوان فى الوزارة طويلاً، أما نور الدين طراف فاستمر لفترة طويلة وزيراً للصحة، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة الوزارة التى تولاها، وجعلته بعيداً عن التورط فى اتخاذ مواقف سياسية معارضة، فلزم حدود مهمته كتكنوقراط، ومن ثم عمر طويلاً، أما الشيخ احمد حسن الباقورى فدخل الوزارة ممثلاً للإخوان المسلمين، وقد وقع اختيار عبد الناصر عليه لكونه أكثر أعضاء مكتب الإرشاد اعتدالاً، وحتى لا يعطى للإخوان حق تعيين شخص من ممثلهم فى الوزارة، وقد عمر الباقورى فى موقعه كوزير للأوقاف طويلاً رغم ما وقع من صدام بين الإخوان والثورة.

أما الدكتور محمود فوزى – وزير خارجية الثورة – فقد زكاه للمنصب كفاءته وخبرته المهنية الطويلة فى المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة، وكذلك خبرته بالقضية المصرية وطبيعة العلاقات المصرية – البريطانية، هذا فضلاً عن عدم تورطه فى علاقات خاصة بالقصر أو غيره من القوى السياسة فى العهد الملكى.

وصاحب الترجمة الأخيرة الدكتور عبد الجليل العمرى الذى تولى وزارة المالية رجل يعد من الخبراء البارزين فى الاقتصاد، وقد زكاه للمنصب سجله المهنى الحافل ونزاهته، وقدراته الخاصة التى كان النظام الثورى الجديد فى حاجة إليها لمعالجة الأزمة الاقتصادية التى تعانيها البلاد، وما كان معروفاً من

توجهه الرأسمالى، فعقدت عليه الآمال لتحقيق التنمية على الطريق الرأسمالى، وقد لعب الدور الأساسى فى إقامة مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات باعتبارهما جهازان للتخطيط للتنمية فى المجالين.

سليمان حافظ(*)

سليمان حافظ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، ولد بالإسكندرية عام 1896 وتخرج فى مدرسة الحقوق السلطانية بالقاهرة، وقد اضطر أن يترك الدراسة بعد وفاة والده ليلتحق بوظيفة كاتب بجمرك الإسكندرية، ثم عاد إلى الدراسة وتخرج عام 1920 فى نفس الدفعة التى تخرج فيها عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة .

وقد شارك حافظ فى الحركة الوطنية التى أعقبت الحرب العالمية الأولى، فعمل مع شفيق منصور فى النشاط المعادى للإنجليز، ولكن دوره كان محدوداً.

وبعد تخرجه فى مدرسة الحقوق، مارس حافظ المحاماة بالإسكندرية وذاع صيته، فأصبح من ألمع المحامين بالمدينة، وفى 1939 عينه على ماهر – رئيس الوزراء- مستشاراً بمحكمة استئناف القاهرة وما لبث أن أصبح مستشاراً بمحكمة النقض، وفى عام 1948 عين وكيلاً لوزارة العدل، وفى 21 مارس 1949 عين نائباً لرئيس مجلس الدولة، وظل يشغل المنصب حتى عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية فى حكومة اللواء محمد نجيب فى 7 سبتمبر 1952.

وقد سلطت الأضواء على سليمان حافظ فى 1951، عندما رفض أن يعد مذكرة تبرر – من الناحية القانونية – مشروع قانون الصحافة الذى تقدمت به الحكومة للبرلمان لأحكام الرقابة على الصحف ، واضطرت حكومة الوفد إلى سحب مشروع القانون بسبب المعارضة الشديدة له.

ومن الواضح أن سليمان حافظ أعلن تأييده لحركة الجيش فور وقوع انقلاب 23 يوليو 1952، لأنه استدعى لصياغة نص المرسوم الملكى الذى وقعه فاروق وتنازل بموجبه عن العرش. وفى 3 أغسطس أعلن اختياره مستشاراً للقائد العام اللواء محمد نجيب، وعندما قام الأخير بتشكيل الوزارة فى 7 سبتمبر كان لحافظ تأثير كبير فى اختيار أعضاء الوزراء من بين أصدقائه.

وقد كان حافظ عضواً بالحزب الوطنى المعروف بتطرفه، ولكنه ترك الحزب واستقل تماماً عن الأحزاب السياسية، وكانت له دائماً ميول سياسية قوية، رغم أن خبرته انحصرت فى المجال القانونى حتى دخوله الوزارة الحالية. وقد عرف حافظ بالنزاهة والاستقامة، والتبحر فى القانون، ولكن خبراته الإدارية محدودة. ومن المتوقع أن يصبح مجرد أداة فى يد اللواء محمد نجيب ومجموعة الضباط الذين يحكمون مصر. وهناك شائعات تتردد مفادها أن ضباط مجلس القيادة ضاقوا ذرعاً بسليمان حافظ، وأن أيامه فى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء قد تكون معدودة. فالعسكريون يترددون فى إجراء تعديلات على مجلس الوزراء إلا إذا كانت الضرورة ملحة لذلك، لأنهم يحسون أن ذلك يؤدى إلى فقدان الجماهير الثقة بالنظام.

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/9-2752, Cairo, September 27, 1953.

فتحى رضوان(*)

فتحى رضوان، وزير الدولة، ولد بالقاهرة حوالى عام 1900، ودرس أصول الدين والشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر بالقاهرة، وكان شيخاً معمما، ثم التحق بعد ذلك بكلية الحقوق جامعة الملك فؤاد الأول وتخرج فيها عام 1933.

وخلال دراسته القانونية بجامعة فؤاد الأول أصبح مهتماً بالسياسة ومشاركاً فى المنظمات الطلابية . وفى عام 1931، انتخب عضواً باللجنة التحضيرية لمؤتمر الطلاب الشرقيين، ومثل الطلاب المصريين فى مؤتمرات تلك المنظمة التى عقدت بتركيا، والعراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين. وفى عام 1932 أختير سكرتيراً لما عرف "بمشروع القرش" الذى أقامه عدد من الطلاب لجمع التبرعات بمبالغ صغيرة لتستخدم حصيلتها فى بناء مصانع من أجل تحقيق التصنيع، وقد استخدمت الأموال التى جمعت لبناء مصنع للطرابيش.

وكان فتحى رضوان – الذى عرف منذ وقت طويل بأفكاره المتطرفة – أحد مؤسسى حزب "مصر الفتاة" عام 1933 بالاشتراك مع أحمد حسين ومحمد صبيح. وقد اصبح هذا الحزب- الذى ظل مؤيداً للنازية حتى 1945 – اشتراكياً الآن، ويقف على يسار جميع الأحزاب السياسية الأخرى الموجودة بمصر. وتولى رضوان منصب السكرتير العام للحزب. وقد قبض عليه – فى نفس العام – بتهمة التآمر على الإطاحة بنظام الحكم وحوكم، وصدر ضده حكم بدفع غرامة مالية. ومن ذلك الوقت اعتقل مرات عديدة بتهم تتصل بالنشاط السياسى. وفى عام 1945، ألقى القبض عليه عقب اغتيال أحمد ماهر باشا واتهم بالتواطؤ فى عملية الاغتيال، ولكن أطلق سراحه بعد ثلاثة شهور.

وبالإضافة إلى ماضيه السياسى، يعد فتحى رضوان محامياً ناجحاً يتخصص فى القضايا السياسية ، واكتسب شهرة – عام 1946- من خلال دفاعه الناجح عن قريبه سعد الدين كامل ومتهمين آخرين فى قضية مقتل أمين عثمان باشا، وزير المالية السابق الموالى للإنجليز. وهو أيضاً مؤلف لعدة كتب من بينها تراجم لغاندى والزعيم الوطنى مصطفى كامل، والنبى محمد، وكتاب عن الحركة الثورية فى إيرلندا.

وفى عام 1940، استقال رضوان من حزب مصر الفتاة، وأصبح بعد ذلك بأربع سنوات عضواً بالحزب الوطنى، وما لبث أن صعد إلى منصب السكرتير العام للحزب، وكان لعدة سنوات صاحب ورئيس تحرير جريدة "اللواء الجديد" لسان حال الحزب، والحزب الوطنى الذى فقد معظم ما كان له من تأييد شعبى فى السنوات الأخيرة (يشغل ستة مقعد فى برلمان 1950) يعد من أكثر التنظيمات السياسية تطرفاً ويضم أولئك الذين يطالبون بالجلاء الفورى للإنجليز من مصر ووحدة وادى النيل ويرفض التفاوض كأسلوب لتحقيق المطالب الوطنية.

وفى مايو 1950، قام رضوان بالاشتراك مع الشباب من أعضاء الحزب الوطنى الساخطين على قيادة حافظ رمضان باشا – رئيس الحزب – بتأسيس مجموعة مستقلة ادعت أنها وحدها تمثل الحزب الوطنى ،

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/9-2752, Cairo, September 27, 1952.

ورداً على ذلك قام حافظ رمضان باشا بإعلان طرد رضوان من الحزب، كما أعلن رضوان من جانبه فصل رمضان من الحزب. غير أن الطرفين استطاعا رأب الصدع بينهما، واستمر رضوان سكرتيراً عاماً للحزب لبعض الوقت. وبعد انقلاب 23 يوليو 1952، أعلن رضوان نفسه رئيساً للحزب، واعتزل حافظ رمضان العمل السياسى ولكنه اعترض على رئاسة رضوان للحزب.

ولما كان رضوان متعاطفاً مع الشيوعيين، مصاحباً لهم، فقد ذكرت الصحف عام 1947 أنه يعتزم زيارة موسكو. وفى نوفمبر 1950، حضر "مؤتمر السلام" الذى عقد بوارسو تحت رعاية السوفييت حيث أختير واحدا من بين المندوبين الثلاثة الذين مثلوا مصر. وفى نوفمبر 1951 كان مندوباً بمؤتمر السلام الذى عقد بفينا.

وكان فتحى رضوان من بين من أعتقلوا مساء 26 يناير 1952 بعد حريق القاهرة، واتهم بتحريض الجماهير على القيام بأعمال الشغب عن طريق المقالات الملتهبة التى كان ينشرها "باللواء الجديد"، وأودع السجن انتظاراً للمحاكمة حتى قامت حكومة الانقلاب الأخير بإطلاق سراحه فى 25 يوليو، ونقل مباشرة إلى الإسكندرية حيث التقى باللواء محمد نجيب، وعلى ماهر رئيس الوزراء.

وفى 7 سبتمبر 1952، عين وزير دولة فى وزارة محمد نجيب التى شكلت عقب استقالة على ماهر ، واقتصر اختصاص رضوان على العلاقات العامة، كما أسندت إليه مسئولية الإذاعة المصرية. ونظراً لما عرف عن فتحى رضوان كوطنى متطرف، متعاطف مع الشيوعيين ومتعاون معهم، فإن تعيينه بالوزارة لا يلقى ترحيباً من الغرب. وقد طمأن اللواء نجيب السفير (الأمريكى) إلى أنه على علم باتجاهات فتحى رضوان ويتولى مراقبة تصرفاته عن قرب، وأنه قبل باشتراكه فى الوزارة لأن حركة الجيش احتاجت تأييد "البعض"، ولأن رضوان إدارى قدير. وقد صرح فتحى رضوان فى مؤتمر صحفى – فور توليه منصبه – أن مجلس الوزراء الحالى يعد "لجنة ثورية عليا".

ومن المنتظر أن يلعب فتحى رضوان دوراً رئيسياً فى النظام الجديد، رغم أن السياسة الحقيقة سوف يستمر الجيش فى تقريرها كما فعل من قبل. ويرجع ذلك إلى قوة شخصية رضوان وقدراته، والضعف النسبى لمعظم أعضاء مجلس الوزراء الذين يفتقرون إلى الخبرة السياسية.

الدكتور نور الدين طراف(*)

الدكتور نور الدين طراف، من القادة البارزين للحزب الوطنى، والنائب بالبرلمان الأخير (-50 1952)، ولد بالقاهرة حوالى عام 1900، تعلم بكلية الطب جامعة فؤاد الأول بالقاهرة، وبالإضافة إلى نشاطه السياسى، كان طبيباً ناجحاً، وشغل منصب نائب رئيس الجمعية الطبية المصرية لعدة سنوات.

ويعود اهتمام نور الدين طراف بالسياسة منذ أيام الدراسة، فكان عضواً بلجنة الكلية التى ضمت فتحى رضوان (رئيس اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى الآن) وأحمدحسين (رئيس الحزب الاشتراكى)، وكانت تتولى تنظيم المظاهرات المعادية للإنجليز، وقد ارتبط طراف بصديقه الحميم فتحى رضوان المعروف بيساريته وتعاطفه مع الشيوعيين، ارتباطاً وثيقاً لزمن طويل. وفى عام 1933 عندما انضم فتحى رضوان إلى أحمد حسين وآخرين لتاسيس "حزب مصر الفتاة"، أصبح طراف عضواً بالحزب. وعندما استقال فتحى رضوان من الحزب عام 1946 لينضم إلى الحزب الوطنى، تبعه نور الدين طراف. وكان حزب مصر الفتاة المتطرف فى وطنيته ميال للنازية حتى 1945، ثم أصبح متجهاً نحو الشيوعية بصورة متزايدة منذ ذلك التاريخ.

وكان طراف أحمد القادة البارزين للحزب الوطنى الذى يدعو برنامجه إلى الجلاء ووحدة وادى النيل، ويرفض الحلول الوسط والتفاوض مع بريطانيا. وقد انتخب ستة نواب مثلوا الحزب فى البرلمان الأخير كان طراف أحدهم.

وفى أول مايو 1951، عندما ناقش مجلس النواب المفاوضات المصرية- البريطانية فى جلسة عاصفة ، طلب طراف الكلمة ، وطالب بأن تلجأ مصر إلى الأمم المتحدة لتعلن أن وجود الجيش البريطانى فى مصر يمثل "تهديداً للسلام"، وطالب الحكومة المصرية بأن تعلن وقوفها على الحياد فى الصراع بين الشرق والغرب. وقال طراف أنه طالما زعم الإنجليز أن وجودهم فى مصر إنما يهدف إلى حماية المصريين من العدوان السوفيتى، فإن على الحكومة المصرية أن توقع ميثاق عدم اعتداء مع السوفيت. وختم كلمته بأن توقيع مثل هذا الميثاق سوف يسقط حجة الإنجليز، ويبين بوضوح عدم الحاجة إليهم للدفاع عن مصر.

والدكتور نور الدين طراف يكره الإنجليز كراهية شديدة، يضاف إلى ذلك أنه شديد الانتقاد للسياسة الأمريكية بالشرق الأوسط، ويرى أنها لا تفعل شيئاً أكثر من مجرد تدعيم "المخططات الإمبريالية " لبريطانيا، ورغم ذلك ينكر عداءه للأمريكان. ويعتقد أن الولايات المتحدة تستطيع – إن شاءت ذلك – أن تجبر بريطانيا على الاستجابة للمطالب الوطنية المصرية، وهو بينما يهاجم السياسية الأمريكية، يخفف من موقفه بالاعتقاد أنه من الممكن جعل أمريكا ترى "نور الحقيقة" وتقوم بمساعدة مصر.

ويبدو أن كراهية طراف للإنجليز أعمته عن الاعتبارات الأخرى، شأنه فى ذلك شان الكثير من الوطنيين المتطرفين. فهو يشك دائماً فى النوايا "الإمبريالية" للغرب. وعلى سبيل المثال، أثناء مناقشة اتفاقية النقطة الرابعة بمجلس النواب فى يونيو 1951، شجب طراف برنامج النقطة الرابعة باعتباره امبريالى

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/8-3052, Cairo, August 30, 1952.

الطابع، وقرر أنه من المستحيل التفرقة بين الجوانب الاقتصادية والابعاد السياسية والعسكرية. مكرراً الاتهامات القديمة بأن الولايات المتحدة تساعد بريطانيا وإسرائيل عمداً ضد مصر، وتساءل عن مدى إمكانية تصديق أن الولايات المتحدة جادة فى نواياها تجاه مصر. وقال إن هدف برنامج النقطة الرابعة ربط الدول النامية بالإمبريالية الأمريكية. وأنه إذا كانت البلاد فقد تخلصت من المستشارين الإنجليز فيجب ألا تستبدل بهم الممولين الأمريكان. واستطر قائلاً أن البرنامج لا يفيد إلا الرأسماليين الأمريكان وسوف يؤدى إلى نزح جانب من الثروة الوطنية. وطالب بأن تستعين مصر بخبراء الأمم المتحدة بدلاً من هذا البرنامج.

ونظراً لارتباطه بأناس من أمثال فتحى رضوان، يمكن استنتاج أن طراف يشاركهم الميل نحو المواقف الشيوعية، ولكنه يؤكد أنه ضد الشيوعية. وقال فى مناسبات عدة "أنه حتى ليس اشتراكياً". وتشير التقارير إلى أن طراف تلقى دعوة لحضور أحد "مؤاتمرات السلام" التى يرعاها الاتحاد السوفيتى بأوربا فى العام الماضى، ولكنه اعتذر عن عدم قبول الدعوة . ولكنه حضر ذات مرة اجتماعات "حركة السلام المصرية" بعد تأسيسها فى يناير 1951.

وخلال الأيام الأخيرة، تردد اسم نور الدين طراف من حين لآخر كمرشح لمنصب وزارى فى التعديل الوزارى المرتقب. وربما كان طراف يتمتع بشعبية عند بعض عناصر الجيش، ولكن لا يبدو أن على ماهر على استعداد للقبول به كوزير فى حكومته، ولا يعود ذلك إلى التناقض بين الآراء المتطرفة لنور الدين طراف ووجهة النظر المعتدلة لعلى ماهر فحسب، بل أن شخصية طراف القوية قد تستخدم للحد من نفوذ رئيس الوزراء.

الشيخ أحمد حسن الباقورى(*)

الشيخ أحمد حسن الباقورى، وزير الأوقاف، ولد بباقور مديرية أسيوط فى صعيد مصر حوالى عام 1906 تعلم بالأزهر حيث تخرج فى كلية اللغة العربية عام 1935. وعندما كان طالباً برز كقائد لحركة الطلبة ضد الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ الأزهر التى أدت إلى استقالة الأخير وتعيين الشيخ محمد مصطفى المراغى بدلاً منه.

كذلك كان الباقورى عضواً باللجنة العليا للطلبة. وفى عام 1935 خلال الخلاف الذى نشب بين محمد محمود باشا رئيس الوزراء الذى دعا إلى التفاوض مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال قبل عودة العمل بالدستور، ومصطفى النحاس باشا رئيس الوفد الذى دعا إلى إعادة الحياة الدستورية على الفور، كان للباقورى كزعيم طلابى فضل اقتراح تشكيل جبهة وطنية لتحقيق الهدفين معاً.

وبعد تخرجه، عين الباقورى مدرساً ثم وكيلاً لمعهد القاهرة الأزهرى، ثم أصبح شيخاً لمعهد المنيا . وفى عام 1943 قبض على الباقورى لقيامه بنشاط معاد لحكومة الوفد، وسجن بالمنيا لمدة 13 شهراً، وكان قد ساعد فى توزيع "الكتاب الأسود" الذى كشف فيه مكرم عبيد باشا فساد حكومة الوفد. وقد كتب الباقورى عدداً من المنشورات أثناء وجوده بالسجن هاجم فيها الحكومة تم تسريبها من السجن وطباعتها، وتولى حزب الكتلة الوفدية – الذى أسسه مكرم عبيد – توزيعها. ورغم صلاته بحزب الكتلة، لم يكن الباقورى عضواً بالحزب أو مؤيداً لآرائه، فقد كان هدفه الأساسى العمل ضد الوفد لأنه أعتقد أن ذلك فى مصلحة الإخوان المسلمين الذى كان عضواً بها منذ تأسيسها عام 1928.

وكان الباقورى يؤيد الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين والمرشد العام للجماعة. وقيل أن البنا قد ابدى رغبته عند تعرضه للاغتيال فى فبراير عام 1949 أن يخلفه أحمد حسن الباقورى فى قيادة الجماعة. وقد عرض مكتب الإرشاد المنصب على الباقورى ولكنه رفضه بحجة عدم موافقته على الأسلوب الذى تتبعه الجماعة، ولأن ذلك سوف يضطره إلى الاستقالة من عمله بالمعهد الأزهرى بالمنيا.

ويمثل الباقورى العناصر المعتدلة فى جماعة الإخوان المسلمين، وكان من مؤيدى حسن الهضيبى ، المرشد العام الحالى. ورغم أن الباقورى مسلم ورع، يتخذ موقفاً ليبرالياً من الأديان الأخرى، ولا يعارض العادات والتقاليد الغربية، وهو يرتدى أحياناً الملابس الإفرنجية. وهو وطنى متشدد، معاد للإنجليز، معاد للشيوعية ولكنه – فى نفس الوقت – يظهر الصداقة تجاه الولايات المتحدة، وهو خطيب مفوه، يحظى بمكانة كبيرة ونفوذ ملحوظ عند شيوخ الأزهر.

وقد اضطر الباقورى أن يستقبل من عضوية مكتب الإرشاد القومى حتى يقبل أن يعين وزيراً للأوقاف فى حكومة نجيب التى شكلت فى 7 سبتمبر 1952، لأن الإخوان المسلمون رفضوا المشاركة فى الحكم ويبدو أن الهضيبى وقادة الجماعة يرون أن الوقت غير ملائم لتمثيل الإخوان فى الحكومة، غير أنهم رفضوا قبول استقالته ومن المؤكد أنه لم يقطع صلته بهم.

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/9-2752, Cairo, September 27, 1952.

ولا يعنى إشراك الباقورى فى الوزارة أن الجيش يهدف من وراء ذلك إلى إقامة قناة اتصال مع الإخوان المسلمين، فقد أشارت التقارير إلى أن بعض الضباط الشبان المحيطين بنجيب والذين كانوا وراء انقلاب 23 يوليو أعضاء أو على الأقل مشايعين للإخوان المسلمين. ولكن هدف الجيش من إشراك الباقورى فى الحكم كسب شيوخ الأزهر إلى صف "حركة الجيش". ولما كان الباقورى من أكثر الشيوخ لبرالية، فمن المأمول أن يساعده نفوذه بين الأزهريين على كسب تأييد الشيوخ المحافظين للإصلاحات التى يقوم بها الجيش.

الدكتور محمود فوزى(*)

محمود فوزى، الذى عين حديثاً وزيراً للخارجية، ولد بالقاهرة فى 19 سبتمبر 1900، وقد تلقى تعليمه بمدرسة الحقوق بالقاهرة، وجامعة ليفربول، وجامعة روما (حيث حصل على الدكتوراه فى القانون 1924)، وجامعة كولومبيا – نيويورك (1927-26).

التحق فوزى بالسلك الدبلوماسى عام 1923، فعين كاتباً بالقنصلية المصرية فى روما. وبعد ما عاد إلى القاهرة استقال من الخارجية عام 1926 وعمل معاوناً للنيابة بوزارة العدل، ولكنه عاد إلى خدمة وزارة الخارجية. وقع عليه الاختيار للعمل كنائب قنصل فى نيويورك، ولكنه عمل بنفس الوظيفة فى القنصلية المصرية بنيو أورليانز (1929-27) وفى كوبى باليابان (1930-29)، وفى 1930 رقى إلى درجة قنصل بالقنصلية المصرية بكوبى، وفى عام 1936 نقل إلى أثينا بدرجة سكرتيراً ثان، ثم قنصلاً عاماً فى ليفربول1937-36، فمساعد مدير القسم السياسى بوزارة الخارجية بالقاهرة 1941-39، ثم قنصلاً عاماً بالقدس فى 1941، وأصبح سكرتير أول بالمفوضية المصرية بفيشى عام 1942-41، وعاد إلى مصر بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى (11 يناير 1942)، عندئذ عين سكرتيراً أول بالمفوضية المصرية بلشبونه. وفى 1944-43 خدم – مرة أخرى – قنصلاً عاماً بالقدس، وامتد اختصاصه ليشمل جميع أنحاء فلسطين وشرق الأردن. وفى عام 1945-44، ألحق بوزارة الخارجية بدرجة قائم بالأعمال. ثم أوفد إلى واشنطون عام 1945 مستشاراً بالمفوضية المصرية، وفى السنة التالية عين وزيراً مفوضاً باثيوبيا غير أنه لم يتسلم عمله هناك لأنه عين بوفد مصر بالأمم المتحدة مندوباً مناوباً. ورقى إلى درجة وزير مفوض عام 1947، وظل منذئذ حتى تعيينه سفيراً لمصر فى لندن عام 1952 مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة . وفوزى، الذى يعد من أقدر الدبلوماسيين المصريين، رجل معتدل فى الرأى، مخلص فى الميل نحو الغرب ، وقد برهن خلال عمله بالأمم المتحدة على هدوء الأعصاب، وقوة المراس فى التفاوض، والعزوف عن الآراء المتسمة بالحدة. وحتى بالنسبة للمسألة الفلسطينية التى تثير عادة عواطف العرب، يعبر فوزى عن رأيه باتزان. وهو شديد العداء للشيوعية، وعندما قررت الحكومة المصرية المبادرة بتأييد قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة بشأن كوريا، بدا فوزى مخلصاً فى ضيقه بقرار حكومته الذى جاء مناقضاً – على ما يبدو – لما أوصى باتباعه.

وفوزى شديد الإيمان بالشخصية الدولية للأمم المتحدة، وتشير التقارير إلى أنه أبدى رأيه عام 1950 فى أن يمنح وفد الصين الشيوعية مقعدها بالأمم المتحدة، وإلا أصبحت الصين الشيوعية أداة فى يد الروس . ولكنه كان وراء قرار الحكومة المصرية بعدم تأييد الصين الشيوعية وفقما جاء بتقرير آخر. وكان الدكتور محمد صلاح الدين – وزير الخارجية عندئذ – يفضل قبول الصين الشيوعية بالأمم المتحدة، وطلب من فوزى اقتراح ذلك حتى يستخدم اقتراحه لإقناع القصر بالقرار، ولكن فوزى رفض ذلك.

وفى فبراير 1952، بعد سقوط حكومة الوفد، استدعى على ماهر – رئيس الوزراء – فوزى إلى القاهرة ليعمل مستشارا لوزارة الخارجية فى المفاوضات المصرية- الإنجليزية المزمع إجراؤها، وكان

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/12-2352, Cairo, December 23, 1952.

اختياره لهذه المهمة مصدر تفاؤل المعتدلين لأنه كان من المعروف أن فوزى حريص على التوصل إلى اتفاقية مقبولة مع بريطانيا لوضع حد للنزاع الذى طال أمده. ولكن المفاوضات لم تتجاوز مراحلها الأولى بسبب تغير الوزارات وتوتر الموقف السياسى الداخلى، وبذلك لم يتمكن فوزى من تحقيق أهدافه.

وبعد وقوع انقلاب 23 يوليو 1952، يبدو أن فوزى أبدى حماسه للنظام الجديد، فهو لم يتورط أبدا فى السياسات الداخلية كما أن ماضيه مشرف، مما جعل النظام الجديد بالغ الحرص على الاستفادة من خدماته . وقد فكر النظام الجديد فيه كوزير للخارجية ولكنه رأى أن تعيينه سفيراً فى لندن قد يكون أكثر نفعاً. ووفقاً لما ذكره أحد رجال السفارة البريطانية (بالقاهرة) أن السفير البريطانى رالف ستيفنسون اقترح على على ماهر – رئيس الوزراء – تعيين فوزى سفيراً بلندن لأنه الدبلوماسى المصرى الوحيد الذى لا يمكن اعتباره "صنيعة وزارة الخارجية البريطانية". وقد صدر مرسوم ملكى بتعيينه سفيراً فى لندن فى 3 سبتمبر.

وفى حديث له مع أحد رجال السفارة (الأمريكية بالقاهرة) قبيل سفره إلى لندن، ذكر فوزى أنه سوف يفتقد وظيفته بالأمم المتحدة التى كانت ممتعة بالنسبة له، وأنه أصبح يشعر بنفسه كمواطن عالمى نتيجة خدمته الطويلة بالأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتوقعاته عن مهمته فى لندن، ذكر فوزى إنه إذا رغب الطرفان فى أن يعيشا بتفكيرهما فى الحاضر وليس فى القرن التاسع عشر، فهناك احتمالات للنجاح فى مهمته الجديدة. وذهب فى تحليله للموقف إلى أن المصريين والإنجليز ركزوا فى علاقتهما على بحث المستحيل والسعى لتحقيقه وتجاهلوا بصورة أكبر ما يمكن تحقيقه.

وعندما تم إجراء التعديل الوزارى فى 8 ديسمبر 1952، عين فوزى وزيراً للخارجية، فقد كان اللواء محمد نجيب، الذى شكل الوزارة فى 7 سبتمبر خلفاً لعلى ماهر، حريصاً على إجراء التعديل الوزارى ليدخل إلى الوزارة بعض الشخصيات المرموقة من أمثال فوزى، وللتخلص من فرج طايع – وزير الخارجية السابق – الذى كان رجلاً محدود القدرات، والذى جاء اختياره اضطرارياً لأنهم لم يجدوا غيره من الدبلوماسيين يصلح لتولى المنصب. وليس هناك ودا مفقودا بين فوزى وطايع، ومن المنطقى افتراض أن فوزى لم يكن راضياً عن تعيين فرج طايع فى منصب الوزير.

فوزى متزوج وله ابنتان، هنية 11 سنه، ورضوى ثلاث سنوات ونصف ، وهم جميعاً يتكلمون الإنجليزية والفرنسية إضافة إلى العربية.

الدكتور عبد الجليل العمرى(*)

الدكتور عبد الجليل العمرى – وزير المالية الحالى – له سجل طويل من النجاح فى الوظائف العامة ، ولد بأجا – دقهلية عام 1902 وتخرج عام 1929 فى مدرسة التجارة العليا، وأوفدته الحكومة المصرية فى بعثة دراسية إلى جامعة ليدز بإنجلترا حيث حصل على درجة البكالوريوس فى التجارة. وعند عودته إلى مصر ، عين فى وظيفة صغيرة بمصلحة التجارة التابعة لوزارة التجارة والصناعة، وعند قيام الحرب العالمية الثانية كان قد وصل إلى منصب مدير عام المصلحة من خلال عدد من الترقيات السريعة، وخلال هذه الفترة كان يتولى التدريس من حين لآخر بكلية التجارة جامعة فؤاد الأول.

وفى عام 1940، عين عبد الجليل العمرى مديراً فنياً بوزارة التموين التى أنشئت حديثاً، ثم أصبح مراقباً عاماً للوزارة فى أكتوبر 1944. وأثناء عمله كمدير فنى أوفد إلى الولايات المتحدة – خلال الحرب – لدراسة ترشيد استهلاك الطعام زمن الحرب. وعندما تولى أحمد ماهر الحكم فى 1944، لم يثبت عبد الجليل العمرى فى وظيفة المراقب العام لأنه حصل عليها ضمن الترقيات الاستثنائية التى تمت فى عهد حكومة الوفد، وبدلاً من أن يقبل تخفيض وظيفته، قدم العمرى استقالته. وكانت كفاءة العمرى موضع تقدير زملاءه ، وجاءت استقالته مفاجأة للحكومة، فلم تقبلها واضطرت إلى تثبيته فى وظيفة المراقب العام.

وفى يوليو 1947، نقل العمرى إلى وزارة المالية حيث تولى منصب مراقب الصرف الأجنبى، وهو أعلى منصب فى مراقبة النقد التى أنشئت عندئذ. وخلال فترة توليه لهذا المنصب تفسخت مراقبة النقد تماماً وسادت حالة من الفوضى العامة، وكان سبب ذلك النقص الحاد فى أرصدة الدولار. وفى ذلك الحين عبر مندوب الخزانة بالسفارة (الأمريكية بالقاهرة) عن رأيه فى الأزمة، فأقر بكفاءة عبد الجليل العمرى وسعة اطلاعه، ولكن الصعوبات التى وقعت جاءت نتيجة النقص فى الخبرة الإدارية. وفى نوفمبر 1947، عين عبد الجليل العمرى وكيلاً لوزارة المالية وأثناء شغله لهذا المنصب رأس الوفد المصرى الذى تفاوض حول إبرام اتفاقية تجارية مع سويسرا فى مايو 1948، وفى ديسمبر من نفس العام كان مندوب مصر الرئيسى فى المباحثات المالية المصرية البريطانية التى دارت بالقاهرة، وفى أعقاب حرب فلسطين، عين حارساً عاماً على أملاك اليهود فى مصر. وفى نوفمبر 1949 كان مندوب مصر فى اجتماع المنظمة الدولية للأغذية والزراعة.

وبعد عودة الوفد للحكم فى يناير 1950، احتفظ العمرى بمنصبه كوكيل لوزارة المالية، ولكنه عارض بشدة سياسة دعم رفع أسعار القطن التى وفرت حماية لا داعى لها لكبار ملاك الأراضى، وبعد بضعة شهور قدم استقالته للحكومة الجديدة، وكان آخر عمل قام به فى المنصب رئاسة وفد التفاوض مع سويسرا حول تعديل الاتفاقية التجارية المبرمة بين البلدين.

وفور استقالة عبد الجليل العمرى من منصبه دخل ميدان الأعمال، وخلال بضعة شهور أصبح عضواً بمجلس إدارة عشر شركات. وكان اهتمامه الأساسى بشركة النيل لحلج الأقطان التى كان من بين

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/8-2953, Cairo, August 29, 1953.

مديريها . وكان اهتمامه الثانى بالشركة الصناعية والتجارية المصرية صاحبة الامتياز الوحيدة لتعبئة زجاجات الكوكاكولا فى مصر، وفى شركتى التعبئة التى تملكهما.

وفى محاولة للتعرف علىالنسق الخاص بمصالح وأعمال عبد الجليل العمرى خلال هذه الفترة، يلاحظ أن سبعاً من بين الشركات العشر التى ارتبط بها العمرى كانت تتصل بممتلكات أحمد عبود باشا مباشرة أو بطريق غير مباشر. أما الشركات الثلاث الأخرى فكانت مملوكة للأجانب الذين يفضلون تعيين موظف مصرى مسلم متنفذ بمجالس إدارتهم ليحموا أنفسهم من الإجراءات الحكومية التى قد تمارس التمييز ضد الشركات الأجنبية.

وحقيقة أن العمرى دخل عالم الأعمال بسرعة بعد استقالته من منصبه لا تعد ظاهرة غريبة فى مصر، حيث يقوم اتصال وثيق بين دوائر الأعمال والحكومة وخاصة مع الوزارات التى تؤثر قراراتها على حركة الأعمال. ونظرة على مجالس إدارة الشركات المعتبرة فى مصر تكشف عن أن معظم الشخصيات ذات الكفاءة من المصريين أعضاء هذه المجالس كانوا يشغلون مناصب كبيرة بالوزارات ذات تأثير فى عالم المال والأعمال.

وفى سبتمبر 1951، عندما قررت مجموعة من السياسيين الشبان – بزعامة الدكتور أحمد حسين – العمل على "تطهير" الوفد، فكروا فى عبد الجليل العمرى كوزير للمالية فى حكومة إصلاحية، غير أن هذه الخطة لم تتحقق مطلقاً، ولا تتوفر لدينا معلومات عن مدى اشتراك العمرى فى وضع تلك الخطة، فخلال تاريخه الوظيفى الطويل كان ينأى بنفسه عن الاشتغال بالسياسة، وكان يلتزم حدود تخصصه الوظيفى فى كل المناصب الحكومية التى شغلها.

وعندما شكل على ماهر حكومته فى 27 يناير 1952 بعد سقوط حكومة الوفد، أصبح عبد الجليل العمرى وزيراً للتجارة والصناعة، وأيضاً، التموين. (الواقع أن العمرى لم يدخل الحكومة إلا فى 10 فبراير خلفاً لإبراهيم عبد الوهاب باشا الذىكان يشغل هاتين الوزارتين لمدة أسبوعين). وقيل أن العمرى تردد فى العودة إلى خدمة الحكومة حتى فى منصباً لوزير لولا تعرضه لضغوط شديدة وبسقوط وزارة على ماهر فى 2 مارس 1952، عاد عبد الجليل العمرى إلى أعماله الخاصة حتى شكل على ماهر وزارته الأخيرة فى 24 يوليو 1952 بعد وقوع انقلاب 23 يوليو، قبل عبد الجليل العمرى أن يشغل منصب وزير المالية والاقتصاد الوطنى، على حين تولى إبراهيم عبد الوهاب وزارتى التجارة والصناعة، والتموين.

من ذلك نلاحظ أن العمرى لا يبدو حريصاً – بصفة خاصة – أن يصبح وزيراً. فقد رفض عرض نجيب الهلالى عليه لينضم إلى حكومته، وقبل دعوة على ماهر للمشاركة فى حكومته بعد 16يوماً عندما كان المستقبل لا زال غامضاً.

وخلال العام الماضى تم تعديل الوزارة ثلاث مرات، واحتفظ عبد الجليل العمرى بمنصب وزير المالية والاقتصاد الوطنى فى كل منها، وهو الآن الوزير الوحيد الذى بقى ممن كانوا يشكلون حكومة على ماهر، وأحد ستة وزراء ظلوا فى مناصبهم منذ شكل اللواء محمد نجيب الوزارة فى 8 سبتمبر 1952. ويعد

العمرى أكثر الوزراء المدنيين فى الوزارة نفوذاً، رغم وجود معارضة لبعض السياسات التى طرحها عند تقديمها، ولكنه نجح فى التغلب على كل الاعتراضات. وأبرز مثل لذلك خطته الرامية إلى تخفيض أسعار القطن التى ووجهت بالنقد الشديد فى الدوائر الحكومية حتى أنه هدد بالاستقالة إذ لم تقبل الخطة. وتم حل النزاع عندما دعم مجلس قيادة الثورة خطة العمرى. ويكن ضباط مجلس قيادة الثورة الاحترام لعبد الجليل العمرى وهو الوزير المدنى الذى يستمعون إليه باهتمام. وقد علمنا من مصدر موثوق به أن مجلس قيادة الثورة لا يثقون فى عبد الجليل العمرى، ويراقبون نشاطه باهتمام، وكذلك الطريقة التى يدير بها أمور وزارته. (للضباط علاقة أوثق مع عبد المنعم الشافعى الذى عين أخيراً مديراً عاماً لمصلحة الاحصاء التابعة لوزارة المالية، وتشير كل الدلائل إلى أنه الشخص الذى يحيط الضباط علماً بكل ما يجرى فى الوزارة، وهو فى نفس الوقت وثيق الصلة بالعمرى ويعتبرونه "رجله" فى الوزارة).

وعبد الجليل العمرى صريح فى تعامله مع الآخرين، ويشتهر بالحزم فى التعامل مع مرؤوسيه. ففى أوائل أغسطس 1953، بعد أن ناقش العمرى مدى كفاية منصور ميخالى – مدير عام مصلحة الاحصاء عندئذ – مع ممثل الأمم المتحدة بالقاهرة، استدعى ميخالى إلى مكتبه ونقله فى الحال إلى إدارة القطن . ولايمكن التأكيد بالطبع أن الحديث مع ممثل الأمم المتحدة كان وحده سبب النقل، ولكنه يعطى دلالة على طريقة العمرى فى العمل.

والإخوان المسلمين هم أشد المعارضين لعبد الجليل العمرى، وبينما لا تتخذ معارضتهم له شكل الحملة المنظمة، يهاجمه من يعملون منهم بوزارة المالية فى أحاديثهم الخاصة.

وكما كان متوقعاً، يحظى العمرى بتأييد دوائر الأعمال والمال فى مصر، ولعل ذلك يرجع إلى أنه عندما كانت الأحوال مضطربة واتجه بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى تأييد تحويل جانب من الاقتصاد إلى الملكية الجماعية، تبنى العمرى سياسات بعثت الطمأنينة فى دوائر الأعمال، وأكدت أنه يسعى لبناء الاقتصاد المصرى على أسس رأسمالية. وفى تصريح علنى أرجع المأزق الاقتصادى المصرى إلى انهيار سوق القطن العالمى، والاقتراحات الوحيدة التى طرحها لإنقاذ الموقف هو اتخاذ الحكومة موقفاً مباشراً أكدته تصريحات هامة عن مشروعات الإسكان المستقبلية ومشروعات بناء الطرق والرى. وهو يعمل – الآن- على عدم تعريض الأعمال لهزات فى محاولة لتشجيع التصنيع، ومن بين مشروعاته الأخيرة ما أعلنه فى 4 أغسطس 1953 من منح خمس سنوات اعفاء من الضرائب للمشروعات الجديدة فى الصناعة ، والتعدين واستصلاح الأراضى، وإنتاج الطاقة، وإدارة الفنادق، كما يمنح الأعفاء للشركات القائمة بنفس الزيادة فى رأس المال المستثمر فى هذه المجالات. ونصت مادة أخرى على إعفاء نصف الأرباح غيرالقابلة للتوزيع من الضريبة بالنسبة للشركات القائمة التى تعمل فى المجالات سالفة الذكر. ويخطط العمرى لتعويض هذا النقص فى الضرائب نتيجة الاعفاءات بطرق أخرى تؤثرعلى الجمهور تأثيراً مباشراً، وفى ظل خطته تم انقاص الدعم الحكومى للسكر والخبز ومن ثم ارتفعت أسعار تلك السلع. كما تم انقاص المرتبات بواقع 15% تقريباً مما ترك أثراً بالغاً على موظفى الحكومة الذين يشكلون الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى. ويصعب تقدير النتائج السياسية لذلك الخفض فى المرتبات لأن هذه الشرائح تقدم التأييد

السياسى للنظام الجديد، وهى تشعر بالضيق لانخفاض مستوى معيشتها نتجة لذلك.

وقد أدرك عبد الجليل العمرى أهمية استصلاح الأراضى، وتوفير التسليف الزراعى لصغار المزارعين، وضرورة تغيير النظام الحالى للرقابة على النقد لاتاحة وضع أفضل لصادرات القطن المصرى. ولم يتعامل بعد مع مشكلة البطالة بين خريجى الجامعات وخاصة أن مختلف الجماعات السياسية المعادية للنظام تؤلبهم ضد الحكومة. وكانت الحكومة فى الماضى توفر الوظائف لهؤلاء لتمنع استخدامهم كسلاح فى يد المعارضة. ولكن نظراً لاتجاه العمرى إلى ضغط الإنفاق الحكومى، فإن هذا الحل لا يدخل فى اعتباره، وهو يقترح تشغيلهم لفترات محدودة فى الأعمال العامة، مما لا يشكل حلاً للمشكلة ويرى أن الحل فى فتح باب الهجرة أمامهم، وإن كان لا يستطيع الجهر بذلك.

والعمرى يؤدى عمله باقتدار، إذا وضعنا فى اعتبارنا الأحوال الاقتصادية لمصر. وهو ما يسلم به الجميع حتى من يعارضونه، وبينما يقول مؤيدوه أنه يرسى الاقتصاد المصرى على أسس متينة، يذهب نقاده إلى أنه يميل إلى "التمويه". والحق أنه قرر بشجاعة تخفيض أسعار القطن، وتخفيض مرتبات الموظفين المدنيين بالدولة وتخفيض الدعم تخفيضاً حاداً.

وكان دور عبد الجليل العمرى رئيسياً فى إقامة مجلس الإنتاج القومى فى ديسمبر 1952 ليضع الخطط الاقتصادية طويلة المدى. وهو أحد أربع وزراء مدنيين يعملون مع ستة من ضباط مجلس قيادة الثورة فى "اللجنة التحضيرية" التى تتولى صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تعرض على الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء وقيادة الثورة كما أنه، أخيراً، يتولى رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء فى حالة غياب نجيب وعبد الناصر.

وعبد الجليل العمرى متزوج، وله ولدان وبنتان، وقد تلقت زوجته تعليمها فى دير كاثوليكى بالقاهرة ، وتمارس هواية الرسم.

الفصل الخامس

لجنة إعداد الدستور

يتضمن هذا الفصل تقريراً إجمالياً أعدته السفارة الامريكية بالقاهرة للتعريف بأعضاء لجنة إعداد الدستور (الخمسين) الذى صدر مرسوم بتشكيل اللجنة منهم فى 13 يناير 1952، كما يتضمن تراجم مستفيضة – نسبياً – لسبعة من ابرز أعضاء اللجنة هم : علىالشمسى باشا، واللواء أحمد فؤاد صادق،وعبد السلام فهمى جمعة باشا، وعبد الرازق السنهورى باشا، ومحمود محمد محمود بك، ومصطفى مرعى بك ، وصالح العشماوى.

وقد ضمت لجنة الخمسين التى كلفت بوضع مشروع دستور جديد يتمشى مع مبادئ الثورة، ضمت ممثلين لجميع القوى والاتجاهات السياسية الموجودة علىالساحة فى مصر فيما عدا الشيوعيين، إذ كانت جميع الأحزاب المسماة باللبرالية ممثلة فيها (الوفد والكتلة الوفدية، والأحرار الدستوريون، والسعديون) إضافة إلى الإخوان المسلمين وحزبى الوطنى والوطنى الجديد والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة)، وبعض أعضاء لجنة الثلاثين التى صاغت مشروع دستور 1923 (على ماهر، محمد على علوبه، على المنزلاوى) وعدداً من القضاة وفقهاء القانون الدستورى وبعض ضباط الجيش والبوليس السابقين، إلى جانب شيخ الأزهر وبطريرك الاقباط، وممثل لليهود.

وقد أنهت لجنة الخمسين عملها، وقدمت مشروع الدستور إلى مجلس قيادة الثورة فى 15 أغسطس 1954، وقد أخذ المشروع بمبدأ الجمهورية البرلمانية، وتغلب عليه النزعة الليبرالية، ويعطى لمجلس النواب سلطات تشريعية ورقابية حقيقية، لذلك أهمله مجلس قيادة الثورة الذى كان قد تهيأ لشكل آخر من أشكال الحكم يركز السلطات فى يد رئيس الجمهورية، ويجعل من عضوية التنظيم السياسى الأوحد مؤهلا للترشيح لعضوية المجلس النيابى، وبذلك أسدل ستار النسيان على مشروع دستور 1954 حتى قام صلاح عيسى بنشر دراسة قيمة عنه أرفق بها نص المشروع،وذلك فى كتابه الذى حمل عنوان : "دستور فى صندوق القمامة، قصة مشروع دستور 1954، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2001).

أعضاء لجنة إعداد الدستور (*)

أصدرت الحكومة المصرية مرسوماً فى 13 يناير 1952 بتشكيل لجنة من خمسين عضواً لوضع مشروع دستور جديد "يتمشى مع أهداف الثورة". وسوف يحل هذا الدستور محل دستور 1923 الذى ألغى بقرار صدر فى 10 ديسمبر 1952، وفيما يلى بيان بأعضاء اللجنة:

إبراهيم شكرى : نائب رئيس الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) والنائب الوحيد للحزب فى البرلمان الأخير (1952-50). قبض عليه فى أعقاب حريق القاهرة فى 26 يناير 1952، وحكم عليه بالسجن مدة ستة شهور بتهمة العيب فى الذات الملكية، شديد العداء للإنجليز، ومتحمس للشيوعية.

إبراهيم فهمى المنياوى : قبطى، رئيس نقابة الأطباء وأستاذ الجراحة بكلية الطب جامعة فؤاد الأول وكبير الجراحين بالمستشفى القبطى، وعضو المجلس الملى للأقباط.

اللواء أحمد حمدى همت : ضابط جيش متقاعد، المفتش العام للجيش المصرى سابقاً (1944) ورئيس الخبراء العسكريين بالوفد المصرى فى مفاوضات صدقى – بيفن عام 1946.

أحمد محمد خشبه : من قدامى السياسيين، عضو حزب الأحرار الدستوريين، وزير العدل (1939-37)، والمواصلات (1942-41)، والعدل (1947-46)، والخارجية (1948-47)، والعدل (1949). عين واحداً من الحارسين اللذين توليا إدارة أملاك الملك فاروق فى 5 أغسطس 1952، واستقال فى 8 ديسمبر.

اللواء أحمد فؤاد صادق : ضابط جيش متقاعد، قائد عام الجيش المصرى فى حرب فلسطين، شديد العداء للإنجليز، اعتقل لميوله المحورية ونشاطه المؤيد للمحور عام 1942، وفى ديسمبر 1950 أحالته حكومة الوفد إلى التقاعد فأقام دعوى ضد الحكومة أمام مجلس الدولة صدر فيها حكم لصالحه فى 19 يونيو 1952.

أحمد فكرى : أستاذ بقسم الآثار بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، ولد حوالى عام 1906، وحصل على درجة الليسانس فى التاريخ والجغرافيا من فرنسا عام 1926، وعندما عاد إلى مصر عين مدرساً بمدرسة الإبراهيمية الثانوية بالقاهرة، ولكنه استقال لأنه رأى أن وظيفته لا تتناسب مع مؤهله. وفى عام 1929 أوفد فى بعثة تعليمية إلى فرنسا لمدة خمس سنوات حصل بعدها على الدكتوراه، وهو يعمل منذ سنوات عضواً بهيئة التدريس بجامعة الإسكندرية.

أحمد لطفى السيد : مستقل، وزير سابق للمعارف والخارجية (19469، تولى إدارة جامعة فؤاد الأول أكثر من مرة ورئيس مجمع فؤاد الأول للغة العربية.

أحمد محمد حسن : رئيس محكمة النقض والإبرام منذ عام 1949.

السيد صبرى : وكيل كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول، له مقالات تنشر بالصحف من حين لآخر حول

(*) USNA, Appointment of Committee to Draft New Constitution, Confidential, DOS 774.21/1-1753, From Am Embassy Cairo, January 17, 1953.

القضايا الدستورية.

حامد سلطان : أستاذ القانون الدولى بجامعة فؤاد الأول، مستشار الوفد المصرى بالجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1946، وبمجلس الأمن بالأمم المتحدة عام 1947، والرئيس المناوب للوفد المصرى بالجمعية العمومية للأمم المتحدة (1947) وعام 1950. وله عدة كتب فى القانون الدولى والقانون العام.

حبيب حنين المصرى : محام قبطى، عضو المجلس الملى للأقباط، ولد بسوهاج مديرية جرجا لأسرة من أعيان أسيوط. عين بعد تخرجه فى مدرسة الحقوق الخديوية مساعداً للسكرتير العام لمجلس الوزراء . وبعد صدور دستور 1923، اختير سكرتيراً عاماً لمجلس الشيوخ حيث عمل لمدة ثمان سنوات. وفى عام 1927 كان عضوا بالوفد المصرى فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى وألقى خطبة فى المؤتمر طالب فيها بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر، فاستاء الملك فؤاد من ذلك وكاد يطرده من مجلس الشيوخ لولا وساطة توفيق نسيم رئيس الوزراء. وهو من أعيان الأقباط، وكان نائباً لرئيس المجلس الملى.

الشيخ حسن مأمون : عميد إحدى كليات الأزهر، وعضو مجلس الافتاء منذ عام 1943.

حسن محمد حسن العشماوى : محام للإخوان المسلمين، ابن محمد حسن العشماوى وزير المعارف السابق (1949) والذى يعمل بجامعة الدول العربية، وحسن العشماوى شاب خريج الحقوق عام 1942.

حسن مختار رسمى: يتولى إدارة عدة شركات كبرى، كان دبلوماسياً ثم وكيلاً لوزارة المالية.

زكى عريبى : العضو اليهودى الوحيد بلجنة إعداد الدستور، ولد عام 1892، وتخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية عام 1913، وعمل محامياً بمكتب أحمد لطفى الذى كان عندئذ من قادة الحزب الوطنى. ورغم أنه لم ينضم إلى أى حزب سياسى إلا أنه كان على صلة وثيقة بالوطنيين وشارك فى مظاهرات ثورة 1919 بالإسكندرية. ظل طوال حياته يعمل بالمحاماة. وقد تعلم فى طفولته بالكتاب حيث حفظ القرآن على يد أحد الشيوخ، وهو أكثر اليهود الموجودين فى مصر تمصراً.

صالح مصطفى العشماوى : عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين ورئيس تحرير جريدة "الدعوة" التى لا تعبر رسمياً عن الجماعة. وهو مسلم متعصب متطرف.

طه حسين : أديب ومؤلف كبير، كفيف، مدير جامعة الإسكندرية السابق، ووزير المعارف السابق بحكومة الوفد (1952-50).

عبد الحميد الصاوى : عضو سابق باللجنة التنفيذية للحزب السعدى، ولد بمنشية الصاوى، مغاغه، مديرية المنيا حوالى عام 1902، تخرج فى مدرسة الحقوق الملكية عام 1924، وحصل على الدكتوراه من باريس عام 1930. كان نائباً عن الحزب السعدى بالبرلمان عدة سنوات، وكان وراء صدور القانون الذى يمنع الشخص الواحد من عضوية مجلس إدارة ما يزيد على عشر شركات، كما كان وراء صدور قانون الشركات المساهمة.

عبد الرزاق أحمد السنهورى : رئيس مجلس الدولة، عضو اللجنة العليا لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى

الصادر فى 8 سبتمبر 1952، وزير المعارف (1945-1949)، ووزير الدولة وعضو وفد مصر بالأمم المتحدة (1946) وهو مستقل، ميال إلى السعديين.

الشيخ عبد الرزاق القاضى : عضو مجلس الشيوخ السابق، ولد بطنطا عام 1877 تلقى تعليمه بالمعهد الدينى بطنطا وبالأزهر ثم كلية دار العلوم. كان مدرساً بمدارس الحكومة ثم استقال عام 1900 ليصبح محامياً شرعياً. وقد انتخب رئيساً لنقابة المحامين الشرعيين 11 مرة، كما كان عضواً بمجلس النواب ممثلاً للوفد ثلاث مرات وعضواً بمجلس الشيوخ أربع مرات، انشق عن الوفد عام 1948 عندما اعترض على انتخابه رئيساً لنقابة المحامين الشرعيين.

الشيخ عبد الرحمن تاج: عضو مجلس الإفتاء بالأزهر منذ عام 1935، وعضو هيئة كبار العلماء، وأستاذ الشريعة بجامعة إبراهيم باشا.

عبد الرحمن الرافعى : محام، سكرتير عام الحزب الوطنى، مؤلف كتب فى التاريخ الوطنى.

عبد الرحمن بدوى : أستاذ بمركز الدراسات الفلسفية ببيروت، وأستاذ سابق بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول، وكان ذات مرة من محررى جريدة "اللواء الجديد"، وهو عضو "الحزب الوطنى الجديد".

عبد السلام فهمى محمد جمعه : من قدامى السياسيين، سكرتير عام حزب الوفد (1948 -46) ورئيس مجلس النواب الأخير (1952-50) معارض لفؤاد سراج الدين، وبالتالى يؤيده الجيش زعيماً للوفد فى حالة السماح بقيامه وفقاً لقانون الأحزاب الصادر فى 8 سبتمبر 1952.

عبد القادر عودة : مساعد المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين.

عبد الوهاب مورو: مدير جامعة فؤاد الأول، جراح كبير وأستاذ الجراحة السابق بكلية الطب جامعة فؤاد الأول.

عثمان خليل عثمان : عميد كلية الحقوق بجامعة إبراهيم باشا، ولد حوالى 1912، وتخرج فى كلية الحقوق جامعة فؤاد الاول عام 1934، حصل على دبلوم فى القانون الخاص (1935) وآخر فى القانون العام (1936)، وأوفد فى بعثه إلى فرنسا حيث حصل على الدكتوراه فى القانون عام 1939. عين مدرساً بكلية الحقوق جامعة فؤاد الأول، قام بتدريس القانون الدستورى والقانون الإدارى بجامعة فؤاد الأول ، قام بتدريس القانون الدستورى والقانون الإدارى بجامعة بغداد (1941-40)، واختير عميداً لكلية الحقوق جامعة إبراهيم باشا عام 1950.

على الشمسى : من قدامى السياسيين، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى، مستقل، وزير سابق للمعارف (1926)، عضو الوفد المصرى فى المفاوضات المصرية –البريطانية عام 1936، ومؤتمر مونترو عام 1937 وعضو وفد المفاوضات مرة أخرى عام 1946. كان مندوباً لمصر فى عصبة الأمم.

على المنزولاى : من قدامى السياسيين، مدير لعدة شركات، وزير سابق للأوقاف (1933) وللزراعة (1940).

اللواء على حلمى : ضابط جيش متقاعد.

على زكى العرابى : من قدامى السياسيين، وفدى، وزير سابق للمعارف (1937-36) وللمواصلات (1937 و 1942و 1950) رئيس مجلس الشيوخ لمرتين 1944-042 و 1952– 50).

على ماهر : من قدامى السياسيين، أول رئيس وزراء بعد انقلاب الجيش (24 يوليو – 7 سبتمبر 1952)، مستقل، وزير سابق للمعارف (1926-25 و 1931-30) وللمالية (1929-28) والعدل (1932-31)، ورئيس الديوان الملكى (1936 – 33 و 1939– 37)، ورئيس الوزراء (1936 و 1940-1939 و 27 يناير – 2 مارس 1952)، أعتقل 1944– 42 لنشاطه الموالى للمحور.

عمر عمر : رئيس نقابة المحامين، عضو مجلس شيوخ سابق (وفدى) .

فريد أنطون : محام قبطى، وزير التموين فى حكومة اللواء محمد نجيب (7 سبتمبر – 8 ديسمبر 1952).

الشيخ محمد الأودن : شيخ فقير مسن معروف بالتقوى والصلاح، معارض نشط للنظام القديم، يوصف أحياناً "بالأب الروحى للثورة".

محمد السيد ياسين : رجل صناعة بارز، يملك مصانع كبرى للزجاج والبورسلين.

محمد صلاح الدين : وفدى بارز، خدم أكثر من مرة مديراً لمكتب مصطفى النحاس باشا عندما كان رئيساً للوزراء، عين وكيلاً لوزارة الخارجية (1944-43)، ووزير للخارجية فى وزارة الوفد الأخيرة (1952-50).

محمد على علوبه: من قدامى السياسيين، وزير سابق للدولة (1939)، والأوقاف (1947-46) وسفير لدى باكستان (1950-48)، كان وفدياً، ثم اشتراك فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين، ثم استقال من الحزب عام 1948، متحمس جداً للإخوان المسلمين الذى ينتمى ابنه إليهم، ذكر اسمه كمرشح محتمل لمنصب المرشد العام للإخوان المسلمين (1951).

محمد كمال خليفة : عضو جماعة الإخوان المسلمين.

محمد فكرى أباظة : عضو بارز بالحزب الوطنى، رئيس نقابة الصحفيين، ورئيس تحرير مجلة "المصور" الأسبوعية المستقلة.

محمد لملوم : نائب وفدى سابق، ولد بالقاهرة عام 1919، وتخرج فى كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول عام 1941، عمل محامياً بمكتب أحمد رشدى، ثم التحق بخدمة وزارة المالية ثم استقال فى 1944 ليتفرغ للمحاماه. ورغم أن عائلته تنتمى لحزب الأحرار الدستوريين، كان وفدياً. قبض عليه عدة مرات فى 48- 1949 بتهمة عقد اجتماعات غير مصرح بها فى بيته.

محمد محمود جلال : نائب سابق، عضو الحزب الوطنى.

محمود عزمى : محام وكاتب صحفى بارز، مثل مصر فى اللجنة الفرعية للأمم المتحدة الخاصة بحرية

الصحافة (1950-49)، عضو مناوب بالوفد المصرى بالجمعية العمومية للأمم المتحدة 01950)، وعضو الوفد المصرى بالأمم المتحدة فى 1951 و 1952. وهو يعد متعاطفاً مع الشيوعية معادياً للغرب.

محمود غالب : رئيس الحزب السعدى منذ 27 نوفمبر 1952، (ولكن وضعه أصبح غامضاً بعد إطلاق سراح إبراهيم عبد الهادى من المعتقل)، وزير سابق للعدل 1937-36 و 1942-41)، والمواصلات (-38 1940)، والأشغال العمومية (1946-44)، والدولة (1949). عضو مجلس شيوخ سابق.

محمود محمد محمود : وزير المواصلات فى وزارة على ماهر الأخيرة (7-5 سبتمبر 1952) رئيس ديوان المحاسبات (1950-49)، مستقل، نجل محمد محمود باشا (المتوفى فى 1941) الذى كان رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين، ورئيساً للوزراء مرتين.

مصطفى الشوربجى : محام، عضو مجلس الشيوخ السابق، وزير سابق للعدل (1940-39).

مصطفى مرعى : محام، وزير دولة (1949-48)، عضو مجلس الشيوخ (1950-48) صديق حميم لفتحى رضوان (وزير الدولة حالياً)، وتنتمى بآرائه السياسية إلى يسار الوسط، ولكنه ليس شيوعياً.

مكرم عبيد : من قدامى السياسيين، قبطى، رئيس حزب الكتلة الوفدية، كان وفدياً بازراً حتى انشقاقه على النحاس وتأسيسه للكتلة عام 1943، كان وزيراً للمالية (1937-36 و 1942 و 1946-44).

الأنبا يؤانس : قبطى ارثوذكسى ، أسقف الجيزة.

يواقيم غبريال : قبطى، ولد بالزاوية مركز الوسطى مديرية بنى سويف حوالى عام 1896، تخرج فى مدرسة الحقوق السلطانية عام 1918 وعمل بالمحاماة واختير عدة مرات رئيساً للنقابة الفرعية للمحامين ببنى سويف. وفى عام 1938 انتخب عضواُ بمجلس إدارة نقابة المحامين بالقاهرة، عضو بالحزب الوطنى، ترك الحزب مع فتحى رضوان عام 1952 وشارك معه فى تأسيس "الحزب الوطنى الجديد" كما شارك فى تأسيس جريدة "اللواء الجديد" لسان حال الحزب.

وهناك من بين الخمسين عضواً الذين يكونون لجنة إعداد الدستور ستة أعضاء أقباط (إبراهيم فهمى المنياوى، حبيب المصرى، فريد أنطون، مكرم عبيد، يواقيم غبريال، والأنبا يؤانس أسقف الجيزة)، وعضو يهودى واحد (زكى عريبى) والأعضاء الـ 43 الآخرين مسلمون. ومن بين الأعضاء 17 عضواً كانوا وزراء سابقين، وخمسة من أعضاء مجلس النواب والشيوخ السابقين. وصحفيان (فكرى أباظة، ومحمود عزمى) وثلاثة من ضباط الجيش السابقين ليس من بينهم من له علاقة وثيقة بالانقلاب والنظام الجديد.

وقد مثلت الجامعات باللجنة بأربعة من الأساتذة، ومثل الأزهر باثنين من العلماء، ومثل القضاء بعضوين اثنين (عبد الرزاق السنهورى، وأحمد محمد حسن)، ولكن السنهورى وحامد سلطان وحدهما يعدان من أبرز رجال القانون باللجنة. والدكتور مورو – مدير جامعة فؤاد الأول – معروف جيداً ولكنه لا يعد إدارياً ناجحاً، ويعمل على تهدئة الطلاب بالجامعة، والشيخان الأزهريان (حسن مأمون وعبد الرحمن تاج) من الشخصيات المعروفة ولكنهما ليسا من الشخصيات ذات النفوذ بالأزهر. أما بقية الأعضاء فلا

يعرف عنهم الكثير.

وبخلاف الوزراء السابقين باللجنة الذين تولى بعضهم وزارة المالية أو إدارة الشركات الكبرى، مثلت المصالح المالية ورجال الأعمال بحسن مختار رسمى ومحمد السيد ياسين. أما مجموعة الوزراء من ممثلى هذه المصالح فتضم على الشمسى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى الذى يعد شخصية بارزة فى دوائر المال. وربما يمكن القول أن المصالح المالية وقطاع الأعمال غير ممثلة جيداً باللجنة.

والشخصيات السياسية باللجنة التى تمثل الأحزاب السياسية والمستقلين هم أولئك الذين أبدوا استعدادهم للتعاون مع النظام الجديد باستثناء بعض الوفدين مثل جمعه والعرابى وصلاح الدين، وهم فى الغالب لا يعدون أبرز السياسيون فى جيلهم. ويعد كل من على ماهر ومكرم عبيد وأحمد خشبة هم وحدهم السياسيين القدامى المرموقون من بين أعضاء اللجنة. فقد لطخت سمعة القادة السياسيين القدامى منذ وقع الانقلاب بسبب ارتباطهم بالنظام القديم.

ومن بين الأحزاب السياسية الكبرى، يحظى الوفد بتمثيل جيد، فصلاح الدين، وزير الخارجية السابق، والعرابى رئيس مجلس الشيوخ السابق، وجمعة رئيس مجلس النواب السابق، كانوا من الشخصيات الهامة فى حكومة الوفد الأخيرة. وعمر عمر رئيس نقابة المحامين وفدى بارز، كما أن محمد لملوم نائب وفدى سابق، والدكتور طه حسين وفدى ووزير للمعارف بحكومة الوفد الأخيرة. ولكن أحداً من الوفديين من أعضاء اللجنة لا يعد من أصفياء النحاس أو ممن ينتمون إلى جناح فؤاد سراج الدين الذى سيطر على النحاس والحزب فى السنوات الأخيرة.

ولا يمثل السعديين سوى محمود غالب الذى اختير مصادفة رئيساً للحزب أثناء اعتقال إبراهيم عبد الهادى عشية الانقلاب، وكذلك عبد الحميد الصاوى عضو اللجنة التنفيذية للحزب السعدى، ولا يعد أى منهما من أصحاب النفوذ أو التأثير فى الحزب. وهناك ممثلان للأحرار الدستوريين هما أحمد خشبه وعبد الرازق القاضى، والأخير لا يعد من الشخصيات المعروفة، أما خشبة فلا يعتبر من الشخصيات القوية بالحزب. ويمثل الكتلة الوفدية التى لم يعد لها نشاط منذ وقت طويل، رئيسها مكرم عبيد.

والأحزاب الصغيرة المتطرفة ممثلة فى اللجنة بشكل أفضل: مصر الفتاة (إبراهيم شكرى)، الحزب الوطنى الجديد (عبد الرحمن بدوى – يواقيم غبريال)، والحزب الوطنى (عبد الرحمن الرافعى – محمد محمود جلال – فكرى أباظه)، والإخوان المسلمون (عبد القادر عوده – صالح مصطفى العشماوى – محمد كمال خليفه) إضافة إلى محمد على علوبه المتحمس للإخوان. وحسن محمد حسن العشماوى محامى الإخوان وهما يعدان من الاتباع إن لم يكن من الأعضاء بالجماعة.

وسوف يكون ممثلو الأحزاب باللجنة أقلية لأن أكثر من نصف الأعضاء المعينون باللجنة لا ينتمون إلى الأحزاب ولا يمتون لها بصلة.

ولما كانت غالبية أعضاء اللجنة بين الشخصيات غير المعروفة وغير السياسية، فمن الصعب تقييم الطابع السياسى للجنة ككل، فالوزراء السابقون السبعة عشر محافظين بدرجات متفاوتة باستثناء علوبه المشايع للإخوان ومصطفى مرعى المعروف بيساريته. ومن المحتمل أن يضغط ممثلاً الإخوان ومشايعيهم

ومن بينهم الشيوخ الثلاثة من أجل أن يتضمن الدستور مبادئ الشريعة الإسلامية. وهنا سيواجهون معارضة شديدة من الأقباط، ولا يوجد من اليساريين المعروفين باللجنة سوى إبراهيم شكرى ومحمود عزمى ومصطفى مرعى، وصالح العشماوى (عضو الإخوان). ومن المرجح أن يمثل أعضاء الحزب الوطنى الجديد الثلاثة وعضوا الحزب الوطنى يسار الوسط فى آرائهم داخل اللجنة.

وبصورة عامة، يسود الاتجاه المحافظ اللجنة على ما يبدو، ولكن إلى أى مدى سوف يسمح للأعضاء بالعمل المستقل، وإلى أى مدى ستتدخل الحكومة فى صياغة مشروع الدستور الجديد؟ أسئلة تظل تبحث عن إجابة لا يمكن التوصل إليها الآن. ومن المتوقع أن ينتخب على ماهر – رئيس الوزراء السابق – رئيساً اللجنة.

جيفرسون كافرى

السفير على الشمسى باشا(*)

على الشمسى، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى، وعضو لجنة الدستور. ولد بالزقازيق – شرقية عام 1885 لعائلة من كبار ملاك الأراضى الزراعية. والده هو المرحوم أمين الشمسى باشا. وبعد أن أتم دراسته الثانوية بمصر أرسل إلى سويسرا لدراسة الاقتصاد السياسى بالجامعة. وقد ظل بالخارج عند نشوب الحرب العالمية الأولى ومنع من العودة إلى مصر حتى نهاية الحرب لأن السلطات البريطانية اعتبرته من مؤيدى الخديو عباس حلمى الثانى المخلوع.

وكان على الشمسى من غلاة المؤيدين للحركة الوطنية فى أيامها الأولى، ففى عام 1908 – باعتباره عضواً بلجنة "مصر الفتاة" نظم اجتماعاً فى جنيف ضم أعضاء الحزب الوطنى المصريين وغيرهم من المؤيدين للحركة الوطنية فى مصر، ونجح فى أن يحصل على تأييد بعض أعضاء البرلمان البريطانى والفرنسى، وفى عام 1918، عندما شكل الوفد برياسة سعد زغلول باشا، كان على الشمسى لا يزال بالخارج، فأصبح عضواً بالوفد وأوكل إليه أمر تنظيم الدعاية للقضية المصرية بأوربا. وبعد عودته إلى مصر رافق سعد زغلول إلى أوربا وحضر معه مباحثاته مع رئيس الوزراء البريطانى رامسى مكدونالد.

وفى 1923، عندما تم إجراء الانتخابات لمجلس النواب، تم انتخاب على الشمسى (الوفدى) عن دائرة القنايات – شرقية. وعندما شكل سعد زغلول الوزارة فى 7 فبراير 1924 رغب فى إشراك على الشمسى بها، ولكن الملك فؤاد اعترض على ترشيحه للوزارة بسبب تأييد الشمسى سابقاً للخديو عباس حلمى الثانى ، غير أن الملك ما لبث أن وافق – فى 23 نوفمبر – أمام إصرار سعد زغلول، على أن يحل على الشمسى محل وزير المالية الذى تقدم باستقالته. ولكن فى اليوم التالى استقالت الوزارة برمتها نتيجة اغتيال السير لى ستاك باشا، سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان، وبذلك لم يصبح على الشمسى وزيراً إلا لمدة 24 ساعة فقط. وفى 8 يونيو 1926، عين على الشمسى وزيراً للمعارف فى حكومة عدلى يكن باشا، وظل يشغل نفس المنصب فى حكومة عبدالخالق ثروت باشا (26 أبريل 17 -1927 مارس 1928) وحكومة مصطفى النحاس باشا (17 مارس – 25 يونيو 1928).

وفى عام 1932، انشق على الشمسى عن الوفد مع سبعة من زملائه ليكونوا "حزب الوفدالسعدى " (وهو غير الحزب السعدى الذى أسسه عام 1937 بعض المنشقين الوفديين بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى)، ولم ينجح الوفد فى كسب الأتباع فتم حله عام 1935، وأصبح على الشمسى – منذئذ – مستقلاً، وقد انتخب عضواً بمجلس النواب بهذه الصفة عام 1936.

وكان على الشمسى عضواً بالوفد المصرى الذى أبرم معاهدة 1936 المصرية – البريطانية، كما كان عضواً بالوفد المصرى فى مؤتمر مونترو فى العام التالى. وكان أول مندوب لمصر فى "عصبة الأمم" بعد انضمام مصر إليها. وفى عام 1945 اختير لتمثيل مصر فى مؤتمر سان فرانسسكو ولكنه اعتذر عن عدم قبول المنصب. وفى عام 1946، كان عضواُ بالوفد المصرى لإعادة النظر فى المعاهدة المصرية –

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/6-1753, Jane 17, 1953.

البريطانية.

وتم انتخاب الشمسى رئيساً لمجلس إدارة البنك الأهلى المصرى فى أكتوبر 1940 (ولازال يشغل المنصب حتى الآن)، كما أنه يرأس عدداً من الشركات الهامة. وفى السنوات الأخيرة اعتزل السياسة إلى حد ما وخصص وقته كله لإدارة أعماله.

ورغم انشقاق على الشمسى على الوفد عام 1932، ظلت ميوله وفدية، وتشير التقارير إلى أنه لعب دوراً فى تحقيق الوفاق بين الملك والوفد عام 1949، ولكن مهما كانت درجة علاقته بالوفد فى السنوات الأخيرة إلا أنها لا تبلغ حد اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه من جانب النظام الجديد.

ويتمتع على الشمسى بقدر من سمت السياسى المحنك، وهو معروف بالنزاهة، والتفانى فى القيام بواجبه، ويتميز بكونه من أقدر من تولى منصب وزير المعارف، وهو محافظ بطبعه ولكنه ليس متطرفاً فى موقفه من الإنجليز، وإن كان وطنياً كغيره من المصريين. وقد عين الشمس عضواً بلجنة الدستور عند تشكيلها فى 13 يناير 1953، فكان بذلك من بين أفراد قلائل من قدامى السياسيين الذين اختارهم النظام الجديد لعضوية اللجنة، لأن معظم الساسة الآخرين كانوا إما مرتبطين بالأحزاب السياسية القديمة أو بشلة القصر مما يجعلهم غير متقبلين عند النظام الجديد.

وعلى الشمسى – كرجل أعمال – ليس متحمساً للنظام الجديد فى مصر، ففى حديث له مع أحد رجال السفارة (الأمريكية بالقاهرة) ذكر أنه يشعر بالإحباط بسبب ضيق أفق أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأنه رغم ما يؤكده – فى حديثه معهم – من ضرورة عدم الخوف منم رد الفعل الشعبى لسياساتهم، لكن لسوء الحظ كشفوا عن الخوف والجهل بما وصفه "بالمغالاة فى معاداة الأجانب لإرضاء مشاعر الجماهير "، واستطرد قائلاً أنهم يفتقرون إلى الحنكة السياسية، ورغم أنهم –كأفراد – يبدون أذكياء ميالين إلى التعقل، إلا أنه يشك فى أنهم عندما يجتمعون سوياً تجتاحهم المشاعر الشعبية المعتادة، وأضاف أنه لا يرى – على أية حال- بديلاً للنظام الحالى قد يكون ضد مصالح الجميع.

وعلى الشمسى أرمل، وليس له أبناء، وكانت زوجته – التى توفيت عام 1946 – سويسرية الجنسية.

اللواء أحمد فؤاد صادق (*)

اللواء أحمد فؤاد صادق، عضو اللجنة التى تشكلت فى 13 يناير 1953 لإعداد مشروع الدستور المصرى الجديد، ولد بالقاهرة عام 1894 لأب مصرى وأم سودانية. وتخرج فى المدرسة الحربية الخديوية عام 1913 برتبة ملازم ثان، وعين بقيادة سلاح الفرسان بشندى فى السودان، وشارك فى الحملات ضد الدروايش فى السودان 1918-1914، وجرح فى كردفان، ثم أعيد إلى القاهرة. رقى إلى رتبة ملازم أول عام 1917، وإلى رتبة يوزباشى فى 1925، وإلى رتبة صاغ فى 1931، وإلى رتبة بكباشى عام 1934، ثم إلى رتبة القائمقام عام 1940.

وبعد عودته إلى سلاح الفرسان فى أوائل عام 1936، كان يجهر بمعارضته لإقامة البعثة العسكرية البريطانية بالجيش المصرى مما عرضه لسخط على فهمى باشا – وزير الحربية والبحرية – الذى نقله من سلاح الفرسان إلى كتيبة المشاة بأسوان، ولكن نفيه إلى أسوان لم يدم طويلاً على أى حال، فقد نجح فى العودة إلى القاهرة مفتشاً على مدارس الكتائب بفضل وساطة صهره اللواء محمود فهمى على (الذى كان قائداً لحامية القاهرة)، وكذلك صديقه الحميم الأمير يوسف كمال. واستطاع بعد ذلك أن ينقل إلى مكتب مساعد القائد العام، وينال الترقية إلى رتبة القائمقام (عام 1940) بفضل صديقه اللواء أحمد عطية باشا، الذى كان عندئذ مساعداً للقائد العام، ثم أصبح وزيراً للحربية والبحرية فيما بعد. ورغم أنه عمره – عندئذ – تجاوز الحد الأعلى للسن المحدد لدورة أركان الحرب، التحق – بناء على طلبه – بدورة أركان الحرب التى عقدت زمن الحرب بكلية الأركان، وتولى إدارتها ضباط البعثة العسكرية البريطانية. وكان أداؤه متوسطاً ، وبعد انتهاء الدورة قام الضباط الإنجليز بتقييمه على أنه "يصلح فقط لقيادة كتيبة احتياط". فاحتج صادق على ذلك واشتكى من النفوذ الإنجليزى فى مصر والجيش، وأخيراً عاد إلى وظيفته بمكتب مساعد القائد العام نتيجة هذا الهجوم ومساعى أصدقائه.

وفى عام 1942، اتهم صادق بالاشتراك مع ضابطين آخرين برتبة القائمقام فى التآمر للإطاحة بالبعثة العسكرية البريطانية وبالنفوذ الإنجليزى فى مصر. وتم نقل الضباط الثلاثة إلى مواقع خارج القاهرة ولكنهم رفضوا تنفيذ أمر النقل وتظلموا إلى الملك فاروق. ولما كان فاروق عندئذ – معادياً للإنجليز بسبب حادث 4 فبراير 1942 عندما أجبر على دعوة النحاس لتشكيل الحكومة، فقد استمع لشكواهم وأمر بمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية أثبتت براءتهم من التهم المنسوبة إليهم، ولكنهم ما لبثوا أن اعتقلوا بعض بضعة شهور بناء على طلب الإنجليز بسبب استمرارهم فى التآمر ضد الوجود الإنجليزى بالجيش المصرى.

وعند طرد وزارة النحاس من الحكم فى 8 أكتوبر 1944، أطلق سراح صادق وزملاءه وعادوا إلى الخدمة، وتمت ترقيتهم إلى رتبة أميرالاى بأثر رجعى منذ عام 1942، وصرف لهم تعويض مالى عن فترة الاعتقال. ومن ثم عادوا إلى التآمر ضد البعثة العسكرية البريطانية. وعندما أدرك إبراهيم عطالله باشا -رئيس الأركان – أن الضباط الثلاثة يحاولون تعبئة الضباط المصريين ضد البعثة البريطانية، قرر طردهم من الخدمة، ولكن منعه من ذلك الأستاذ السيد سليم – وزير الدفاع الوطنى – الذى كان صديقاً لأحمد فؤاد

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/3-553, March 5, 1953.

صادق. فانتقم عطالله منهم بإحالتهم إلى الاستيداع عام 1945 بما يترتب على ذلك من تخفيض رواتبهم إلى النصف، وذلك بحجة قضائهم ثلاث سنوات فى رتبة الأميرالاى دون الحصول على ترقية.

وفى عام 1946، اكتشف أن أحمد فؤاد صادق وزميله الأميرالاى كامل الرحمانى (أحد شركائه فى التآمر) كانا وراء المقالات التى نشرت بجريدة حزب الكتلة الوفدية التى شنت هجوماً على البعثة العسكرية البريطانية بالجيش التى اعتبرتها الحكومة مقالات معادية ذات لهجة عنيفة. واحتج الإنجليز لدى الملك فاروق وإسماعيل صدقى باشا رئيس الحكومة، فقام الأخير بطرد الضابطين من الخدمة بالجيش بعد ما ضاق بأفعالهما.

وعندما اصبح حيدر باشا وزيراً للحربية والبحرية، أعاد صادق والرحمانى للخدمة (1948)، وقام بترقية أحمد فؤاد صادق إلى رتبة اللواء وجعله الثانى فى ترتيب الأقدمية بتلك الرتبة، وعينه قائداً عاماً للجيش المرابط، ثم ما لبث صادق أن أصبح مساعداً لقائد عام القوات المسلحة بحرب فلسطين، فقائداً عاماً لتلك القوات. عندئذ قام صادق بتعيين الأميرالاى كامل الرحمانى أركان حرب له. ومن الطريف أنه أعاد محمد نجيب – الذى كان برتبة الأميرالاى – إلى قيادة ألاى المشاه الأول، وهو المركز الذى نحاه عنه القائد السابق على صادق بحجة عدم كفاءته للقيادة.

وعندما تولى صادق القيادة فى غزة، وجد الروح المعنوية للجيش منحطة، فقد كان صغار الضباط ساخطين لسببين : أولهما، لأن الأسلحة والذخائر التى تصرف لهم كانت بالغة السوء؛ وثانيهما، عدم كفاءة القيادة والتخطيط فى الرتب العليا مما يؤدى إلى سوء إدارة العمليات. فقام صادق بتقديم تقرير إلى الملك طالباً إجراء تحقيق، أعقبت بتقرير آخر فى يناير 1949 بين فيه تفاصيل الحالات التى أدت فيها الأسلحة والذخيرة الفاسدة المرسلة للجبهة إلى الهزيمة وفقدان أرواح المصريين. وقد أكسبته هذه الحمية والغيرة شعبية بين صغار الضباط الذين كان سخطهم ضد القيادة العامة للجيش يتزايد بإطراد.

ولم تنفع روابط صادق بالعناصر الساخطة من صغار الضباط فى زيادة رصيده عند الملك وحيدر ، فبعد إثارة فضيحة الأسلحة الفاسدة واضطرار الحكومة لإجراء تحقيق، واستقالة حيدر والمهدى (رئيس الأركان العامة) لتسهيل مهمة التحقيق، كان صادق يلى المهدى فى الأقدمية، ولكن تم تخطيه، وعين ضابط أحدث منه فى الرتبة (هو حسين فريد) بدلاً منه.

وقد غضب أحمد فؤاد صادق، وأحس بالامتهان، وتقدم باستقالته طالباً قبولها، وصرح لصحيفة "الأهرام" أن استقالته سترضى – دون شك- أولئك الذين ظلوا يتآمرون عليه لوقت طويل بسب "نضاله المستمر ضد الفساد والتلاعب فى الترقيات". وأكد أنه رغم اعتباره لا يصلح للترقية فى عام 1945، عين بعد ذلك بثلاث سنوات قائداً للجيش المصرى فى حرب فلسطين عندما انهار بالفعل الموقف العسكرى الذى طالما حذر منه. وفى تصريح آخر لصحيفة "أخبار اليوم" قال أنه حرم ظلماً من حقه فى تولى منصب رئيس الأركان العامة، وأنه تقدم باستقالته لأن اسمه يرد قبل اسم حسين فريد فى قائمة اقدميات ضباط الجيش ، ولأنه عندما أصبح الموقف حرجاً فى حرب فلسطين، ترك وحده لمواجهته. والآن عندما أصبحت هناك حاجة إلى رئيس للأركان يعيد تنظيم الجيش، "تمت ازاحتى جانباً، وعين ضابط أحدث منى فى المنصب".

وفى عام 1950، بعدما أحيل اللواء أحمد فؤاد صادق إلى التقاعد، قام برفع قضية ضد الحكومة مطالباً بالتعويض لأنه كان يستحق الترقية إلى منصب رئيس الأركان العامة، وإلى رتبة الفريق بحكم أقدميته واستمراره فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين. وقد كسب صادق القضية فى يونيو 1952، بعد سقوط حكومة الوفد، فقضت المحكمة ببطلان قرار إحالته للتقاعد، وحقه فى صرف تعويض قدره خمسة عشر ألفا من الجنيهات. ولكنه لم يعد للخدمة العاملة، لأنه عندما كسب القضية كان قد بلغ سن التقاعد فعلاً.

ومنذ وقوع انقلاب 23 يوليو 1952، يبدو صادق على علاقة طيبة مع النظام الجديد. وعند تشكيل لجنة الدستور فى 13 يناير 1953، عين عضواً بها، وقد تردد اسمه أخيراً بالصحف كمرشح ليصبح مندوب مصر فى اللجنة التى تتولى معاونة الحاكم العام للسودان، رغم أنه يبدو أن قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى هو المرشح المحتمل، فقد كان يمثل مصر فى المحادثات الخاصة بالسودان.

وفى حديث مع الملحق العسكرى البريطانى بالقاهرة، جرى فى أغسطس 1952، زعم صادق أن الضباط الذين دبروا الانقلاب اتصلوا به ثلاث مرات ليصبح قائداً لهم وذلك فى 1948، و1951، ثم فى يناير 1952. وذكر أن الهدف الوحيد للمجموعة حتى يوليو 1952 هو تحسين أحوال الجيش، ولكنه رفض هذه العروض لأنه لا يستطيع أن يحنث بيمين الولاء للملك، ولأنه خشى أن تؤدى الحركة إلى تدخل الجيش البريطانى مما يضر بمصالح البلاد. وخلال لقاء سابق – فى يناير 1951- مع أحد مصادر المعلومات للملحق العسكرى بالسفارة (الأمريكية بالقاهرة) قال صادق أنه قد عرض عليه "أن يقود صغار الضباط للقيام بحركة إصلاحية"، ولكنه خشى أن تخرج الأمور من يده، وتتحول الحركة إلى انقلاب عسكرى، فرفض تأييد مثل هذه الخطة.

وإذا أخذنا فى الاعتبار ما يحظى به صادق من شعبية بين صغار ضباط الجيش، وكشفه لفضيحة الأسلحة الفاسدة، وعلاقته السيئة بالحكومة، وسجله الحافل بالتآمر، فليس من المستبعد أن يكون قد تم الاتصال به من جانب مخططى الانقلاب، وأن تكون روايته على درجة من الصحة. وربما رأى فيه هؤلاء الضابط الكبير الذى يعد أمراً منطقياً الاتصال به لقيادتهم قبل أن يلجأوا إلى اللواء محمد نجيب الذى نقل من قيادة سلاح الحدود فى ديسمبر 1951 . ولعل أسباب عدم قبول صادق المشاركة فى الخطة هو الخوف من فشلها أكثر من أى اعتبار آخر. ففى حديثه إلى مصدر معلومات الملحق العسكرى (الأمريكى) ذكر أنه كان يساوره الشك فى إمكانية وقوع انقلاب نتيجة السخط العارم بين صفوف الجيش.

ورغم أنه كان يجهر بعدائه للإنجليز أثناء الحرب العالمية الثانية، صرح صادق للصحف – فى أغسطس 1950 – قائلاً : "رغم أننى لم أكن يوماً ميالاً إلى الإنجليز، يمكن أن اقر صراحة أن الدفاع المشترك مع بريطانيا ضرورة، ولكن عليه بعض التحفظات، فقد قدر لنا أن نكون ضعفاء، ولكننا لا نستطيع أن نغمض عيوننا عن الصراع بين الكتلتين العالميتين، وإن شئنا الدقة، فلن يسمح لنا بأن نقف على الحياد... وتبعاً لذلك، يجب أن نبرم حلفاً دفاعياً مع بريطانيا بشرط أن نكون سادة أنفسنا فى هذا التحالف ". وانتقد الحكومة المصرية – فى نفس الوقت – لاتخاذها موقفاً سلبياً من المسألة الكورية. وفى مقابلة صحفية

أخرى مع مجلة "المصور" الأسبوعية فى يونيو 1952، عبر عن اعتقاده بأن النصر سيكون من نصيب الديمقراطيات فى حالة وقوع حرب مع الاتحاد السوفيتى.

وصادق شخصية غير جديرة بالثقة، فهو ذا طبيعة عدوانية، كما أن له سجل حافل بالتآمر.

عبد السلام فهمى محمد جمعه باشا(*)

عبد السلام فهمى محمد جمعه، سياسى وفدى، والعضو المؤسس لحزب الوفد وفقاً لأحكام قانون الأحزاب السياسية الصادر فى 8 سبتمبر 1952. ولد بقرية زرقان، مركز تلا، مديرية المنوفية فى 2 نوفمبر 1885 لعائلة من كبار ملاك الأراضى الزراعية. وتلقى تعليمه الابتدائى بمدينة طنطا، والثانوى بالمدرسة الخديوية بالقاهرة، وفى عام 1906 تخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة، وبعد تخرجه مارس المحاماه بطنطا عدة سنوات.

وكان جمعه من المشايعين للحركة الوطنية منذ بدايتها، ويشارك فى حركة الوفد عام 1919، فأسس اللجنة المركزية للوفد بالغربية ومقرها طنطا عاصمة المديرية. وبعد عامين ألقى القبض على عبد السلام فهمى جمعه – بعد اعتقال ونفى سعد زغلول – ووجهت له تهمة الإخلال بالأمن العام ثم أطلق سراحه بعد قليل. واعتقل مرة أخرى لفترة قصيرة فى عهد حكومة إسماعيل صدقى باشا (1933-1930)، واعتقل معه أعضاء لجنة الوفد بالغربية وذلك بتهمة إثارة الاضطرابات.

وقد انتخب جمعه عضواً بمجلس النواب للمرة الأولى عام 1924، وظل يمثل حزبه باستمرار فى المجلس – فى أغلب الأحوال – منذ ذلك التاريخ. وفى 5 مايو 1936 عين وزيراً للتجارة والصناعة فى وزارة مصطفى النحاس واستمر فى منصبه حتى استقالة الوزارة فى 30 ديسمبر 1937. ومرة أخرى، عندما شكل النحاس الحكومة فى 6 فبراير 1942، عين جمعه وزيراً لانتخابه رئيساً لمجلس النواب، وظل يشغل هذا المنصب حتى حل المجلس فى أكتوبر 1944.

وعندما مات محمد صبرى أبو علم باشا – سكرتير عام الوفد – فى 1946، كان اختيار خليفة له يقع بين عبد السلام جمعه وفؤاد سراج الدين. وكان الحزب منقسما إلى ثلاثة فصائل : قدامى الوفديين ممثلين فى جمعه ذاته، والهلالى، والطويل، والوكيل، وغيرهم؛ وفصيل جديد يتزعمه فؤاد سراج الدين؛ وفصيل "شباب الوفد" الذى يمثل اليساريين والراديكاليين من أعضاء الحزب. واعتمد جمعه – بالطبع – على تأييد قدامى الوفديين، وعلى نجله عزيز فهمى (توفى فى أبريل 1952) الذى كان له تأثير كبير على العناصر الراديكالية فى الحزب. وتم اختيار عبد السلام جمعه سكرتيراً عاماً للوفد، وبذلك أصبح "الخليفة المرتقب" للنحاس باشا زعيم الحزب، ولكن انتصاره لم يدم طويلاً. فقد تصاعد نفوذ الفصيل الذى يقوده سراج الدين، واكتسب الأخير الحظوة والنفوذ عند النحاس باشا. وفى يونيو 1948 تم انتخاب فؤاد سراج الدين سكرتيراً عاماً للوفد بدلاً من عبد السلام جمعه باشا، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الرجلان يعاديان بعضهما البعض.

وحتى بعد أن فقد جمعه موقعه كسكرتير عام للوفد لصالح سراج الدين استمر يتمتع بنفوذ كبير داخل الحزب بسبب عضويته للجنة التنفيذية للحزب، وعلاقته الشخصية الوثيقة بقدامى السياسيين الوفديين. غير أنه كان دائماً يعانى الضعف فى الخطابة، ولا يحظى بقبول عند الجماهير، ومن ثم لم يكن باستطاعته أن

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/11-353, November 3, 1952.

يصبح زعيماً سياسياً أو يكسب شعبية بين الجماهير على نحو ما فعل النحاس، وما يمكن أن يفعله سراج الدين.

وفى انتخابات 1950 التى أعادت الوفد إلى الحكم، انتخب جمعه عضواً بمجلس النواب عن دائرة طنطا. وفى الجلسة الافتتاحية للمجلس (16 يناير 1950) انتخبه المجلس رئيساً له، فحصل على 233 صوتاً مقابل صوتين اثنين فقط حصل عليهما حامد جودة نائب رئيس الحزب السعدى. وعندما أثيرت مسالة المرسوم الملكى الذى غير من تكوين مجلس الشيوخ بمجلس النواب فى يونيو 1950، غاب جمعه عن الجلسة مع نواب المعارضة الذين قاطعوا الجلسة احتجاجاً. ورغم أن غياب جمعه عن الجلسة عزى إلى مرضه، إلا أن الصحافة أرجعت السبب إلى معارضته للمراسيم الملكية رغم أن الوفد أيدها واستفاد منها.

وفى مارس 1952 كلف أحمد نجيب الهلالى باشا - الذى فصل من الوفد عام 1951 – بتشكيل حكومة مستقلة، كانت الثانية منذ طرد الوفد من الحكم فى 26 يناير 1952 بعد حريق القاهرة، سعى الهلالى إلى شق صفوف الوفد، وتكوين حزب وفدى جديد برئاسته، وفاتح عبد السلام جمعه فى ذلك طالباً تأييده، وأبدى جمعه استعداده للتعاون مع الهلالى على أمل أن يسترد فى حزب الوفد الجديد النفوذ الذى فقده فى الوفد القديم، وأخذ يطالب بطرد العناصر الفاسدة من الحزب، ويشن هجوماً على فؤاد سراج الدين، ونجحت المؤامرة فى زيادة الانشقاق بين الوفديين، ولكنها فشلت فى تدمير وحدة الحزب. وفى 2 يونيو 1952، أجبر الهلالى على الاستقالة وشكل حسين سرى الوزارة الجديدة.

وبعد انقلاب الجيش فى 23 يوليو 1952، كان النظام الجديد حريصاً على تحطيم قوة الوفد باعتبارها الحزب المتماسك الوحيد الذى من المحتمل أن يلعب دور الخصم للنظام، واتبعت سياسة مماثلة لسياسة الهلالى باشا. ولم يكن الهلالى نفسه يصلح للقيام بهذه المهمة، فقد كان مرفوضاً من الجيش لارتباطه الشديد بالقصر ومن المفترض ألا يرضى بأن يكون أداة فى يد النظام الجديد (وقد اعتقل بالفعل)، فاتجه النظام نحو عبد السلام جمعه الذى بدا "مطية سهلة"،وكان جمعه على أتم الاستعداد وللتعاون مع النظام لتحقيق أهدافه.

وعندما صدر قانون الأحزاب السياسية الذى نص على ضرورة إعادة تنظيم الأحزاب وتقدمها بطلب للتسجيل (8 سبتمبر) فىاليوم التالى لتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الوزراء، فضل النحاس باشا وقادة الوفد عدم التعاون مع النظام الجديد وتظاهروا بأنهم يفضلون حل الحزب على أن يفقدوا مكانتهم فيه. واستخدم عبد السلام جمعه نفوذه لحث أغلبية قادة الوفد على أنه من الأفضل أن يبقى الحزب بشروط الجيش بدلاً من أن ينتهى أمره. وغير النحاس وقادة الوفد من رأيهم، وتم تقديم أوراق التسجيل إلى وزارة الداخلية قبل الموعد النهائى(8 أكتوبر) متضمنة أسماء : أحمد حمزه، محمد محمد الوكيل، عبد الفتاح الطويل، على زكى العرابى، وعبد السلام فهمى محمد جمعه كأعضاء مؤسسين.

ووفقا للشروط الواردة بقانون الأحزاب السياسية، أنه فى حالة موافقة وزارة الداخلية عل طلب التسجيل، يصبح من حق الجمعية العمومية للحزب أن تعقد اجتماعاً لانتخاب هيئته التنفيذية. ولعل عبد السلام جمعه يأمل أن يحظى بتأييد الجيش للتأثير على الجمعية العمومية للوفد حتى تختاره رئيساً

للحزب.وتشير التقارير إلى أن النحاس باشا يفضل اختيار عبد الفتاح الطويل رئيساً للحزب، وحرصت الصحافة الوفدية أن تشير – فى مناسبات عدة – بوضوح إلى أن جمعه ليس رئيساً للحزب، حيث أن الرئيس لايمكن انتخابه لقادة الحزب، حرص جمعه على التغيب مختلقاً مختلف الذرائع لذلك، بغرض إيجاد انطباع أنه ليس على وئام مع الأعضاء المؤسسين الآخرين، وبذلك ترتفع أسهمه عند الجيش. ولما كانت مواقف جمعه لا تفيد فى تقوية مركزه فى الحزب، يصبح اختيار الجمعية العمومية للحزب له ضماناً للاستمرار -فى الوجود- وأن أصبح جمعه أداة فى يد الجيش –أو يحرص الحزب على استقلاله، فيقوم بانتخاب الطويل – مرشح النحاس – ويواجه بذلك خطر استفزاز النظام الجديد، وهو أمر موضع التساؤل.

عبد الرزاق السنهورى باشا(*)

عبد الرزاق أحمد السنهورى، رئيس مجلس الدولة، أعلى هيئة قضائية فى مصر، ولد بالإسكندرية فى 12 أغسطس 1895، وتنحدر عائلته من أصول ريفية، نزحت أصلا من قرية سنهور، وقد تعلم بالمدارس الابتدائية والثانوية الحكومية بالإسكندرية، وتخرج عام 1917 فى مدرسة الحقوق السلطانية وكان الأول على دفعته، وعين فور تخرجه بالنيابة (وزارة العدل). وفى عام 1921 أوفد فى بعثة حكومية للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم القانونية من جامعة ليون، ونالها عام 1924، ثم حصل على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة باريس (1925)، ودرجة الدكتوراه من المعهد العالى للقانون الدولى بجامعة باريس (1926).

وبعد عودته إلى مصر، عين مدرساً بكلية الحقوق جامعة فؤاد الأول، وما لبث أن أصبح أستاذاً مساعداً، فأستاذاً، وأخيراً أصبح عميداً للكلية عام 1936. وفى عام 1937 ذهب إلى العراق ليتولى إدارة مدرسة الحقوق التى أنشئت حديثاً ببغداد.. وعند عودته إلى مصر – فى العام التالى – عين قاضياً بالمحاكم المختلطة، ثم وكيلاً لوزارة المعارف (عام 1939)، ولما كان سعدياً، فقد طرد من منصبه عام 1942 بعد تشكيل حكومة مصطفى النحاس، وأحيل إلى التقاعد. وعندئذ تلقى دعوة من نورى السعيد باشا – رئيس وزراء العراق – لوضع مشروع القانون المدنى العراقى الجديد، فظل مقيماً بالعراق مدة عامين لهذا الغرض (1942-1944). وفى نوفمبر 1944 عندما شكل أحمد ماهر باشا (السعدى) الحكومة، تم استدعاء السنهورى لخدمة الحكومة مرة أخرى، فشغل منصب وكيل وزارة العدل. وبعد ذلك بوضع قصير، عين السنهورى وزيراً للمعارف عند التعديل الوزارى لحكومة محمود فهمى النقراشى الأول (24 فبراير 15-1945 فبراير 1945) وفى سبتمبر 1946، عند إجراء التعديل الوزارى لحكومة إسماعيل صدقى باشا، عين عبد الرزاق السنهورى وزيراً للدولة، ثم أصبح وزيراً للمعارف – مرة أخرى – فى 9 ديسمبر 1946 فى حكومة النقراشى الثانية، وظل فى هذا المنصب حتى 27 فبراير 1949، عندما تم تعديل حكومة إبراهيم عبد الهادى للمرة الثالثة. وكان السنهورى قد انتخب عندئذ (6 فبراير 1949) رئيساً لمجلس الدولة خلفاً لمحمد كامل مرسى الذى أحيل إلى المعاش.

وعندما كان عبد الرزاق السنهورى وزيراً للمعارف، أثار مخاوف المشتغلين بالتعليم بالإرسالية الأمريكية فى مصر بسبب تشيعه للشريعة الإسلامية التى كان يعتقد أنها وحدها التى تصلح للمجتمعات الإسلامية، ومن ثم كان يعارض الاختراق الثقافى الأجنبى. ولكنه لم يتخذ إجراءات حاسمة لعرقلة نشاط المدارس الأجنبية فى مصر.

وعندما كان عبد الرزاق السنهورى وزيراً، مثل مصر – أيضاً – فى عدد من المؤتمرات الدولية. وكان عضواً بالوفد المصرى فى جامعة الدول العربية عام 1945، ورئيساً للجنة الثقافية بالجامعة العربية عام 1946، وعضواً بالوفد المصرى بالجمعية العمومية للأمم المتحدة فى أكتوبر 1946. واختير رئيساً للمجلس القضائى المصرى –عام1947- وهو المجلس الذى تولى إعداد ملف القضية المصرية للعرض على

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/10-752, October 7, 1952.

مجلس الأمن بالأمم المتحدة. وفى مارس 1947، أصبح رئيس لجنة المستشارين والخبراء فى شئون الأمم المتحدة التى شكلتها جامعة الدول العربية.

وقد تولى السنهورى منصب رئيس مجلس الدولة فى 27 فبراير 1949. وبعد عودة الوفد إلى الحكم فى يناير 1950، أبلغه زكى عبد المتعال –وزير المالية- أن مجلس الوزراء يطلب إليه أن يقدم استقالته من منصبه، بحجة أنه سعدى، ومن الواجب أن يكون رئيس مجلس الدولة محايداً لا ينتمى إلى أى حزب. ولكن السبب الحقيقى فى مطالبته بالاستقالة يعود إلى عدم تقبل الوفد له. ووعد السنهورى بأن يعين سفيراً لدى باكستان فى حالة موافقته على الاستقالة.

وقد دهش السنهورى كثيراً من هذا الطلب، ورفض أن يتقدم باستقالته، وقال أنه لا يمكن إزاحته من منصبه إلا إذا جاءت أغلبية أصوات مستشارى مجلس الدولة لصالح أقصائه من المنصب فى اجتماع يدعو له وزير العدل حسب القانون، وتشير التقارير إلى أن السنهورى اتصل بالملك – بهذا الشأن – وعندما علم برغبة الملك فى استمراره بالمنصب، دعا الجمعية العمومية لمجلس الدولة إلى الانعقاد (3 فبراير 1950) واتخذت قراراً بأنه لا مبرر – قانوناً –لمطالبة رئيس مجلس الدولة أن يتقدم باستقالته. وقد أشادت صحافة المعارضة بالقرار واعتبرته "نصراً عظيماً للعدالة المصرية"، بينما ألمحت صحافة الوفد إلى أن الحكومة قد تسعى لتعديل قانون مجلس الدولة بالصورة التى تكفل لها التخلص من السنهورى الذى "يغالى فى حزبيته" بشكل لا يؤهله لشغل المنصب وقرر مجلس الوزراء – بالفعل- فى جلسة 9 فبراير تعديل قانون مجلس الدولة، ولكنه عدل عن ذلك فيما بعد نزولاً على رغبة الملك.

ورغم صلات السنهورى بالحزب السعدى، لم يكن لحزبيته أى تأثير على أدائه طوال شغله للمنصب لأكثر من ثلاث سنوات. ففى عام 1949، فى ظل حكومة إبراهيم عبد الهادى (السعدى) أصدر قرارات ضد الحكومة فى عدة قضايا تتصل بجماعة الإخوان المسلمين التى أصدر عبد الهادى قراراً بحلها. وبعد طرد حكومة الوفد –فيما بعد- نتيجة حريق 26 يناير 1952، أصدر السنهورى حكماً ضد الحكومة فى ربيع 1952 حكم فيه بإلغاء الإقامة الجبرية المفروضة على قطبى الوفد فؤاد سراج الدين باشا وعبدالفتاح حسن باشا ، وأيد حقهما فى أن ينشرا وجهة نظرهما فى أحداث 26 يناير رغم أنهما كان يلمحان إلى مسئولية الملك عن الكارثة. وقد غضب الملك فاروق من السنهورى بسبب ذلك، ولكنه استمر يحترمه لأمانته ونزاهته.

ورغم أن السنهورى يبدو قانونياً قديراً معروفاً بالأمانة، إلا أنه إدارى سئ ويغلب عليه السذاجة فيما يتصل بالأمور السياسية. فقد جاءت تقارير من موسكو عام 1950 تدعى أنه قام بالتوقيع على "نداء ستوكهلم للسلام"، وقد أصدر السنهورى تصريحاً غامضاً حول هذا الموضوع نشرته جريدة "المصرى" اليومية الموالية للوفد ذكر فيه أنه لم يوقع على نداء شيوعى، ولكنه وقع على عدد من النداءات الداعية للسلام، ولم يوضح ما إذا كان قد وقع على نداء ستوكهلم للسلام وما إذا كان يعده بياناً شيوعياً. ولما كان السنهورى نشطاً فى حركة "التسلح الخلقى" فإن المخابرات البريطانية استنتجت أنه "سليم النية" تجاه القضايا الإنسانية ، وليس هناك دليل على أنه أبدى تعاطفاً مع الشيوعية.

وبعد الانقلاب الذى حدث فى 23 يوليو 1952، ليس هناك ما يشير إلى أن السنهورى كسب حظوة عند النظام الجديد، وخاصة منذ عين سليمان حافظ – وكيل مجلس الدولة – مستشاراً خاصاً للواء محمد نجيب (فى 3 أغسطس) ليقدم للحكومة النصح حول التشريعات الإصلاحية المقترحة. وعلى ضوء ما عرف عن السنهورى من أنه يتمسك دائماً بحرفية القانون، فليس هناك ما يدعو لافتراض تحمسه بالذات لبعض الإجراءات التى اتخذها النظام الجديد. وهناك شائعات تقول أن الحكومة ترغب فى طرده من المنصب أو تسعى لإغرائه بقبول منصب أقل نفوذاً كتعيينه مديراً لجامعة فؤاد الأول مثلاً. وعلى كل، أشارت التقارير إلى أن عبد الرزاق السنهورى كان من بين من فكر فيهم الجيش لخلافة على ماهر فى رئاسة الوزراء قبل أيام من تقديم الأخير لاستقالته، وبدلاً من ذلك تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الوزراء وعين سليمان حافظ نائبا لرئيس مجلس الوزراء، ولكن فى 25 سبتمبر عين السنهورى رئيساً للجنة العليا التى شكلت لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى.

ويبدو مما سبق أن النظام الجديد تأكد من ولاء السنهورى بعد بضعة أسابيع من الشك، وأنه – فى واقع الأمر- متحمس للنظام الجديد. ولكن، نظراً لما عرف عنه من أنه رجل غير عملى ولا يتمتع ببعد النظر فى الأمور السياسية، فإن أى زيادة فى نفوذه تعد نقمة، ومن المأمول أنه يبقى بعيداً عن المناصب الإدارية الهامة.

محمود محمد محمود بك(*)

محمود محمد محمود بك، تولى وزارة المواصلات لمدة يومين فى حكومة على ماهر (قصيرة الأجل) فى سبتمبر 1952، ولد عام 1911، وهو أكبر أبناء محمد محمود باشا (الذى توفى فى أول فبراير 1941) والذى كان رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين لعدة سنوات، كما رأس الحكومة مرتين. وقد تلقى محمود محمد محمود تعليمه بكلية الحقوق، جامعة فؤاد الأول، ومارس المحاماة لفترة قصيرة، ثم عين معاوناً بالنيابة المختلطة، وما لبث أن استقال ليرشح نفسه لعضوية مجلس النواب، وقد انتخب كنائب مستقل، وظل عضواً بالمجلس حتى عام 1949، عندما عين رئيساً لديوان المحاسبات.

ونظراً لطبيعته الانعزالية، نادراً ما كان يشارك فى مناقشات مجلس النواب، ولكنه برز كعضو فى اللجنة المالية، حتى اختلف مع محمد حامد جوده – الذى كان نائباً لرئيس الحزب السعدى ورئيساً لمجلس النواب 1945-1949 –فاستقال من عضوية اللجنة.

ورغم رئاسة والده لحزب الأحرار الدستوريين، لم يصبح محمود عضواً بالحزب، وبعد وفاة والده عام 1941 عرض عليه أن يعين نائباً لرئيس الحزب ولكنه رفض ذلك العرض. غير أنه ظل يحتفظ بصداقة وطيدة مع قيادات الحزب، وساعدته مكانة والده البارزة على أن يقيم علاقات وطيدة مع قيادات الأحزاب الأخرى أيضاً، كما كسب لنفسه مكانة بارزة لكونه صاحب الاقتراح الأصلى بإنشاء "مجلس الدولة"، أعلى هيئة قضائية فى مصر.

وفى عام 1943، بعد قيام مكرم عبيد بنشر "الكتاب الأسود" الذى كشف فيه عن فساد حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا، فكر الملك فاروق فى طرد الحكومة وتكليف أحمد حسنين باشا – رئيس الديوان الملكى- بتشكيل حكومة جديدة، وعرض أحمد حسنين على محمود محمد محمود الاشتراك فى الوزارة فوافق على ذلك، غير أن حسنين لم يقم أبداً بتشكيلها، لأن الحكومة البريطانية عندما علمت بنية الملك إسقاط حكومة الوفد، أبلغته عن طريق سفيرها بالقاهرة أنها لا تقبل تغيير الوزارة، وعرض على محمود محمد محمود الاشتراك فى وزارة محمود فهمى النقراشى (السعدى) فى 1945، ولكنه اعتذر عن عدم قبول العرض.

وفى أول أكتوبر 1949، قام حسين سرى باشا – رئيس الوزراء- بتعيين محمود محمد محمود رئيساً لديوان المحاسبات خلفاً لمحمد بهى الدين بركات باشا، ليصبح مسئولاً عن الإشراف على الإنفاق الحكومى بالوزارات المختلفة، وكان بركات – الذى تولى هذا المنصب لأربع سنوات – قد استقال اشمئزازاً من إحجام الوزارات عن التعاون معه. وقد شغل محمود المنصب لمدة ستة شهور، ففى ربيع 1950، اكتشف تجاوزات فى الحسابات الخاصة بحرب فلسطين، وبمستشفى المواساه بالإسكندرية التى دفعت لكريم ثابت عمولة قدرها خمسة آلاف جنيهاً مقابل سعيه لدى وزارة المالية لتخصيص إعانة كبيرة للمستشفى، وأعد محمود تقريراً عن تلك التجاوزات ولكن حكومة الوفد أحبطت جهوده ورفضت اتخاذ أى إجراء، فقدم استقالته فى

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/9-2952, September 29, 1952.

20 إبريل 1950 دون أن يذكر أسبابها. وقد حاول أصدقاءه – ومن بينهم مصطفى مرعى (عضو مجلس الشيوخ) وبهى الدين بركات – حثه على البقاء فى منصبه حتى تضطر حكومة الوفد إلى إقالته، ولكن محمود رفض ذلك حتى لا يؤدى طرده من الوظيفة إلى الإضرار بسمعته.

وبعد استقالته بقليل، قدم مصطفى مرعى استجواباً للحكومة أمام مجلس الشيوخ طالباً بيان أسباب استقالة محمود بك، وأدى الاستجواب إلى الإسراع بتعديل عضوية مجلس الشيوخ فى يونيو 1950 للتخلص من المعارضة لصالح الوفد، كما أدى إلى إجراء تحقيق هام فى التجاوزات المالية فى الجيش (فضيحة الأسلحة الفاسدة الشهيرة).

وقيل أن محمود بك لم يكشف فى البداية عن أسباب استقالته استجابة لطلب من القصر، ولكن عندما صرح فؤاد سراج الدين – وزير الداخلية الوفدى – بأن الاستقالة جاءت لأسباب شخصية، أرسل محمود خطاباً إلى الصحف اليومية الرئيسية قامت بنشره بين فيه أسباب استقالته.

وعند إجراء التعديل الوزارى فى حكومة على ماهر (5 سبتمبر 1952)، عين محمود محمد محمود وزيراً للمواصلات. وكانت قد سرت شائعات تشير إلى أنه قد يعين وزيراً أو رئيساً لمجلس الدولة خلفاً لعبد الرزاق السنهورى فى حالة تولى الأخير لمنصب آخر، ويبدو أن ما عرف به محمود من نزاهة وموقفه ضد الفساد الذى دفعه إلى الاستقالة من رئاسة ديوان المحاسبات جعلته يبدو ضحية تداخلات القصر، ولعبت دوراً فى اختيار قادة النظام الجديد له وزيراً. ولما كان معروفاً بضعف الشخصية وإمكانية الانقياد لرئيس الوزراء، فقد كان شخصاً متقبلاً عند على ماهر. وهناك عامل آخر قد يكون وراء اختياره وزيراً هو إمكانية أن يجلب للنظام الجديد تأييد حزب الأحرار الدستوريين بحكم صلاته بقيادات ذلك الحزب. وعلى كل، لم يمكث فى الوزارة سوى يومين، إذ استقالت وزارة على ماهر فى 7 سبتمبر 1952، وتولى اللواء محمد نجيب تشكيل وزارة جديدة. وقد تزوج محمود محمد محمود فى 25 مايو 1951 من شهيرة الشواربى بنت عبد الحميد الشواربى، المالك الكبير، ورجال الأعمال وعضو البرلمان الأخير.

مصطفى مرعى بك (*)

مصطفى مرعى بك، وزير الدولة السابق، ولد بالجزيرة الخضراء – غربية فى 28 يونيو 1902 ، تخرج فى مدرسة الحقوق الملكية عام 1923 حيث كان إبراهيم عبد الهادى زميله فى الدراسة، وهو الآن رئيس الحزب السعدى. وبعد الاشتغال بالمحاماة عدة سنوات، عين مصطفى مرعى قاضياً عام 1932 وهو فى الثلاثين من عمره، وكان ذلك الحد الأدنى فى السن لمن يعين قاضياً. وتولى بعد ذلك منصب النائب العمومى، وأخيراً عين رئيساً لقلم قضايا الحكومة، وهو مؤسسة ملحقة بمجلس الوزراء تتولى إعداد مشروعات القوانين، وتتولى تقديم الفتاوى الخاصة بتفسير القانون.

وعندما شكلت حكومة إبراهيم باشا عبد الهادى فى 28 ديسمبر 1948، عين مصطفى مرعى بك وزيراً للدولة. ورغم ما يتمتع به من سمعة كمحامى ناجح، فقد اعتبر سياسياً ضحلاً، ولعل زمالته فى الدراسة لإبراهيم باشا عبد الهادى كانت وراء تعيينه وزيراً. ولكنه كان أكثر نشاطاً من الناحية السياسية من زملائه فى الوزارة. وقد قام بتمثيل رئيس الوزراء فى مجلس النواب، وأسندت إليه مهمة إعداد مشروعات الكثير من التشريعات والتفاوض بشأنها مع الوفد (وثبت نجاحه فى ذلك).

وعندما خلف حسين سرى باشا إبراهيم عبد الهادى باشا فى رئاسة الحكومة فى 27 يوليو 1949 ظل مرعى وزيراً للدولة، ولكنه استقال فى 3 نوفمبر 1949 احتجاجاً على ما اعتبره فشلاً من جانب سرى باشا فى تنفيذ البرنامج الذى وعد به. وذكر فى خطاب استقالته – الذى نشرته الصحف – أنه انضم إلى الحكومة على أساس أن هدفها تقوية قوى الائتلاف فى مواجهة مشاكل مصر الداخلية والخارجية، "ولكنى اكتشفت أنكم لا تسعون لتحقيق هذا الهدف، ولا تسيرون على الدرب الذى يؤدى إلى تحقيقه، وتبدون كرجل كل همه أن يقسم كل حزب إلى حزبين وكل مجموعة إلى مجموعتين – وقد رايتكم تنتصرون للظلم ضد العدل ، وانكم تعطون الكلمة ثم تتراجعون عنها... فلغتكم وطريقتكم فى إدارة دفة مجلس الوزراء صارت مثاراً للتندر والسخرية فى كل مكان. لذلك أحيطك علماً باستقالتى، سائلاً الله ان ينقذ البلاد من سوء أعمالكم وأن يحفظها من كل شر".

وعندما التحق مصطفى مرعى بك بحكومة إبراهيم عبد الهادى باشا، أصدر الملك قراراً بتعيينه عضواً بمجلس الشيوخ. وفى ربيع 1950، بعد عودة الوفد للحكم، تسبب فى حدوث توتر شديد عندما قدم استجواباً للحكومة عن أسباب استقالة محمود محمد محمود بك رئيس ديوان المحاسبات. وأدى هذا الاستجواب إلى تعجيل تغيير عضوية مجلس الشيوخ، وأدى إلى التحقيق البالغ الأهمية فى التجاوزات فى الجيش (قضية الأسلحة الفاسدة الشهيرة) التى لم يتم توضيحها بعد.

وكان رئيس ديوان المحاسبات قد استقال فى 20 أبريل بعد ما اكتشف – ضمن تجاوزات أخرى فى حسابات الحكومة – أن مستشفى المواساة بالإسكندرية دفعت لكريم ثابت – المستشار الصحفى للملك – خمسة آلاف جنيهاً "عمولة" ليحث وزارة المالية على تخصيص إعانة مالية كبيرة للمستشفى. وفى 29مايو ،

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/6-2752, Cairo, June 27, 1952.

ذكر مرعى فى استجوابه أنه تأكد أن استقالة محمود محمد محمود بك جاءت نتيجة ملاحظاته على حرب فلسطين و"موضوع المستشفى"، وطالب الحكومة بفتح تحقيق حول كريم ثابت، وحول الكميات الكبيرة من الذخيرة التى تم شراؤها من إيطاليا أثناء حرب فلسطين التى ثبت أنها كانت فاسدة. وكان مرعى يهدف باقتراحه إحراج الحكومة طبعا لأقصى درجة ممكنة، ولعبت الأقلية غير الوفدية بالمجلس دوراً فى مساندته، وكانت النتيجة المباشرة لذلك أن صدر مرسوم ملكى استبدل بمرعى وسبعة عشر معارضاً من أعضاء المجلس أعضاء من الوفد (17 يونيو 1950).

وفى اليوم التالى لتقديم مصطفى مرعى للاستجواب فى مجلس الشيوخ، سافر فجأة إلى الإسكندرية ، وفى 3 يونيو أبحر إلى أوربا.ووفقاً لمصدر موثوق به، كان مرعى يعانى من ضعف صحته – عندئذ – ونصحه أطباءه وأصدقاءه أن يسافر طلباً للراحة.

وعند عودته إلى مصر فى سبتمبر 1950، صرح مصطفى مرعى لجريدة "الأهرام" أن مصر تحتاج إلى قيادات تستلهم الثقة، وأن إدارة أمور البلاد تحتاج إلى روح جديدة تماماً، وأنه لابد من إيجاد حركة لتحقيق "التحرر والإصلاح الشامل". وذكر أنه وبعض المتعاونين معه سوف يبدأون قريباً تحقيق هذه المهمة.

وفى 2 أكتوبر 1950، صرح مرعى فى مقابلة مع "الأهرام" أنه ينوى تأسيس حزب سياسى جديد ، ليكون حزباً "ديمقراطياً واشتراكياً"، واستطرد قائلاً: "إن من الحماقة أن ندعى أن مصر تتمتع بحكم دستورى، عندما يكون الدستور مجرد حبر على ورق، أو أنها بلد ديمقراطى، إذا كان نظامها البرلمانى – فى حقيقة الأمر مجرد ستارة شفافة تغطى حكماً أوتقراطياً، والقانون لا يطبق إلا على الفقير والضعيف ". وقال أن سياسة مصر الخارجية القائمة على "الإرتجال" انعكست سلبياً على الوضع الدولى للبلاد.

ورغم أنه حظى بدعاية واسعة، وشعبية ملحوظة كبطل للإصلاح وناقد لتصرفات "شلة القصر"، لم ينجح مصطفى مرعى فى تحقيق طموحه إلى إقامة حزب سياسى جديد. وهو الآن ليس نشطاً حتى فى الدوائر السياسية، وصرف جهوده للمحاماة. ولكن كثيراً ما يرد ذكره كرئيس وزراء محتمل فى المستقبل . وإضافة إلى هجومه على كريم ثابت – صفى الملك – فى مجلس الشيوخ، فإن مرعى يجهر بانتقاد الملك والقصر رغم تأكيده دائماً على أنه لا يعارض الملكية من حيث المبدأ.

وتشير التقارير إلى أن مرعى صديق حميم لفتحى رضوان السكرتير العام للحزب الوطنى المتطرف، والذى سجنته حكومة الهلالى باشا لدوره فى حوادث 26 يناير، والذى كان نشطا فى حركة "مؤتمر السلام" وهو يسارى معروف بتحمسه للشيوعية. وقد نشر مصطفى مرعى عدداً من المقالات بجريدة "اللواء الجديد" لسان حال الحزب الوطنى، ولكنه لم ينشر بها شيئاً فى العام الأخير، ويشير أحد التقارير إلى أنه قد عرض عليه الانضمام لجمعية "أنصار السلام" المصرية، ولكنه رفض ذلك. ورغم أن الأفكار السياسية لمرعى تقع على يسار الوسط، إلا أنه ليس شيوعياً، ولا يتعاطف مع الشيوعية، ويبدو أنه مخلص فى اهتمامه بالإصلاح الاجتماعى.

وعندما كان وزيراً للدولة، نقلت عنه الصحفى قوله :

"إن ميكروب الشيوعية لم يجد فى مصر أرضاً خصبة، لأن تقاليدنا وديننا وطباعنا أسلحة ماضيه فى مقاومة هذا الميكروب اللعين... أما عن الطرق الفعالة لمقاومة هذا الميكروب، فمن الضرورى أولاً وقبل كل شئ أن نقيم الإصلاحات الاجتماعية على نطاق واسع، ثم نلجأ بعد ذلك إلى استخدام الدعاية المضادة".

صالح مصطفى العشماوى (*)

صالح مصطفى العشماوى، عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين والمساعد السابق للمرشد العام، ولد فى 24 ديسمبر 1910، وتخرج فى كلية التجارة جامعة فؤاد الأول عام 1932، وعمل ببنك مصر بالقاهرة، واستقال من عمله بعد عام واحد لاعتقاده أن نشاط البنوك ربوى وأنه كمسلم متدين لا يليق به العمل بنشاط يحرمه الإسلام. وقام بعد ذلك بتأسيس محل تجارى صغير خاص به.

وقد زار العشماوى السودان عام 1934 حيث اتصل بالقيادات السياسية المختلفة وبذل جهداً للتوفيق بين مختلف الفصائل السياسية وتوحيدها. كما اهتم أيضاً بضرورة إقامة تعاون اقتصادى متين بين مصر والسودان. وبعد عودته إلى مصر، دعا إلى إقامة إدارة حكومية تختص بتقوية الروابط الاقتصادية مع السودان. وقد تم تبنى اقتراحه عام 1935، فأقيم مكتب الخبير الاقتصادى المصرى فى السودان، وهو يتبع الآن وزارة الاقتصاد الوطنى.

وبدأ ارتباط العشماوى بجماعة الإخوان المسلمين عام 1937، وقد صعد بسرعة فى كادر الجماعة حتى اختير عام 1946 مساعداً للمرشد العام، وأعيد انتخابه مرة أخرى عام 1947. وبعد اغتيال الشيخ حسن البنا – المرشد العام – فى فبراير 1949، أصبح العشماوى قائماً بأعمال المرشد العام. كما كان أيضاً رئيساً لتحرير جريدة "الإخوان المسلمون" لسان حال الجماعة، لعدة سنوات حتى احتجبت عن الصدور بعد حل الجماعة عام 1948.

وفى صيف 1948، قام العشماوى بجولة فى باكستان الغربية لمدة ستة أسابيع كمبعوث شخصى للحاج أمين الحسينى المفتى السابق للقدس ومندوب اللجنة العربية لفلسطين. وقد صرح لمراسل رويتر فى كراتشى بأنه لم يتمكن من الحصول على تأشيرة دخول إلى الهند رغم أنه أكد للسلطات أن زيارته ليست ذات طابع سياسى، وفى 25 أبريل 1948 أصدرت السفارة الهندية بالقاهرة بياناً رداً على ما جاء بتصريح العشماوى لوكالات الأنباء، أعلنت فيه أنه ذكر فى بيانات طلب التأشيرة أنه صحفى وأن زيارته للهند لا تتخذ طابعاً سياسياً "ولكن حكومة الهند تأكدت من أنه يمارس نشاطاً معاديا للهند موضع الكثير من التساؤل. ولذلك لا يمكن معاملته كمجرد صحفى، لأنه يعد من وجهة نظر العرف الدولى شخصاً غير مرغوب فيه".

وكان العشماوى يطمح إلى خلافة حسن البنا مرشداً عاماً للإخوان المسلمين، واستخدم وضعه كوكيل للمرشد فى الكيد لخصومه. ويقال أن البنا نفسه لم يكن دائماً على علاقة طيبة معه، ولكنه كان مضطراً للتعامل معه بحكم صلة القرابة بينهما.

وفى أعقاب اغتيال حسن البنا 1949، وحل الجماعة وتحولها إلى العمل السرى، لم يكن لها سوى قائد واحد هو العشماوى. وفى عام 1951 بعد الانتخابات التى أجريت وأسفرت عن اختيار حسن الهضيبى مرشداً عاماً وصالح العشماوى عضواً بمكتب الإرشاد، وقع الاختيار على عبد القادر عودة كمساعد للمرشد العام بدلاً من العشماوى.

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/1-2952, January 29, 1952.

والعشماوى مسلم متعصب يدعو إلى استخدام العنف وسفك الدماء لتحقيق أهداف الإخوان المسلمين . وتشير التقارير إلى أن علاقته بالهضيبى سيئة. ولما كان مالكاً ورئيساً لتحرير "الدعوة" الصحيفة غير الرسمية للجماعة، فقد تحكم فى توجيه سياسية التحرير للجريدة التى تتخذ خطاً متطرفاً لا يتفق مع رغبات الهضيبى الذى يفضل اتباع خط سياسى أكثر اعتدالاً، وفى 7 يناير 1952، أدلى عبد الحكيم عابدين – أمين مكتب الإرشاد – ببيان للصحف، أعلن فيه أن جريدة "الدعوة" لا تصدر عن قيادة الإخوان المسلمين وأنها لا تعبر عن سياسة الجماعة وفى إجابة على سؤال وجهه محرر جريدة "المصرى" الموالية للوفد إلى صالح العشماوى حول بيان عابدين، قال العشماوى أن جريدة "الدعوة" تعبر عن "القاعدة الشعبية" للإخوان المسلمين، ولذلك فهى ليست جريدة رسمية للجماعة.

ويشتهر العشماوى بتمكنه من تفسير القرآن الذى يعد حجة فيه، وهو خطيب مفوه، ولكنه ربما لا يصلح أن يكون سياسياً جيداً لأنه لا يستطيع التحكم فى عواطفه، هو عدوانى وموضع شك دائماً.

الفصل السادس

رجال الصحافة

يضم هذا الفصل تراجم لتسعة من الصحفيين البارزين الذين كان لهم دور هام فى تشكيل الرأى العام فى مطلع الخمسينات هم : أحمد ابو الفتح، وإحسان عبد القدوس، وعلى ومصطفى أمين، وإدجار جلاد ، والكاتب المخضرم فكرى أباظة، وجلال الدين الحمامصى، وأحمد الصاوى محمد، وأبو الخير نجيب .

وقد تضمن كل تقرير من التقارير التسعة لمحة عن حياة صاحبها، ومشربه السياسى مع الحرص على تحديد موقفه السياسى من الغرب، وعلاقته بالنظام الثورى الجديد، ورغم ورود اسم محمد حسنين هيكل (الكاتب – عندئذ – بالأخبار) فى بعض هذه التقارير، إلا أن السفارة الأمريكية لم تخصص له أحد تقاريرها، ولعلها فعلت ذلك فيما بعد، فالمجموعة التى ننشرها فى هذا الكتاب من تراجم الشخصيات المصرية كتبت فيما بين 1953-51، وتراجم رجال الصحافة التى يتضمنها هذا الفصل كتبت عام 1953-52.

ويلاحظ أن التقارير الخاصة بالمخضرمين من الصحفيين كالأخوة على ومصطفىأمين، وادجار جلاد، وفكرى أباظة وأحمد الصاوى وأبو الخير نجيب حرصت على تحديد موقعهم من الخريطة السياسية للنظام القديم السابق على الثورة، وكذلك موقفهم من النظام الجديد، أو بالأحرى موقف النظام الجديد منهم ، وكذلك الإشارة إلى بعض المفاتيح الهامة لشخصية كل منهم ومدى قربه أو بعده عن سياسة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط. وقد حرصنا على نشر نصوص التقارير كما جاءت فى أصلها باللغة الإنجليزية فيما عدا بعض العبارات المتصلة بالسلوك الأخلاقى مما يعد نقيصة فى الثقافة العربية كالعلاقات النسائية ولعب الميسر وإدمان الخمر، ولا نظن أن إسقاط تلك العبارات يؤثر على القيمة التاريخية للترجمة.

أحمد أبو الفتح(*)

أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى اليومية ذات الاتجاه الوفدى. ولد فى يوليو 1917، وهو شقيق محمد أبو الفتح صاحب الجريدة، تخرج فى كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول.

وقد عمل بعد تخرجه مترجماً بجريدة المصرى، ولكن معرفته المحدودة باللغة الإنجليزية لم تساعده على إتقان عمله، فترك الترجمة وأصبح مندوباً للجريدة بوزارة المعارف العمومية، غير أنه لم يثبت كفاءته فى عمله الجديد فنقل إلى عمل إدارى بالجريدة، ولما يئس من تقدمه فى مهنة الصحافة، التحق بوظيفة متواضعة بوزارة العدل. وعندما عاد الوفد إلى الحكم عام 1942 استطاع أن يحصل على وظيفة وكيل نيابة بفضل نفوذ أخيه محمود.

وكان أحمد أبو الفتح – فى ذلك الوقت – صديقاً حميماً لعلى أمين أحد أصحاب أخبار اليوم. وفى عام 1946، التقى على أمين ومحمود أبو الفتح بلندن لمناقشة إدماج شركتيهما لتصبحا داراً واحدة للصحافة ، واقترح على أمين أن يتولى أحمد أبو الفتح رئاسة تحرير المصرى، فقبل محمود أبو الفتح ذلك. ورغم أن الاندماج بين الجريدتين لم يتم، إلا أن أحمد أبو الفتح استطاع أن ينجح كرئيس تحرير قدير، فزاد توزيع المصرى على يديه من 21 ألف إلى مائة ألف نسخة يومياً.

وفى انتخابات 1949 التى أعادت الوفد إلى الحكم، انتخب أحمد أبو الفتح عضواً بمجلس النواب كممثل للوفد. وخلال السنوات الخمس الماضية سافر إلى الخارج كثيراً، فزار أوربا والهند والبلاد العربية الأخرى وأثيوبيا، ونال شهرة واسعة فى صيف 1951 بسبب هجومه على مشروع قانون الصحافة الذى تقدمت به الحكومة ورفضه البرلمان.

ويقال أن أحمد أبو الفتح يتسم بالأمانة، على نقيض أخيه محمود الذى عرف بفساده المفرط. وهو متدين، محافظ فى حياته الشخصية، لا يقرب الخمر، ولكنه شديد التأثر بالآخرين.

ورغم أنه ليس شيوعياً إلا أن صلاته مؤكدة باليساريين، ويؤيد أنصار السلام، ويحضر اجتماعاتهم وهو شديد العداء للإنجليز وكذلك الأمريكان".

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 744.521/ 2-1852, Cairo, February 18, 1952.

إحسان عبد القدوس(*)

إحسان عبد القدوس، ولد بالقاهرة حوالى عام 1918، أمه روزاليوسف الممثلة السابقة وصاحبة ومحررة مجلة روزاليوسف الأسبوعية اليسارية. تخرج فى كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول نحو عام 1942 ولم يعمل بغير الصحافة، واشتغل محرراً بروزاليوسف ثم أصبح الآن رئيساً للتحرير، وكان يكتب أحياناً مقالات لجريدة المصرى وجريدة الزمان.

وقد اشتهر إحسان عبد القدوس عام 1950 – على وجه الخصوص – عندما فجر قضية الأسلحة الفاسدة على صفحات روزاليوسف. ورغم ما عرف عنه من عداء للوفد، لم تقم حكومة الوفد باتخاذ أى إجراء ضده، رغم ما سببه من حرج للقصر. ويبدو أن فؤاد سراج الدين – وزير الداخلية الوفدى – اعتبره سلاحاً مفيداً فى مناوراته مع القصر، وقيل أن الحكومة أمدت إحسان عبد القدوس ببعض الوثائق المتعلقة بالقضية.

وعبد القدوس شديد اليسارية فى أفكاره السياسية، فكثيراً ما انتقد الحكومة والنظام الاجتماعى قبل الانقلاب العسكرى ودعا إلى الثورة ضد النظام. ورغم تطرفه الواضح، فهو بعيد تماماً عن الشيوعية، وليس من دعاتها. وكان من بين المؤيدين الأوائل لحركة السلام فى مصر، ولكنه رفض الدعوة التى وجهت إليه لحضور مؤتمر السلام بوارسو، ثم عارض الحركة بعد ذلك، وهاجمها على صفحات مجلته. وهو شديد العداء للإنجليز، وكثيراً ما يقارن فى مقالاته بين النوايا السلمية لروسيا والسياسات العدوانية التى تمارسها القوى الإمبريالية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وربما كان ذلك يعود إلى عدائه للإنجليز. وقد بدأ أخيراً يبدى نوعاً من التقدير للسياسة الأمريكية، وتنشر روزاليوسف مقالات مؤيدة لمشروع النقطة الرابعة. وعند وفاة ستالين، نشر مقالاً هاجمه فيه واتهمه بالدكتاتورية، ولكن نظراً لكونه وطنياً متطرفاً، وانتهازياً يسارياً، فليس من الغريب أن يصبح ذات يوم شيوعياً، وكغيره من الكثير من الوطنيين المصريين، تقوده كراهيته للإنجليز إلى تكوين أفكار معينة تجاه روسيا، وأمريكا، والقضايا السياسية عامة.

وفى حديث مع الملحق الصحفى بالسفارة الأمريكية قال إحسان عبد القدوس: "إننى لا أهاجم الشيوعيين لأن ذلك يخدم الإنجليز، وأنا لا أريد أن أساعدهم طالما يحتلون بلادنا. إننى لست شيوعياً، ولكننى لا أستطيع أن أعادى الشيوعية الآن، وسوف أصبح من ألد أعداء الشيوعية عندما يتركنا الإنجليز".

وفى مطلع عهد حركة الجيش كان إحسان عبد القدوس من أشد مؤيدى النظام الجديد، وقيل أنه عمل لبعض الوقت مستشاراً صحفياً وسياسياً للواء محمد نجيب بصفة غير رسمية، ولمح فى مقالاته إلى أنه كان على علم بمؤامرة الضباط الأحرار قبل إطاحتهم بالحكومة. وفى الشهور الأخيرة أصبح ينتقد النظام الجديد بشكل متزايد، ولكنه حريص أن يفرق بين مثل وأهداف النظام التى لازال يؤيدها، وبين الطرق التى تعمل الحكومة من خلالها على تحقيق تلك الأهداف والمبادئ. ونظراً لقسوة الرقابة على النشر لا يعبر عبد القدوس عن نقده صراحة، ولكنه يستخدم أسلوب النقد الضمنى غير المباشر، وفكرته الأساسية أن النظام

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 744.521/ 3-2453, Cairo, March 24, 1953.

يتبع أساليب دكتاتورية لتحقيق ما يصبو إلى تحقيقه من أهداف، وهو ليس على وفاق مع الإخوان المسلمين ، فكثيراً ما كان يهاجمهم فى مقالاته فى العهد السابق.

وإحسان عبد القدوس من أنصار إقامة الجمهورية فى مصر، وظل – إلى عهد قريب – يدعو إلى إلغاء الملكية، وأجرت روز اليوسف استفتاء ذات مرة لتبين أن 95% من المصريين يؤيدون إعلان الجمهورية.

على أمين(*)

"يرتبط اسم على أمين بتوأمه مصطفى كمالكين لدار أخبار اليوم. ولدا بالقاهرة فى 25 فبراير 1914 ، وكانت أمهما قريبة لسعد زغلول مؤسس الوفد، ووالدهما أمين يوسف كان وزيرا مفوضاً بواشنطون، وعينه القصر عضواً بمجلس الشيوخ بعد الحرب العالمية الثانية. وقد درس على أمين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وبجامعة إنجليزية حتى يعد ليصبح مهندسا. غير أنه أصبح من العاملين بآخر ساعة إلى جانب أخيه مصطفى الذين أكمل تعليمه بالولايات المتحدة. وفى عام 1943 ، التحق على بوظيفة حكومية، فأصبح مديراً لمكتب وزير المالية الوفدى أمين عثمان، وقيل أن صداقة على أمين للورد كيلرن – السفير البريطانى – ساعدته على تولى تلك الوظيفة.

وقد دخل الإخوان أمين ميدان الصحافة عام 1944، عندما قاما بإصدار أخبار اليوم بدعم مالى من الملك، وظل على أمين محتفظاً بوظيفته بوزارة المالية، وهاجم فى مقالاته التى تنشرها "أخبار اليوم" أولئك الذين انتقدوه لاستمراره فى خدمة الحكومة إلى جانب الاشتغال بالصحافة. ولكن على لم ينجح فى تكوين علاقة حميمة بالقصر على نحو ما فعل أخاه مصطفى، ويرجع ذلك إلى صلاته بوزارة الوفد التى كرهها فاروق، ولأنه ظل محتفظا بروابطه الوفدية لمدة أطول من مصطفى. وفى عام 1945، انتخب على أمين نائبا بالبرلمان، واحتفظ بعضويته حتى حل المجلس فى نوفمبر 1949.

ويقوم على الآن بإدارة أخبار اليوم مالياً وإدارياً بكفاءة تامة. كما يقدم الأفكار للرسوم الكاريكاتورية التى تنشرها الجريدة، ويكتب سلسلة بوليسية تنشر بالجريدة برسوم كاريكاتورية تحمل عنوان "حسن"، كما يكتب من حين لآخر مقالات تنشرها أخبار اليوم بالإضافة إلى عموده اليومى (فكرة). وخصص عمود (فكرة) فى 10 أبريل 1953 ليبدى معارضته لدعاة إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، وطالب باستمرار النظام الجديد لمدة عشر سنوات، يفكر الناس بعدها فى الاختيار بين الملكية والجمهورية، ورأى أن ذلك يتيح للحكومة فرصة التفرغ لتحسين مستوى المعيشة، واستعادة الحريات للشعب.

وعلى أمين ليس ذاتياً كشقيقه فى علاقته بالآخرين، ولذلك أثرت هذه الصفة على معاملاته مع العاملين بالجريدة ومع السوق. فبينما يقدر العاملون بالدار كفاءته، لا يكنون له حبا على المستوى الشخصى كذلك الذى يكنونه لمصطفى، وقد عرف عنه التقتير الشديد فى بعض النواحى الخاصة بالجريدة والتبذير فى نواحى أخرى."

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/ 4-2453, Cairo, April 24, 1953.

مصطفى أمين(*)

"حصل على الماجستير فى العلوم السياسية من جامعة جورجتاون بواشنطون. وعند عودته إلى مصر عام 1938، انضم إلى أسرة تحرير (آخر ساعة)، وما لبث أن تركها عام 1940 ليصبح محرراً بمجلة (الاثنين)، وأصبح رئيساً لتحرير المجلة عام 1942، ولكنه عمل فى العام التالى محرراً بالأهرام إلى جانب عمله بمجلة الأثنين، واستقال منهما معاً عام 1944 ليشترك مع أخيه فى إصدار (أخبار اليوم) الأسبوعية ، وقيل أنهما حصلا على الأموال اللازمة لإصدار الجريدة من القصر الذى كان يعنيه صدور جريدة تخصص للهجوم على الوفد. ومن الواضح أن الأخوين أمين قاما بواجبهما فى هذا الصدد خير قيام. كذلك تلقى الأخوان أموالاً من السعديين وغيرهم ممن احتاجوا إلى مساندة الجريدة لهم.

وفى عام 1947، قام أمين بشراء (آخر ساعة) من محمد التابعى الذى كان غارقاً فى الديون، ثم أصبح التابعى من العاملين بدار أخبار اليوم، واتسعت ملكية الأخوين منذ عام 1947 اتساعاً كبيراً بإيقاع سريع، فتم إصدار (آخر لحظة) عام 1949، ثم ما لبثت أن أصبحت ملحقاً لآخر ساعة، وفى عام 1951 أصدر الإخوان (كتاب اليوم) لنشر كتاب كل شهر لأحد المؤلفين. وفى عام 1952 صدرت (الجيل الجديد)، وآخر إصداراتهما (الأخبار الجديدة) وهى جريدة يومية بدأ صدورها فى يونيو 1952 ظلا يفكران فى إصدارها منذ سنوات . والمركز المالى للدار غير معروف.

وبالإضافة إلى اهتمامه بالصحافة كان مصطفى أمين يبدى اهتماماً بالسياسة. ففى صباه كان وفدياً يشترك فى المظاهرات التى ينظمها الوفد وقبض عليه ذات مرة فى إحدى هذه المظاهرات. وفى عام 1942 قطع علاقته تماماً بالوفد بسبب حادث 4 فبراير الشهير وقبول النحاس تشكيل الحكومة، وفى هذا السياق توثقت صلات مصطفى أمين بالقصر. وقيل أن أحمد حسنين باشا –رئيس الديوان الملكى- أراد أن يحيط الملك بمجموعة من الشباب ذوى الشخصية المتميزة لخدمة المصالح السياسية للقصر، وكان من بين هذه المجموعة التى ضمت ستة أو سبعة شبان؛ الصحفيان مصطفى أمين وإدجار جلاد اللذان دعما خط القصر وعبرا عن مصالحه، وتوثقت صلة مصطفى أمين بالملك فاروق، فقرر الملك عام 1943 توحيد الجهود للتعبير عن وجهة نظر القصر، فتم إنشاء منظمة (الشباب القومى) برئاسته، ولكنها لم تعش طويلاً. وفى هذا الإطار،استطاع مصطفى أن يحصل على مساعدة مالية من الملك لإقامة (أخبار اليوم). وفى عام 1945 ، انتخب مصطفى عضواً بمجلس النواب، وظل يشغل مقعده حتى حل المجلس عام 1949.

وتلاشت الصداقة الحميمة بين مصطفى أمين والملك بعد طرد إبراهيم عبد الهادى من الحكم، وكان مصطفى مؤيداً له. فقد أعقب ذلك قيام أمين بالهجوم غير المباشر على القصر مع تأييد الملك أحياناً حتى لا يتعرض لانتقام القصر. كذلك هاجم مصطفى الوفد بنشر التقارير البريطانية الأمريكية التى تشير إلى أن أحوال مصر لا يمكن أن تتحسس بسبب فساد حكامها.

وعندما قام مصطفى أمين برحلة إلى أمريكا عم 1949 بصفته ناشراً وعضواً بالبرلمان، أكرم

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/ 4-2253, Cairo, April 22, 1953.

المسئولون بالحكومة الأمريكية وفادته، فقابله مساعد وزير الخارجية وناقش معه فكرة مشروع النقطة الرابعة، كما تناقش مع مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى وأفريقيا.

وفيما بين سقوط وزارة النحاس فى يناير 1952 وقيام الانقلاب العسكرى، كان مصطفى وثيق الصلة بالحكومة، وعند وقوع الانقلاب ألقى القبض على الأخوين أمين لمدة أربعة أيام، ثم أطلق سراحهما بعد أن تبين للضباط عدم صحة الاتهامات المنسوبة إليهما. وقد حرص الأخوان على إبداء تأييدهما للنظام الجديد ، والمقالات التى توجه بعض الانتقادات للنظام، والتى تظهر فى صحف أخبار اليوم من حين لآخر ليست من عمل مصطفى، ولكنها من عمل أخيه على.

ورغم انتقاد مصطفى – أحياناً – لسياسة الولايات المتحدة، إلا أنه معاد للشيوعية وللحياد معا. وخلال معاركه ضد الوفد كانت جرائده تتهمه بالعمالة للأمريكان وأطلقت على أخبار اليوم (أخبار الإنجليز)، وثمة تقارير من مصادر موثوق بها تفيد أن مصطفى أمين حصل على أموال من الإنجليز مرة واحدة على الأقل ، ولكنه لم يؤيد وجهة نظرهم على صفحات جريدته. وتقوم بعض الصحف فى الوقت الحالى باتهام مصطفى وعلى أمين بالعمالة للإنجليز ، وطوال تاريخهما لم يكن للأخوين أمين انتماء سياسى محدد أو مستمر ، فهما يوصمان بالانتهازية السياسية.

إدجار جلاد(*)

"رئيس تحرير وصاحب جريدة (الزمان) المسائية اليومية وجريدة (جورنال ديجبت) الفرنسية اليومية، من أصفياء الملك السابق فاروق، ولد بالإسكندرية عام 1900 وهو مسيحى من أصل فلسطينى ، ينحدر من أسرة مغمورة، كان والده محامياً، وقد تعلم إدجار جلاد بمدرسة الجزويت الثانوية الفرنسية بالقاهرة، ثم درس القانون بكلية الحقوق جامعة فؤاد الأول، ورغم ممارسته للمحاماة أمام المحاكم المختلطة إلا أنه اكتسب شهرته من العمل بالصحافة.

وقد بدأ جلاد عمله بالصحافة مصححاً بجريدة (البورص اجبسيان) الفرنسية، ثم أصبح بعد ذلك محرراً للشئون الاجتماعية بالجريدة، واستطاع من خلال عمله هذا أن يقيم علاقات لصالحه مع العديد من الشخصيات الهامة، وتحول بعد ذلك إلى كتابة المقالات السياسية، وأقنع (البورص) أن تصدر طبعة سكندرية أصبح محرراً لها، ولكنها لم تحرز نجاحاً، وانتقل إلى القاهرة ليعمل مساعداً لرئيس تحرير (البورص) ثم رئيساً للتحرير فيما بعد.

وفى عام 1936، أقنع جلاد السفارة البريطانية بتمويل الجريدة التى أسسها باسم (لو جورنال دى جبت)، فى مقابل تأييده للسياسة البريطانية والدفاع عنها. وعند قيام الحرب، طالب الإنجليز بالمزيد من التمويل لشراء ماكينات طباعة حديثة، ولكن طلبه قوبل بالرفض ولكنهم أعطوه كميات من ورق الطباعة بسعر رمزى أو مجاناً، باعها مرة أخرى فى السوق السوداء بأسعار باهظة، واستخدم الأموال التى جمعها فى شراء الآلات التى رغب فى اقتنائها وساعدته هذه الإمكانيات على طباعة أعمال وصحف الغير مقابل أجور مرتفعة، حقق من ورائها أرباحاً كبيرة.

وفى عام 1947، أصدر ادجار جلاد جريدة (الزمان) اليومية المسائية التى عرفت حتى حركة يوليو 1952 بميولها نحو القصر، ولذلك كان توزيعها محدوداً، وحققت خسائر غير أنه استمر فى إصدارها.

وتعود صلة ادجار جلاد بالملك إلى سنوات خلت، عندما كان أخاه يوسف جلاد باشا رئيساً للقسم الأوربى بالديوان الملكى، وقد أقام صلاته الأولى بالقصر من خلال أخيه، ولكنه لم يكن قريباً من الملك قرابة انطون بوللى، ويوسف رشاد، وكريم ثابت. ولم يزد وضعه عن كونه مستشار سياسى غير رسمى للملك، ولكنه لم يستطع أن يحرز نفوذاً كبيراً على الملك فاروق. واستمد مكانته بما عرف عنه من كونه (أذن القصر) التى يسمع من خلالها الملك ما يدور على الساحة السياسية. وقد أنعم عليه الملك برتبة الباشوية فى 12 نوفمبر 1950، وعينه عضواً بمجلس الشيوخ، وفى نفس العام اختير نائباً لنقيب الصحفيين.

وجلاد معروف بعدائه للشيوعية، ومعارض لفكرة التقارب مع السوفيت لتحسين وضع مصر التفاوضى مع الغرب، كما يعارض الاتجاه إلى تبنى فكرة الحياد. ورغم تأييده للإنجليز والأمريكان كان ينتقد – أحياناً – السياسة الأمريكية محذراً من أن التمادى فى تلك السياسة سيلقى بالعرب بين أحضان السوفييت.

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/ 4-2253, Cairo, April 22, 1953.

وبعد وقوع الانقلاب فى 23 يوليو 1952، حددت إقامة جلاد فى بيته، ولكن أطلق سراحه يوم 31 يوليو، ثم أعيد اعتقاله يوم 7 سبتمبر 1952 ضمن مجموعة ضمت 43 من السياسيين القدامى، وظل معتقلاً بالثانوية العسكرية حتى 23 نوفمبر، ورغم ذلك أخذ ينشر المقالات التى تشيد بالعهد الجديد، ويبدو أن النظام الجديد اقتنع بولائه له، فلم يتعرض لجريدته بسوء."

فكرى اباظة(*)

فكرى أباظة باشا، نقيب الصحفيين، ورئيس تحرير (المصور) المجلة الأسبوعية المستقلة، ولد بمنيا القمح-شرقية عام 1896.

والأباظية عائلة بارزة من أصل تركى. ولفكرى أباظة ثلاثة أخوة هم :فؤاد أباظة باشا رئيس الجمعية الزراعية الملكية، وعثمان أباظة بك الوكيل السابق لوزارة المالية ومحمد شكرى حسين أباظة بك المفتش العام لمصلحة التلغرافات والتليفونات. وهو أبن عم عبدالله فكرى أباظة بك وكيل وزارة الصناعة والتجارة، وابن أخ إبراهيم دسوقى أباظة باشا وزير المواصلات السابق.

وقد تلقى فكرى أباظة تعليمه بالمدارس الحكومية بالقاهرة، وبمدرسة الحقوق السلطانية التى تخرج فيها عام 1917، ورغم أنه مارس الاشتغال بالقانون حيناً، إلا أن شهرته جاءت من اشتغاله بالصحافة والسياسة. وبدأ العمل محرراً بالأهرام عام 1920، وكتب بعد ذلك للعديد من الصحف، وظل رئيسا لتحرير المصور لعدة سنوات، وهو أيضاً أحد ملاك دار الهلال مشاركة مع إخوان زيدان، وانتخب نقيباً للصحفيين لأول مرة عام 1945، وأعيد انتخابه فى 1948 و1949 و1951، وكذلك هذا العام (1952).

وكان فكرى أباظة منتمياً إلى الحزب الوطنى المتطرف منذ 1919، وهو الآن عضو باللجنة التنفيذية للحزب، وأحد المتنفذين من أعضائه.

وقد انتخب فكرى أباظة عضواً بالبرلمان لعدة سنوات ممثلاً للحزب الوطنى، وعرض عليه الاشتراك فى الوزارة مرتين : إحداهما فى عام 1944 (وزارة أحمد ماهر باشا)، والأخرى فى عام 1946 (وزارة النقراشى باشا)، لكنه رفض العرض فى الحالتين.

وكوطنى متطرف، يعد فكرى أباظة معادياً للإنجليز، ولاشك أنه كان مؤيداً للمحور خلال الحرب العالمية، وقد دعا فى السنوات الأخيرة إلى توثيق العلاقات مع الإتحاد السوفيتى، ليس ميلاً للشيوعية، ولكنه كان يرى أن ذلك يقوى من مركز مصر فى مواجهة بريطانيا.

وقبيل حرب فلسطين اصبح شديد العداء لأمريكا، فقد اعتبر الولايات المتحدة مسئولة أخلاقيا وروحياً ومالياً وسياسياً عن العنف الصهيونى فى فلسطين، وطالب الدول العربية بالانسحاب من الأمم المتحدة بسبب موقفها من القضية الفلسطينية، وطالب كذلك بمعاقبة الدول التى أيدت الصهيونية فى مجلس الأمن.

وقد أيد فكرى أباظة (الكفاح المسلح) بعد إلغاء حكومة الوفد اتفاقية 1936 فى أكتوبر 1951. وتعليقاً على المفاوضات غير الرسمية التى جرت بين الهلالى باشا والإنجليز، عبر فكرى أباظة عن تشاؤمه ويقينه أن القضية الوطنية لا تحل بالمفاوضات أو الوساطة. وكرر غير المرة أن مصر لن تحقق أمانيها الوطنية إلا بجهودها الذاتية.

ويتحدث أباظة الإنجليزية والفرنسية إلى جانب العربية، وهو ذا شخصية اجتماعية،، مغرم بالرياضة،

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/ 6-1953, Cairo, June 19, 1952.

وقد أصيب بمرض بإحدى عينيه كاد يفقده القدرة على الإبصار بها، ولا يمكن علاج هذا المرض.وقد حصل على البكوية فى عام 1945 والباشوية فى عام 1951.

جلال الدين الحمامصى(*)

جلال الدين الحمامصى، عين أخيراً مستشاراً صحفياً بالسفارة المصرية بواشنطن. ولد عام 1914 لأسرة من كبار الملاك بدمياط وكان والده كامل الحمامصى (المتوفى فى عام 1950) كاتباً معروفاً، وكان أخاه على كامل الحمامصى -حتى انقلاب 23يوليو 1952- تشريفاتيا بالقصر الملكى.

ولجلال الدين الحمامصى تاريخ طويل مع الصحافة يبدأ منذ دراسته بالمرحلة الثانوية، وقد بدأ بكتابة التعليقات الرياضية، ثم أصبح محرراً سياسياً، وعمل أولاً بروزاليوسف ثم كوكب الشرق، ثم محرراً بمجلتى دار الهلال: المصور والاثنين. وذاع صيته بسرعة عام 1937 لأنه كان الصحفى الوحيد الذى صحب وفد التفاوض المصرى إلى لندن، وكان عندئذ طالباً بكلية الهندسة جامعة فؤاد الاول، وتخرج عام 1938 كمهندس مدنى، لكنه انضم فور تخرجه إلى جريدة "المصرى" نائبا لرئيس التحرير، ثم انضم إلى حزب الوفد، وانتخب فى عام 1942 عضواً بمجلس النواب.

وعندما استقال مكرم عبيد من وزارة الوفد فى يونية عام 1942، متهماً قيادة الوفد بالفساد، وكون حزب (الكتلة الوفدية)، انضم إليه الحمامصى وأصبح معارضاً للوفد. ولعب الحمامصى الدور الرئيسى فى طباعة وتوزيع (الكتاب الأسود) الذى أصدره مكرم عبيد لكشف فساد حكومة الوفد، فقد رتب الحمامصى أمر طباعة الكتاب فى مركب بالنيل لتفادى رقابة الحكومة الوفدية، وكان وكيل وزارة المالية يؤيد مكرم عبيد سراً ، فأمد جلال الدين الحمامصى بالوثائق التى ظهرت فى الكتاب الذى طبعت منه 20 ألف نسخة ، وزعت على نطاق واسع. ونتج عن ذلك طرد مكرم عبيد من عضوية البرلمان ومعه من أيدوه، ومن بينهم الحمامصى الذى طرد بحجة عدم صحة انتخابه لصغر سنه عن الحد الأدنى لسن العضو (30سنه).

وقبض على كل من شارك فى طباعة وتوزيع الكتاب ومن بينهم أيضاً الحمامصى الذى ظل فى السجن حتى يوليو 1944 (قبل سقوط حكومة الوفد بثلاثة شهور). وفى السجن أقام صداقات وطيدة مع على ماهر باشا (أول رئيس وزراء فى عهد الانقلاب الأخير)، وأنور السادات (عضو مجلس قيادة الثورة الآن)، وكانا قد اعتقلا لميولهما النازية. وقد شارك السادات زنزانته فترة من الزمن فربطت الصداقة بينهما. وكان الشيخ حسن الباقورى (وزير الأوقاف الحالى) من بين من شاركوا فى إعداد الكتاب الأسود، ومن سجنوا فى تلك الفترة، فكان بذلك صديقاً حميماً للحمامصى.

وبعد إطلاق سراحه، أصبح الحمامصى رئيساً لتحرير (الكتلة) التى أصدرها حزب مكرم عبيد . وعند تشكيل حكومة أحمد ماهر فى أكتوبر 1944، رشح لتولى أحد المناصب الوزارية، ولكن اسمه استبعد لصغر سنه، وقد عين عضواً باللجنة التى شكلتها حكومة على ماهر للنظر فى التصرفات الماسة بنزاهة الحكم التى مارستها وزارة الوفد، لكنه استقال من عضوية اللجنة حتى لا يتهم بالتحامل على الوفد. وعاد إلى عضوية مجلس النواب فى انتخابات يناير 1945 كممثل لحزب الكتلة، وظل يشغل مقعده حتى حل المجلس على يد وزارة سرى باشا فى نوفمبر 1949.

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/ 4-2853, Cairo, April 28, 1953.

وقد زار الحمامصى السودان فى 1945، وأصدر كتاباً عن القضية السودانية، وفى عام 1946 طوف بالولايات المتحدة بدعوة من الحكومة الأمريكية ضمن وفد من الصحفيين المصريين. ووفق ما سجله مرافقو الوفد (الأمريكان) كان اهتمام الحمامصى محدوداً بما شاهده، وأن اهتمامه انصرف إلى متابعة الصحافة الأمريكية للوقوف على أنباء المفاوضات المصرية- البريطانية، وكان مغروراً بدرجة ما، يريد أن يعامل كعضو بالبرلمان المصرى، ورغم ذلك كان متعاوناً ودوداً، وكانت علاقته بالصحافة الأمريكية جيدة، تركت انطباعاً ممتازاً عنه. وفى عام 1948 طوف الحمامصى بألمانيا الغربية بصحبة خمسة من الصحفيين المصريين فى رحلة نظمتها السفارة البريطانية بالقاهرة.

وفى عام 1947 استقال جلال الحمامصى من عضوية حزب الكتلة ومن رئاسة تحرير جريدته ، احتجاجاً على التقارب النسبى بين مكرم عبيد والوفد، وأصبح منذئذ- مستقلاً، وأصدر حريدة (الأسبوع)، لكنها فشلت فى الصمود إلا لعدة شهور.

وصحب الوفد المصرى الذى توجه لعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة فى 1947، وعند عودة الوفد، عينه النقراشى باشا رئيساً لتحرير (الأساس) لسان حال الحزب السعدى. لكنه فضل أن يكون مستشار التحرير حتى لا يعطى انطباعاً بانضمامه إلى الحزب السعدى. وبعد إصدار (الزمان) بوقت قصير، دعاه ادجار جلاد لرئاسة تحريرها فى 1948.

ورغم ارتباطه بجريدة (الزمان) المعروفة بميولها نحو القصر، أصبح الحمامصى-تدريجياً-منتقداً للملك وحاشيته، وترك رئاسة تحرير الزمان بعد فوز الوفد فى انتخابات يناير 1950، بسبب تعبيرها عن التحالف بين الوفد والقصر، ودخل فى خدمة دار "أخبار اليوم" محرراً، ثم أصبح أحد رؤساء تحرير (الأخبار) عند صدورها فى 1952. ورغم كونه صحفياً لامعاً، لم يدع الحمامصى أبداً لحضور المؤتمرات الصحفية التى كان يعقدها القصر، ويبدو أن علاقته السيئة بالقصر أثرت على وضع شقيقه على الحمامصى فكان الوحيد بين موظفى القصر الذى لم ينل ترقية بمناسبة ولادة ولى العهد أحمد فؤاد (15 يناير 1952).

هذا السجل المعروف لمعاداة القصر، والصداقة مع على ماهر وحسن الباقورى وأنور السادات، جعل لجلال الدين الحمامصى وضعاً خاصاً بعد انقلاب 23 يوليو 1952، فكان من مؤيدى النظام الجديد للقضاء على فساد الحكم. وهو معتدل فى آرائه، ودود تجاه الأمريكان، وإن كان ينتقد السياسة الأمريكية أحياناً ، وشديد العداء للإنجليز كغيره من المصريين، لكنه ليس وطنياً متطرفاً، إذ يعارض فكرة وقوف مصر على الحياد، ويطالب بين الحين والآخر بضرورة قيام مصر بتحديد موقفها من الغرب والشرق. وتحسم خيارها فى أقرب وقت ممكن لأن فى ذلك مصلحتها، وهو كعدو للشيوعية يفضل ارتباط مصر بالمعسكر الغربى.

ورغم أن السفير أحمد حسين اختار محمد حسنين هيكل (أخبار اليوم) لمنصب المستشار الثقافى بسفارة مصر بواشنطن، إلا أن هيكل اعتذر عن عدم قبول المنصب ورشح جلال الحمامصى لشغله، ويبدو أن الحكومة رحبت بذلك فتولى الحمامصى المنصب. ويقال إنه سوف يحصل على راتب الوزير المفوض بالإضافة إلى راتبه الذى يحصل عليه من أخبار اليوم. وجاء تعيينه فى الوظيفة لمدة عام واحد، لكن ترك له الحق فى تركها إذا شاء بعد ستة شهور، كما سمح له باستمرار اسمه فى الظهور كرئيس تحرير لأخبار اليوم

(على ترويسة الصحيفة)، ويملك الحمامصى ما قيمته 21 ألف جنيه من أسهم دار أخبار اليوم، ومن ثم لا يقبل قطع صلته بالدار. ورغم اتسام أخلاق الصحفيين فى مصر بالانحطاط، يتميز الحمامصى بالأمانة، فلم يتقاض الرشاوى التى تعد أمراً عادياً عند الصحفيين المصريين. وقد أحسنت الصحافة استقبال نبأ تعيينه مستشاراً صحفياً بواشنطن.

أحمد الصاوى محمد(*)

أحمد الصاوى محمد، كاتب وصحفى مصرى، أحد رؤساء تحرير "الأهرام" ولد فى 20 يناير 1900 ، وقد جاء من أسرة غير معروفة، وبدأ حياته العملية موظفاً صغيراً بالحكومة، وكان مغرما بالكتابة فعمل ككاتب حر ينشر القصص القصيرة بالصحف. ولعب الحظ دوره فى تغيير مجرى حياته عندما عمل مع هدى شعراوى، قائدة الحركة النسائية، التى استخدمت بعض الصحفيين لبث الدعاية للحركة، وكانت امرأة واسعة الثراء، وقيل إنها أنفقت على دراسة أحمد الصاوى للصحافة بفرنسا. وعندما عاد من دراسته نشر القصص القصيرة والموضوعات ذات الطابع الإنسانى ببعض صحف القاهرة، وفى عام 1937 دخل فى خدمة جريدة "المصرى" كمترجم للقصص القصيرة عن الفرنسية، لتنشر مسلسلة على صفحات الجريدة.

وفى الوقت نفسه كان محرراً لمجلة "مجلتى" التى أصدرتها "دار المعارف" وكانت تنشر مقالات وقصصاً قصيرة بأقلام كبار الكتاب، وبعد عامين توقفت "مجلتى" عن الصدور، وبدأ الصاوى يكتب للأهرام عموده اليومى "ماقل ودل" الذى يتناول مختلف أمور الحياة.

وأثناء الحرب كتب الصاوى ونشر الكتب الرخيصة الثمن التى كانت تصدر شهريا لنصرة قضية الحلفاء مثل "التنين الأصفر" عن اليابان، و"أسرار استسلام فرنسا" وقيل إن مكتب الاستعلامات البريطانى كان يوزع كتب أحمد الصاوى محمد مجاناً، مما جعل المصريين يتهمونه بالعمالة للإنجليز، وهو أمر لم يتم التحقق منه، ولكن هذه الكتب لم تطبع مرة أخرى، وعمل بعد ذلك لبعض الوقت رقيباً للنشر بوزارة الداخلية عندما كان صديقه الوزير الوفدى سراج الدين وزيراً للداخلية، وذلك لبضعة شهور، ثم عاد يعمل كاتباً حراً ، ينشر مقالاته بالمصور والاثنين وآخر ساعة.

وأثناء السنوات الأخيرة للحرب، عندما كانت درية شفيق تسعى لوراثة قيادة الحركة النسائية، التمست العون من الصحفيين والكتاب الذين عملوا مع هدى شعراوى، وكان من بين هؤلاء أحمد الصاوى محمد ، الذى ما لبث أن أصبح صديقاً حميماً لها، ومؤيداً شديداً لنشاطها، ويزعم الصاوى أنه كان ينوى الزواج منها، لكنها فضلت التفرغ لقيادة الحركة النسائية، وأخذ من حين لآخر يقلل من شأن نشاطها فى مقالاته.

وفى عام 1945، عينه الإخوان أمين (على ومصطفى) محرراً بأخبار اليوم، واختص بعروض الكتب ونشر القصص القصيرة وظل يعمل بالدار حتى عام 1949.

وبعد وفاة انطون الجميل رئيس تحرير الأهرام، انتقل الصاوى إلى العمل بالأهرام، ونظراً لصلاته الوثيقة بالوفد، تحسن وضعه بالجريدة بعد وصول الوفد إلى الحكم عام 1950، إذ كان فؤاد سراج الدين يدفع له مبالغ كبيرة ليقوم بتوجيه ما ينشر بالأهرام لصالح الوفد.

ولما كانت الأهرام تتهم دائماً بأنها معقل للمسيحيين، فقد حرص أصحابها على أن يفردوا مركزاً مهماً لصحفى مسلم، وكان الصاوى الشخص المناسب لشغل هذا المركز، لأنه بحكم فكره وكتاباته لا يهتم بالسياسة، رغم صلته بالوفد، وإن كان ذلك يعد إضافة إلى رصيده عند أصحاب الجريدة.

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/ 5-2553, Cairo, May 25, 1953.

فى عام 1950، أصبح الصاوى رئيساً لتحرير الأهرام بالاشتراك مع عزيز ميرزا، وإن كان الأخير أطول باعا منه بحكم تمتعه بثقة أصحاب الجريدة، وعندما فكرت حكومة الوفد فى إنشاء منصب وكيل وزارة الداخلية للصحافة والإعلام فى سبتمبر 1951، زعم الصاوى لأحد رجال السفارة الأمريكية أنه رفض شغل المنصب لما قد يتكلفه من تضحيات مالية ومعنوية، ولكننا علمنا من مصادر أخرى أنه سعى للحصول على المنصب دون جدوى.

ويبدو أن الصاوى غير راض عن مركزه الحالى، فقد أشيع أنه يطالب (بتمصير) الأهرام، ويسعى لإقناع ضباط مجلس الثورة بذلك، وقد ابدى الضباط عدم ارتياحهم لما نشره الأهرام فى ثلاث مناسبات محددة، وفى كل مرة كان يلقى القبض على عزيز ميرزا وحده، ولا يمتد الاعتقال إلى الصاوى، وقيل إن ما حدث كان نتيجة لوشاية الصاوى، ورغم نية بشارة تقلا التخلص منه، إلا أنه يخشى أن يثير ذلك المشاكل مع النظام الجديد لارتباط الصاوى به، وقد فكر تقلا أن يبيع الصحيفة فى وقت من الأوقات عام 1952، ولكن الحكومة طمأنته إلى سلامة وضع الجريدة.

وقد خصص الصاوى عموده بالأهرام للدعاية للجماعات والأفراد الذين يحتاجون إلى دعمه، وحقق من وراء ذلك ثروة تفوق ما كان يتقاضاه من الأهرام. ويشاع أنه قد نسب لنفسه الكثير من القصص القصيرة والمقالات التى كان يقدمها له الكتاب الشبان ليساعدهم على نشرها، فنشرها باسمه.

والصاوى متأثر بفترة دراسته بفرنسا، معجب بالثقافة الفرنسية، ولا يظهر فى الاجتماعات العامة إلا نادراً، ويقضى معظم أوقات فراغه بمزرعة الدواجن التى يمتلكها بالهرم.

أبو الخير نجيب(*)

أبو الخير نجيب، رئيس تحرير (الجمهور المصرى) اليسارية الأسبوعية، ولد عام 1910، ولم تتح له فرصة إتمام تعليمه الابتدائى، عمل صبياً بمطبعة، وتعرف من خلال عمله بالمطبعة على عدد من الصحفيين الشبان المغمورين الذين ساعدوه على نشر بعض كتاباته فى صحف صغيرة، وفى عام1938 ، أصبح محرراً بالأهرام. وتشير التقارير إلى أنه بدأ يتلقى مخصصات مالية من حكومة الوفد عام 1942 ليكتب مقالات لصالح الوفد وحكومته بالأهرام، وفى العام التالى أسند إليه عبد العزيز محمد صاحب مجلة (مسامرات الجيب) رئاسة تحريرها كعمل إضافى إلى جانب عمله بالأهرام.

وفى عام 1946، تولى رئاسة تحرير "النداء" التى أصدرها ياسين سراج الدين، وكانت مهمة أبو الخير الدفاع عن الوفد ومهاجمة خصومه ونقد الحكومات التى خلفته فى السلطة، وسياسات القصر، وفى عام 1948، ألقى القبض على أبو الخير نجيب لنشره مقالاً فى النداء بعنوان "تيجان هاوية" تدور فكرته حول سقوط الملوك الذين يتدخلون فى سياسة بلادهم، لكن المحكمة برأته، وأعيد اعتقاله مرة أخرى، وتكررت براءته أمام المحكمة، ثم قبض عليه لثالث مرة فى إبريل 1948 بتهمة التحريض على الثورة، ودعوة الجنود إلى عصيان الأوامر، ونشر أخبار كاذبة عن رئيس الوزراء، ولكن القضاء برأه أيضاً.

وفى عام 1950، استطاع أبو الخير إقناع محمد زيد - أحد أثرياء الوفد- بدعمه مالياً لإصدار جريدة "الجمهور المصرى" وسجل امتياز الجريدة باسم أبو الخير نجيب الذى تولى رئاسة تحريرها، ولم يكسب محمد زيد مقابل التمويل سوى ذكر اسمه بالترويسة باعتباره المدير العام.

وتوزع الجمهور المصرى 15 ألف نسخة، فلا تعد مشروعاً مالياً مربحاً، لذلك يستخدمها أبو الخير نجيب أداة للتخويف والابتزاز بنشر الأخبار الملفقة والشائعات التى تتناول الأثرياء ورجال الأعمال ويعود إلى تكذيبها عندما يقبض الثمن. وتخصص الجريدة صفحة كاملة للجرائم المثيرة فى العالم، وفى 15 يونيه 1953 صادرت السلطات العدد لاحتواء الصفحة على جرائم منافية للأخلاق. وقد زاد توزيع الجريدة أثناء الصراع ضد الإنجليز فى منطقة قناة السويس عام 1951، ليتجاوز 100 ألف نسخة.

وتشير التقارير إلى أن أبو الخير كان يحصل على أموال من حكومة إسماعيل صدقى وحكومة إبراهيم عبد الهادى، بالإضافة إلى ما كان يحصل عليه من الوفد. وقد كتب ذات مرة إن إسماعيل صدقى عرض عليه عام 1946 رشوة قدرها خمسة آلاف جنيه ليكتب مقالات تؤيد مشروع الدفاع المشترك مع بريطانيا، ولكنه رفض قبول الرشوة، وهو أمر مشكوك فيه. كذلك كان يتلقى دعماً مالياً من الإخوان المسلمين. وعرف عنه الهجوم بعنف على من كانوا يدفعون له عندما يتوقفون عن السداد، على نحو ما فعل مع إبراهيم عبد الهادى.

ولا يقتصر الدعم المالى الذى يتلقاه أبو الخير نجيب على المصادر المصرية، فقد ذكر مصدر أمريكى للمعلومات أن أسمه يرد فى قوائم المساعدات التى يقدمها السوفيت للصحفيين الأجانب، وتزعم

(*) USNA, Confidential Biographic Data, DOS 774.521/ 6-2553, Cairo, June 25, 1953.

بعض التقارير التى لم يتم التحقق من صحتها أنه يتلقى أموالاً من المفوضية البولندية والمفوضية المجرية بالقاهرة لقاء بث الدعاية المؤيدة للسوفييت والمعادية للغرب على صفحات "الجمهور المصرى".

وتأييد أبو الخير للسياسة الروسية قديم، ففى 1948 عندما كان رئيساً لتحرير "النداء" نشر مقالاً برر فيه تأييد السوفيت لإسرائيل للحصول على عضوية الأمم المتحدة، بأن ذلك يرجع إلى وقوع العرب تحت هيمنة بريطانيا. ومقالاته الآن تعادى الولايات المتحدة صراحة وتؤيد السوفيت علناً. فهو يعارض سياسة الولايات المتحدة فى كوريا، ويتهم الإمبرياليين بالسعى لسحق القوميات الآسيوية وإخضاعها، واتهم أمريكا بمساعدة الاستعمار الفرنسى فى الهند الصينية، وطالبها بالكف عن تقديم السلاح لأعداء حرية الشعوب . وتوحى الرسوم الكاريكاتورية بالجريدة بأن روسيا حاملة لواء السلام فى العالم. ويدعو أبو الخير إلى التحالف مع الصين وروسيا، وبلاد الكتلة الشرقية، ودافع عن التهمة الموجهة للوزير المفوض البولندى السابق بأنه كان وراء حريق القاهرة فى 26 يناير 1952.

وعندما زار المستر دالاس المنطقة، اتهم أبو الخير نجيب أمريكا بالتواطؤ مع بريطانيا لإيهام العرب أنها تسعى لرفاهيتهم وخدمة مصالحهم. كذلك ينشر مقالات عن اضطهاد السود فى أمريكا. ولا تصدر مقالاته المعادية لأمريكا والمؤيدة للسوفيت عن موقف فكرى معين، ولكنها تعبر عن انتهازيته أخذاً فى الاعتبار ماضيه فى مجال الرشوة. أما المقالات الاخرى التى يكتبها اليساريون على صفحات (الجمهور المصرى) فتعبر عن مواقفهم الفكرية تعبيراً صادقاً على عكس مقالات رئيس التحرير.